جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية على الدور الإقليمي لإيران

2012 – 2022

مذكّرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

عصام بن عدودة

إشراف الدكتورة:

سمية بلعيد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرتبة	الصّفة
مليكة قادري	أستاذ محاضر أ	رئيسا
سمية بلعيد	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
سمير كيم	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بادئ بدء، أشكر الله عز وجل الذي بفضله وقدرته أتممت الدراسة.

ومن لا يشكر الناس لم يشكر الله،

أشكر

الأستاذة الدكتورة سمية بلعيد الخلوقة الراقية التي كانت لي خير معين وساعدتني وكانت لي الحصن الحصين

أشكر

لجنة المناقشة خاصة رئيسة اللجنة الأستاذة الدكتورة مليكة قادري المحترمة على مستواها الراقي وموضوعيتها العلمية في المناقشة

عائلتي الجامعية دون استثناء

إلى كافة الأساتذة والدكاترة الذين تناولت على أيديهم العلم والمعرفة خلال مشواري الدراسي.

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى اللذين ربياني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق

إلى من جنة الله تحت قدميها قرة عيني ونور دربي...

أمي العزيزة.

إلى من أحمل إسمه فخرا وسندي الأول في الحياة إلى من لا تكفي الكلمات لشكره...

أبي الحبيب.

إلى كل أفراد العائلة حفظهم الله

إلى كل أصدقائي بدون استثناء

إلى كل من آمن بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد – صلى الله عليه وسلم – نبيا ورسولا

الملخص:

بسبب برنامج إيران النووي، فرض الغرب عقوبات إقتصادية على إيران شملت القطاع العسكري والمالي والإقتصادي، والتي أثرت بشكل محدود على دورها الإقليمي خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2022، والتي شهدت تفاعلات وتغيرات كثيرة في الداخل الإيراني وإقليم الشرق الأوسط، كان لها أثر سلبي على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لإيران. والملاحظ من خلال الدراسة أنّ إيران لم تتخل عن مشروعها النووي وحافظت على نفوذها في كل من العراق وسوريا واليمن مقابل انحصاره في البحرين التي لجأت إلى التحالف مع السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بمحاربة المشروع الإيراني كضرب المصالح الإيرانية في اليمن وتأييد القرارات الأمريكية بفرض عقوبات إضافية على إيران.

Summary:

Because of Iran's nuclear program, the West imposed economic sanctions on Iran, including the military, financial and economic sectors, which affected its regional role during the period between 2012 and 2022, which witnessed many interactions and changes inside Iran and the Middle East region, which had a negative impact on the political, economic and social levels of Iran.

It is noted from the study that Iran did not abandon its nuclear project and maintained its influence in Iraq, Syria and Yemen in exchange for confining it to Bahrain, which resorted to an alliance with Saudi Arabia and the United States of America, especially with regard to fighting the Iranian project, such as striking Iranian interests in Yemen and perpetuating the American decision to impose sanctions on Iran.

مقدمـة

مقدمـــــة

شهد العالم بعد الحرب الباردة واتفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة في ظل الأحادية القطبية عدة تغيرات، حيث اعتم الغرب بقياة الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة كل القوى المنافسة له خاصة على الصعيدين الإقتصادي والعسكري، وهو ما دفع الدول الكبرى إلى توقيع اتفاقيات الحد من الإنتشار النووي، وفرض عقوبات على الدول والطيانات التي لا تحترم تلك الإتفاقيات باعتبارها تهدد الأمن والسلم الدوليين.

أحدث الملف النووي الإيراني صدى واسع الإنتشار لدى العديد من دول العالم بشكل عام ولدى الدول الغربية بشكل خاص، ولم يكن ذلك بمعزل عن طبيعة الحكم في إيران، والتي رفعت شعارات معادية للغرب منذ إنتصار الثورة الإسلامية فيها عام 1979، لذا كان من الطبيعي أن يرافق تطورات ذلك الملف الحذر المصحوب بالرهبة الشديدة من نوايا إيران، وامتلاكها قدرات نووية يمكن ان تسخرها للأغراض العسكرية.

وبالرغم من تطور القدرات النووية الإيرانية على مدى عقود من الزمن، إلا أن ذلك لم يشكل أهمية بالغة بالنسبة للوكالة الدولية الطاقة الذرية، لاسيما وأن إيران كانت قد وقعت على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية منذ عام , 1970 إلا إنّ اكتشاف مواقع نووية سرية في إيران عام 2002، مثل نقطة التحول في الملف النووي الإيراني، ويُعد ذلك خرقاً للمعاهدات والإتفاقيات الدولية، الأمر الذي حاولت الدول الغربية إستغلاله وفرض عقوبات مشددة على إيران، في وقت كان فيه العالم يشهد صراعاً وإنقساماً واضحاً بسبب الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 رغماً عن معارضة المجتمع الدولي، الذي كان يرى أن المشروع الأمريكي ضد العراق غير مبرر.

فُرضت هذه العقوبات على إيران التي يستحوذ دورها في منطقة الشرق الأوسط على إهتمام الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعادا جيوبوليتيكية وإستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعيا لسياسة إيران الخارجية التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.

أهمية الدراسة:

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين إجماع غربي ضد إيران حول برنامجها النووي والسلوك المتشدد الذي تسلكه إيران من وجهة النظر الغربية إذ عملت الولايات المتحدة على إقناع الدول الغربية بضرورة محاصرة إيران إقتصاديا من خلال فرض عقوبات إقتصادية، الأمر الذي جعل

مقدمـــــة

إيران تبحث عن سبل للتخلص من تأثير تلك العقوبات، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال بحث مدى تأثير العقوبات الغربية على الدور الإقليمي لإيران.

أهداف الدراسة: ونسعى من خلال الدراسة التالية لأهداف تتمثل في:

_ التعرف على العقوبات الإقتصادية الغربية المفروضة على إيران وطبيعتها.

_ الدوافع الغربية لتطبيق هذه العقوبات على إيران والدول الغربية الفارضة لهذه العقوبات.

_ دراسة مدى تأثير هذه العقوبات على الدور الإقليمي لإيران خلال الفترة 2012 – 2022.

دوافع إختيار الموضوع:

أ- **الدوافع الذاتية:** وتتلخص في إهتمامي بالأحداث الدولية سيما ما تعلق منها بالصراع الغربي الإسلامي ورغبة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم وتدمير أي دولة أو كيان من شأنه أن ينافسها في القيادة ولو ضمن إقليم محدد.

ب- الدوافع الموضوعية: فتتمثل في قلة الدراسات التي تعنى بالعقوبات الغربية المفروضة على إيران، وتسليط الضوء على الدور الإقليمي لإيران ومدى تأثره بهذه العقوبات.

الإشكالية: وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية والتي تمحورت عليها دراستنا:

كيف أثرت العقوبات الإقتصادية الغربية المفروضة على إيران على الدور الإقليمي لإيران خلال الفترة ما بين 2012 و 2022؟

الأسئلة الفرعية: وقد تفرعت عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم العقوبات الإقتصادية والدور الإقليمي؟
- ما طبيعة العقوبات الإقتصادية على إيران؟
- ما مدى تأثر الدور الإقليمي لإيران بالعقوبات الإقتصادية الغربية؟

الفرضيات: وللإجابة على هذه الأسئلة نضع الفرضية التالية:

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من خلال فرض عقوبات إقتصادية على إيران مست قطاع النفط، القطاع المالي وقطاع التجارة والإستثمار في عزلها إقتصاديا وتراجع نفودها إقليميا.

المقاربة المنهجية: ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على:

المنهج التحليلي باعتباره المنهج الأنسب للدراسات السياسية إذ من خلاله حاولنا فهم بعض المعطيات والأحداث من خلال تحليل المعطيات التي لها علاقة بالموضوع، و **منهج دراسة الحالة** لدراسة

الجوانب الدقيقة للعقوبات الإقتصادية الغربية على إيران، والدور الإقليمي لإيران ومدى تأثره بتلك العقوبات خلال الفترة 2012 – 2022.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تختص هذه الدراسة بالعقوبات الإقتصادية الغربية المفروضة على إيران خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2022.

الحدود المكانية: تم التركيز على منطقة الشرق الأوسط، إيران والدول العربية المجاورة لها.

هيكلية الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة فقد إعتمدنا التقسيم الثلاثي في جزئيات البحث.

بحيث خصصنا الفصل الأول للحديث عن الإطار المفاهيمي للعقوبات الإقتصادية والدور الإقليمي، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى العقوبات الإقتصادية ضمن إطار معرفي، أما المبحث الثاني فأوردنا خلاله إلى الدور الإقليمي كمفهوم.

وفي الفصل الثاني تناولنا طبيعة العقوبات الإقتصادية الغربية على إيران والذي ركزنا فيه بالمبحث الأول على الدوافع الغربية لتطبيق العقوبات الإقتصادية على إيران، وبالمبحث الثاني على القوى الدولية الفارضة للعقوبات على إيران، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا القطاعات الإيرانية المشمولة بالعقوبات الغربية.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تطرقنا من خلاله إلى مدى تأثر الدور الإقيلمي لإيران بالعقوبات الإقتصادية الغربية، ففي المبحث الأول تحدثنا عن ماهية الدور الإقليمي لإيران، وفي المبحث الثاني تناولنا تأثير العقوبات الإقتصادية على الداخل الإيراني، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدرسنا النفوذ الإقليمي لإيران بين الإنحصار والتمدد.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول العقوبات الإقتصادية والدور الإقليمي

المبحث الأول: العقوبات الإقتصادية الدولية: مدخل معرفي

العقوبات الإقتصادية الدولية تعبير قانوني تقني يستعمله العديد من الناس كرجال القانون لوصف تشكيلة من التصرفات التي تدخل في مفهوم الحصار الإقتصادي، وهي جملة التدابير الإقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم أو شركة أو غيرها على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك الطرف المستهدف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو إقتصادية أو عسكرية. تهدف العقوبات الإقتصادية عموماً إلى إرغام حكام الدول المستهدفة بتلك العقوبات على تعديل سياستهم.

المطلب الأول: العقوبات الإقتصادية الدولية: دراسة في المفهوم

نظرا لما للإقتصاد دوراً مهما في استقرار الأمم والمجتمعات، ومستوى دخلها ومعيشتها، لذلك فإن أي مساس بإقتصاد دولة ما يعد تهديدا لإستقرارها، ومن هنا نشأت فكرة العقوبات الإقتصادية كوسيلة تمارسها الدول بهدف معاقبة دول أخرى ترى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية.

أولاً: تعريف العقوبات الإقتصادية:

رغم غياب تعريف واضح للعقوبات الإقتصادية الدولية في مواثيق المنظمات الدولية والأنظمة الإقتصادية، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة من التدابير القسرية المطبقة على الدولة المرتكبة لعمل عدواني يُعَد خرقاً للسلم والأمن الدوليين أو تهديداً لهما، مستهدفة لبنيانها الإقتصادي وإصلاح سلوكها في إطار العلاقات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة 41 منه"[1]

[1] عبد الله قرباع،"العقوبات الإقتصادية"،ص1،تم التصفح بتاريخ:2023/04/23،على الموقع:https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%B1%D8%BA%D9%85%20%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%AD%20%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA,%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A8%20%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82

ويعرفها آخرون أنها: "وسيلة ضغط إيجابية أو سلبية تهدف إلى الحصول على تغيير في السلوك السياسي الدولي للدولة المعاقبة، هذه العقوبة يمكن أن تتدرج من التهديد البسيط إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الإقتصادية بين المُعاقِب والمُستَهدف".

بينما يعرفها الفقيه نايلور Naylor على أنها: "مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الإقتصادي يتخذها طرف دولي ما (منظمة دولية أو دولة) في مواجهة طرف دولي آخر، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في الحصار والحظر وهي تُستَخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المُستَخدِم لها تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات الأساسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المُستَخدِم لها."[1]

وبالرغم من حداثة مفهوم العقوبات الإقتصادية الدولية، فإن السلوك العقابي الإقتصادي ظهر في عدة مشاهد تاريخية، عندما لجأت الإمبراطوريات والجيوش لفرض "الحصار" الإقتصادي كوسيلة ضغط أو للتمدد وبسط الهيمنة الخارجية، وهو ما بقي حتى العصر الحديث واستُعمِل في عدة حالات، منها ما قامت به عصبة الأمم تجاه إيطاليا في العام 1935 بعد غزوها إثيوبيا. وفي العقود الأربعة الأولى من قيام الأمم المتحدة صدر قراران فيما يتعلق بالعقوبات الإقتصادية في حالتين، هما: روديسيا في العام 1966 و جنوب إفريقيا عام 1977. وعقب إنتهاء الحرب الباردة تصاعد فرض العقوبات الإقتصادية بشكل ملحوظ منها ما كان على العراق وليبيا والصومال وأنغولا.

تستند هذه العقوبات على أسس قانونية تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إذ وفقاً للمادة "39" من الباب السابع من الميثاق، أن مجلس الأمن سيتخذ التدابير اللازمة حيال أي تهديد للسلم أو إنتهاك له أو الإقدام على عمل من أعمال العدوان، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين، وقد تكون هذه التدابير ما هو منصوص عليه في المادة "41" من ذات الميثاق التي جاء نصها "أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلب إستخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، من بينها وقف الصلات الإقتصادية، ومواصلات السكك الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية، وغيرها من وسائل المواصلات، وقفاً جزئياً أو كلياً، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية".

[1] نواف موسى مسلم الزين، تأثير العقوبات الإقتصادية الدولية على الحق في التنمية – العراق وليبيا نموذجا،مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف–دهقلية،العدد23، 2021،الجزء2، ص6

ولعل ما إتخذته منظمة الأمم المتحدة عام 1962 عند دعوة أعضائها لقطع جميع علاقاتهم الإقتصادية مع جنوب إفريقيا رداً على سياسة التمييز العنصري، من أبرز الأمثلة على ذلك. وإلى جانب المادة "41" تأتي المادة "42" التي تعطي إمكانية إستخدام القوة العسكرية إن دعت الضرورة لذلك. [1]

إضافة إلى ما سبق المبدأ القانوني الآخر للعقابية من خلال قدرة مجلس الأمن على سن قرارات بهدف معاقبة الدول المارقة أو تلك التي تسمى بالإرهابية، كالقرار رقم 1373 الصادر عام 2001. إلا أن هذا الأساس يواجه إشكالين، يتمثل أولها في التداعيات السلبية التي انعكست على شعوب الدول المُعاقَبة جراء تطبيق القرارات المُستَنِدة على هذه القاعدة، بدلاً من الحكومات. أما الإشكال الثاني فيتمثل في عدم وجود تعريف لتهديد السلم والأمن الدوليين، في نظام العقوبات الدولية، ناهيك عن عدم تحديد المعايير المُستنَد إليها في ما إذا كان هذا الطرف أو ذاك عمل على تهديد السلم والأمن الدوليين.

ثانياً: أنواع العقوبات الإقتصادية الدولية: تنقسم العقوبات الإقتصادية من حيث العمل بها إلى نوعين أحدهما سلبي والآخر إيجابي يحوي كل منها عدة إجراءات :

الإجراءات السلبية :التي تستهدف الطرف المُعتدي مباشرة من خلال إضعافه عسكرياً ومادياً مع حرمانه من إقامة علاقات طبيعية مع باقي البلدان، تشتد في حالات العدوان العسكري. هذه التدابير التي تهدف لتشديد الخناق على الطرف المُعتدي وإضعاف سلوكه غير الشرعي، تتم من خلال أربعة أساليب:

-**المقاطعة الإقتصادية** : ويمكن تعريفها أنها الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الإقتصادية بين دولة وأخرى مُعتدية، عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما. وتتمثل هذه المقاطعة، التي عرفتها العلاقات الدولية من قرون، في عدة إجراءات، منها: وقف كافة العلاقات الإقتصادية التجارية، والمالية، والإستثمارية، والإجتماعية أيضاً كالسفر. وتعتبر المقاطعة الإقتصادية الأسلوب الأمثل للعقوبات الإقتصادية التي تأتي من قبل دولة أو مجموعة دول. [2]

- **الحصار الإقتصادي** :لما كانت المقاطعة الإقتصادية تفيد حرمان دولة ما من عائد تصدير سلعة تتميز بها أو تتوافر لديها بوفرة أو تمتلك مزايا نسبية في انتاجها، فإن الحصار الإقتصادي على

[1] عبد الله قرباع، مرجع سابق، ص1

[2] المرجع نفسه، ص2

العكس من ذلك، إذ هو منع دولة معينة من الحصول على سلع أو خدمات تحتاج إليها ولا يوجد لدى هذه الدولة بدائل تحل محلها .إذا الحصار الإقتصادي هو التضييق إقتصادياً على دولة ما لدفعها إلي الإستسلام، ولهذا النوع من الإجراءات آثار إقتصادية قوية على الدولة المستهدفة إذ من الصعب أن تعيش دولة في عالم اليوم بمعزل عن باقي دول العالم. إذ ساهمت الآراء والنظريات في الحقل القانوني للعلاقات الدولية في ظهور الحصار الإقتصادي السلمي، والذي يعتبر بالأصل عمل حربي تنفذه قوة جوية وبحرية لإضعاف القدرة الإقتصادية للدولة المراد مُعاقبتها. وقد شَرّع هذا الإجراء مجلس الأمن على أن يتم بحراً مدعوماً بالحصار الجوي، وهو ما جرى إقراره من قبل مجلس الأمن ضد ليبيا في 31 مارس 1992.

– **الإجراءات الجمركية** : التي جاءت نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وما تتضمنه من تطور في أساليب الإستيراد والتصدير. ومن أنواع هذه العقوبات، الزيادة المستمرة والعالية في الرسوم الجمركية.

– **وقف العلاقات الإقتصادية** : وهو أشبه بعزل الدولة المُعاقَبة من خلال منع أية روابط إقتصادية معها أو أية إستثمارات على أراضيها، كما تصل لمنع السفر لها ومنها، وهو ما ينعكس سلباً على رعايا الدولة المُعاقَبة بالإتجاهين الإقتصادي والنفسي.

الإجراءات الإيجابية: والتي تمثل المرحلة التالية للإجراءات السلبية، وتتمثل في منع محاولات إختراق العقوبات المُتَخَذة من خلال مراقبة شاملة للمنظومة الإقتصادية للدولة المُعاقَبة والأطراف الإقتصادية الأخرى، كالشركات متعددة الجنسيات، ومنع تصدير منتجاتها وإتخاذ كل ما يلزم لمنع وصول رؤوس الأموال إليها. وتتم هذه الإجراءات من خلال :

–**نظام القوائم السوداء** : التي تتضمن أسماء الأشخاص والشركات ذات العلاقة مع الدولة المُعاقَبة، وبهذه العلاقة يحملون حكم الدولة المتعدية ما يؤدي للتعامل معهم بذات الإجراءات المتبعة مع الدولة المُعاقَبة. كما تأتي هذه القوائم من باب التهديد بالعقوبات تجاه الأطراف المحتملة العلاقة مع الطرف المُعاقَب، سواء كانوا شركات أم أشخاص.

– **المشتريات التحويلية** : والتي تركز على حرمان الدولة المُعاقَبة من الحصول على الموارد الإقتصادية من خلال شراء المواد الإستراتيجية من الدول المحايدة[1].

[1] عبد الله قرباع،مرجع سابق، ص3

المطلب الثاني: أسباب فرض العقوبات الإقتصادية الدولية

1- تعدي الدول على سيادة دولة أخرى: عندما تقوم دولة بالتدخل في شؤون دولة أخرى بشكل غير مشروع، مثل الإحتلال أو التدخل في الشؤون الداخلية أو دعم الإرهاب، فإن ذلك يمكن أن يستدعي فرض العقوبات الإقتصادية الدولية. حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، ولأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، كما تؤكد كذلك المبدأ الأساسي للميثاق القائل بأن من واجب جميع الدول ألا تهدد باستعمال القوة أو تستعملها ضد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليميةٍ [1]، كتعدي العراق على سيادة الكويت سنة 1991.

2- الإنتهاكات الحقوقية والإنسانية: عندما تنتهك دولة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد داخل حدودها، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فرض العقوبات الإقتصادية الدولية عليها.

كما أنّ عدم التقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم حمايتها يضعّف من جهود حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وتعاني الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والوقاية من انتشار التطرف العنيف من عدم التقيّد بهذه المعايير.

إنّ تركيز الأمم المتحدة المتجدد على حفظ السلام واستدامته يعد أمرا أساسيا ومن أهم مجالات عملها، بتثبيت السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات المسلحة وتسوية النزاعات القائمة، حتى بإرسال قوات حفظ السلام إلى المناطق المتضررة للحفاظ على الأمن والإستقرار ومنع استخدام القوة غير المشروعة. [2]

1- البرامج النووية والأسلحة الحيوية والكيميائية: عندما تنتهك دولة الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالبرامج النووية أو الأسلحة الحيوية والكيميائية، فإن ذلك يمكن أن يستدعي فرض العقوبات الإقتصادية الدولية عليها.

---

[1] إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول، الجامعة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2023/04/23، على الموقع: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/DIIIIAS.html

[2] الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع وإنعدام الأمن،الأمم المتحدة، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2023/04/23، على الموقع: https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/our-roadmap/preventing-violations-and-strengthening-protection-human-rights-including-situations-conflict-and

فمثلا فرضت الأمم المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية منذ عام 2006 بسبب اختباراتها النووية والصاروخية، ووضع مجلس الأمن أسماء عدد من الكوريين على القائمة السوداء وعدد من الهيئات، مما يخضعهم لمنع دولي من السفر وتجميد للأصول بسبب دورهم في برامج كوريا الشمالية النووية والمتعلقة بالصواريخ البالستية.[1]

2- دعم الإرهاب: عندما تدعم دولة الإرهاب أو تموله، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فرض العقوبات الإقتصادية الدولية عليها، كالعقوبات الإقتصادية التي فُرضت على نظام طلبان بأفغانستان في الفترة من 1996 إلى 2001 من طرف العديد من الدول والمنظمات الدولية كحضر السفر وتجميد الأصول.

إنّ نظام العقوبات الدولية أصبح غطاءا دوليا تستخدمه الدول القوية متى شاءت باسم الشرعية الدولية و بدعوى تهديد السلم و الأمن الدوليين، و بما أن صياغة قرارات مجلس الأمن تتحكم فيها موازين القوى و الاعتبارات السياسية التي تختلف من حالة إلى أخرى، فإن هذه القرارات أصبحت تعتمد مكاييل مختلفة، و هذا يعني بكل بساطة أن مبدأ معاقبة الدول الداعمة للإرهاب يخضع لحقيقة موضوعية هي اختلاف المقاييس و ازدواجية المعايير.[2]

المطلب الثالث: الجهات الفارضة للعقوبات الإقتصادية الدولية

تختلف الجهات المعنية بفرض العقوبات الإقتصادية الدولية حسب الدولة والمنظمة الدولية المشاركة في العقوبات. ومن بين الجهات الرئيسية التي تشارك في فرض العقوبات الإقتصادية الدولية:

أولا: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: يمكن لمجلس الأمن اتخاذ قرارات بشأن فرض العقوبات الإقتصادية على الدول أو الكيانات التي تشكل تهديدا للأمن الدولي.

إذ لمجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، يتخذ تدابير إنفاذ لصون السلام والأمن الدوليين أو إعادة إحلالهما. وتشمل تدابير العقوبات، بموجب المادة 41، مجموعة واسعة من العقوبات التي

---

[1] العقوبات على كوريا الشمالية"، ص1،تم التصفح بتاريخ:2023/04/24،على الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/2009/5/25/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] أمال يوسفي،"العقوبات اللإقتصادية الدولية في إطار نظام الأمم المتحدة"،(د ت ن)،ص5، تم التصفح بتاريخ:2023/04/24،على الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/1/2/60231

ليس منها استخدام القوة المسلحة. ومنذ عام 1966، أنشأ مجلس الأمن 30 نظاماً للعقوبات، في روديسيا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، ويوغوسلافيا السابقة ، وهايتي، والعراق ، وجمهورية أنغولا، ورواندا، وسيراليون، والصومال وإريتريا، وإريتريا وأثيوبيا، وليبريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والسودان، ولبنان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإيران، وليبيا ، وجمهورية غينيا – بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واليمن، وجنوب السودان، ومالي، فضلا عن نظام للعقوبات ضدّ داعش والقاعدة والطالبان.

وتعددت أشكال عقوبات مجلس الأمن في إطار السعي لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. وتتنوع التدابير بين عقوبات إقتصادية وتجارية شاملة وأخرى أكثر تحديدا مثل حظر الأسلحة ومنع السفر وفرض قيود مالية أو قيود على السلع. ويطبق مجلس الأمن عقوبات لدعم التحولات السلمية، وردع التغييرات غير الدستورية، وتقييد الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز عدم الإنتشار النووي. والعقوبات لا تنجح أو تفشل بشكل مستقل، فهذه التدابير تكون أكثر فعالية في حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادة إحلالهما عندما تُطبق بوصفها جزءا من خطة شاملة لحفظ السلام وبنائه وصنعه.[1]

واليوم، هناك 14 نظاما قائما للعقوبات وتركز على دعم التسوية السياسية للصراعات، وعدم الإنتشار النووي، ومكافحة الإرهاب. وتتولى إدارة كل نظام لجنة العقوبات يرأسها عضو غير دائم في مجلس الأمن. وهناك 10 مجموعات رصد وفرق ولجان تدعم عمل 11 لجنة من لجان العقوبات الـ 14.

ويطبق المجلس العقوبات مع إدراك متزايد لحقوق المستهدفين بها. وقد دعت الجمعية العامة في إعلان مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 مجلس الأمن، بدعم من الأمين العام، إلى ضمان وجود إجراءات منصفة وواضحة لفرض تدابير العقوبات ورفعها. ويشكل تأسيس مركز تنسيق لرفع الأسماء من القائمة وإنشاء مكتب أمين المظالم للجنة العقوبات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة مثالين عمليين على هذا النهج.

---

[1] عرض عام للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن،الأمم المحدة،ص1، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2023/04/24،على الموقع:https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/information

ثانيا: الاتحاد الأوروبي: يمكن للاتحاد الأوروبي فرض عقوبات إقتصادية على الدول والأفراد والشركات التي تخرق القوانين واللوائح الأوروبية.

كما اعتمد المجلس بتاريخ: 2020/07/12 قراراً ولائحة لإنشاء نظام عقوبات عالمي خاص بحقوق الإنسان .لأول مرة، يجهز الإتحاد الأوروبي نفسه بإطار عمل يسمح له باستهداف الأفراد والمؤسسات والهيئات – بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية – المسؤولين عن الانتهاكات لحقوق الإنسان أو المتورطين فيها أو المرتبطين بها في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن مكان حدوثها.

إذ تنص هذه الإجراءات التقييدية على فرض حظر سفر على الأفراد وتجميد الأموال الذي ينطبق على الأفراد والهيئات. بالإضافة إلى ذلك، يتم منع الأشخاص والهيئات في الإتحاد الأوروبي من إتاحة الأموال لأولئك المدرجين على القائمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. [1]

ينطبق إطار التدابير التقييدية المستهدفة على أعمال مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الإنتهاكات الجسيمة أو التجاوزات لحقوق الإنسان (مثل التعذيب والعبودية والقتل خارج نطاق القضاء والإعتقالات التعسفية والإحتجاز). يمكن أن تندرج انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان الأخرى ضمن نطاق نظام العقوبات حيث تكون هذه الإنتهاكات أو التجاوزات واسعة النطاق أو منهجية أو تلك التي تثير قلقًا بالغا بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المنصوص عليها في معاهدة الإتحاد الأوروبي (المادة 21 من معاهدة الإتحاد الأوروبي الموقعة سنة 1992).

[1] الإتحاد الأوروبي يتبنى نظام عقوبات عالمي خاص بحقوق الإنسان،الإتحاد الأوروبي، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2023/04/24،على الموقع:
https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_ar

كما أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يظلان حجر الأساس والأولوية في العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي، وهو يعكس كذلك تصميم الإتحاد الأوروبي على معالجة الإنتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن أمثلة فرض الإتحاد الأوروبي للعقوبات، تلك التي فرضها منذ عام 2011 ضد نظام الأسد و داعميه لوقف القمع و زيادة الضغط دعماً لتسوية سياسية مستدامة للأزمة السورية بما ينسجم و قرار مجلس الأمن الأممي 2254. تستهدف عقوبات الإتحاد الأوروبي على سوريا في المقام الأول أفراداً و كيانات على نحو محدد. [1]

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية: تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية سلطة فرض العقوبات الإقتصادية الخاصة بها على الدول والأفراد والشركات التي تتعارض مع سياستها الخارجية والأمنية.

وفي ظل الهيمنة الأميركية على المنظمات متعددة الأطراف وأولها هيئة الأمم المتحدة، والتي برزت بشكل مكثّف من تسعينيات القرن الماضي إلى الآن، تتخذ واشنطن لنفسها دور "المهيمن" في قرارات مجلس الأمن، الناتو، الإتحاد الأوروبي وتفرض قرارتها الإنفرادية التي تتميز بها سياستها الخارجية، بسبب تأثر هذه المنظمات بالإقتصاد العالمي والهيمنة العسكرية الأميركية. [2]

فالولايات المتحدة الأميركية تملك العملة الأكثر تداولا في المعاملات التجارية الدولية بنسبة 65%، كما أن العديد من البلدان تستخدم الدولار الأميركي كعملة رسمية لها. كما يعتبر الدولار العملة شبه الوحيدة المعترف بها كمقياس للعملات الأجنبية والمحلية. وبذلك، أصبح العالم مسؤولاً بشكل أو بآخر عن حماية استقرار هذه العملة. وبالتالي تنصاع الدول للقرارات الأميركية رغم عدم شرعيتها وقانونيتها. كما وحرصت أميركا على أن تلعب الدولار الدور الرئيسي فى نظام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وكان إنشاء صندوق النقد الدولي هو البذرة التى ساعدت على أن يصبح الدولار الأميركي هو عملة التداول العالمي. وهكذا، يشكّل الدولار أقوى سلاح فى يد الولايات المتحدة.

---

[1] الاتحاد الأوروبي يتبنى نظام عقوبات عالمي خاص بحقوق الإنسان،مرجع سابق، ص1

[2] كيف تصنع أميركا العقوبات نيابة عن الأمم المتحدة؟،الميادين، ص2،تم الإطلاع عليه بتاريخ:2023/04/25،على الموقع:https://www.almayadeen.net/news/politics/900284/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

ومن أبرز الحالات التي فرضت فيها عقوبات إقتصادية سواء من طرف الأمم المتحدة أو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين هي: العراق، يوغسلافيا السابقة، هايتي، الصومال، ليبيا، ليبيريا، أنغولا، رواندا والسودان، بالإضافة إلى، زيمبابوي، كوبا، كوريا الشمالية، إيران، روسيا، الصين، وتركيا...

خلاصة ما ذكر، لا تملك أميركا قانونياً الحق بفرض عقوبات على أي دولة أو منظمة أو أفراد في العالم، إنما تستند على قوة دولارها واقتصادها، وحكمها في المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي...

المطلب الرابع: دور العقوبات الإقتصادية في إدارة النزاعات الدولية

تعتبر الأداة الإقتصادية من الأدوات الفاعلة في إدارة النزاعات الدولية، وتتعدد في هذا المجال طرق استخدامها، فتكون عن طريق إرغام الدول الأخرى للتأثير على قراراتها السياسية، أو استخدامها لتدعيم معادلة إدارة الصراع من جانب طرف في مواجهة طرف آخر، أو عن طريق خلق محاور تابعة للدول المانحة حتى تضمن دعما سياسيا لمواقفها في المنظمات الدولية أو في الصراعات الدائرة، أو التلويح لزعزعة مواقف الطرف المعادي لسياساتها. فالعقاب والضغط الإقتصادي يتمثل في الحظر والمقاطعة، وفرض الرسوم الجمركية العالية، والتحكم في نظام الحصص.[1]

كما أنّ للعقوبات الإقتصادية في إدارة النزاعات الدولية أهداف مقاصد، إذ تعد السيطرة على احتمالات تصاعد النزاعات الدولية إلى حد المواجهة العسكرية من الضرورات الأساسية لحل النزاعات سلميا، فالغاية من استخدام إدارة النزاعات، هو تجنب حدوث المواجهة المسلحة، أو ما قد يصطلح عليه بـ: "النزاع المسلح"، إذ تعتبر الأزمة مرحلة متقدمة من مراحل النزاع.

يضاف إلى ذلك أن تعريف "الأزمة الدولية" يستمد اعتباراته العملية من أهمية تعيين الحدود الفاصلة بين المرحلة التي يمكن للدولة أن تعمل فيها على وقف تداعيات الموقف، وكبح جماح تدهوره قبل أن يصل إلى مرحلة "النزاع المسلح"، ولهذه المرحلة أدواتها وتقنياتها الخاصة بها، والمعروفة باسم أدوات وتقنيات " إدارة النزاعات "، وبين المرحلة التي يتعذر فيها تدارك تصعيد النزاع وتطوره إلى مباشر، وهي مرحلة الصراع المسلح، ولهذه المرحلة بدورها أدواتها وتقنياتها الخاصة بها، واللازمة لإدارة الصراع، ومع ذلك، فإن الحدود الفاصلة بين إدارة الأزمة التي تهدف إلى تجنب الحرب مع عدم

[1] حبيبة رحايبي وعبد اللطيف بوروبي، "دور العقوبات الإقتصادية في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة الشريعة الإقتصاد،المجلد السابع،العدد13، جوان 2018، ص27

التضحية في الوقت ذاته بإحدى القيم الجوهرية للمجتمع، وبين إدارة النزاع الذي يستهدف تطويع إرادة الخصم وإخضاعها، ليست بالحدود الجامدة، وإنما هي حدود مرنة ومتحركة، حيث يتم اللجوء إلى الإستخدام المحدود في إدارة النزاعات وفي سلوك العقوبات الإقتصادية كمدخل لإدارة النزاعات الدولية تحقيقا للغاية والهدف من إدارة النزاعات الدولية، وهو تجنب تصعيد النزاع وتحوله إلى مواجهة مسلحة، وهو ما يجعل للأداة الإقتصادية بوجه عام دور بالغ الأهمية في إستراتيجيات إدارة النزاعات الدولية.

والعقوبات الإقتصادية، وإن كانت تستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها، فهي قطع أو التهديد بقطع العلاقات الإقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات البلد أو المجموعة المستهدفة، فإن ذلك يجري في سياق تجنب المواجهة العسكرية وحسم الصراع باستخدام القوة والعنف المسلحين.[1]

ومن الأمثلة على قوة العقوبات الإقتصادية كتدبير قمعي يستهدف إحداث إعادة توجيه كبرى في سياسة الدولة، هو الحالة الليبية، فثمة إتفاق سائد على أن العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي عام 1992، فيما يتعلق بليبيين متهمين بالتورط في التفجير التخريبي لطائرة بان آم فوق بلدة لوكربي بأسكتلندا في ديسمبر 1988، لعبت دورا كبيرا في إقناع العقيد القذافي بتسليم الشخصين المشتبه بهما للمحاكمة على يد اسكتلنديين في هولندا.[2]

وتضمنت التدابير التي شكلت ضغطا حقيقيا على نظام القدافي:

أ . حظر تصدير المواد الحيوية لتكنولوجيا صناعة الطاقة إلى ليبيا، التي تحتاجها في استغلال مخزوناتها من الغاز والنفط.

ب . فرض قيود على التجارة منعت ليبيا من توسيع نطاق تجارتها مع بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في وقت كان النظام في أمس الحاجة إلى تعميق الروابط الإقتصادية التي تربطه بالبلدان العربية، وإلى اجتذاب الإستثمارات الرأسمالية الغربية.

---

[1] حبيبة رحايبي وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص30.

[2] أزمة لوكيربي،موسوعة مقاتل من الصحراء،ص1،تم التصفح بتاريخ:2023/04/25،على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Lokerby/sec10.doc_cvt.htm

ج . حظر الطيران المباشر إلى ليبيا، وإن كان أقل أهمية، لكنه كان مهينا بالنسبة إلى نظام القذافي.[1]

يمكن للعقوبات الإقتصادية المنتقاة بعناية والموجهة أن تقمع أنظمة بعينها في ظروف محددة لاسيما حينما تحظى التدابير بتأييد وتطبيق واسعي النطاق من المجتمع الدولي، ورغم ما قد تحققه العقوبات الإقتصادية . سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن في صيغتها الجماعية، أو تلك الصادرة في شكل تدابير انفرادية، يجب أن تراعي حماية حقوق الإنسان، أو بالأحرى أطراف لا شأن لها بنزاعات وصراعات الأطراف الدولية، غير أنها تقع في المجال الحيوي لإحدى الدول أطراف الأزمة أو النزاع الدولي.[2]

المبحث الثاني: مدخل عام حول الدور الإقليمي

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها ولاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية وحسب قوتها السياسية والإقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي، فالدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في رسم المصالح والأهداف كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي، باختلاف طبيعتها بين قوى عظمى، ودول كبرى ودول متوسطة ودول صغرى، فيكون الدور الذي تؤديه يعكس طبيعتها ومكانتها، و منه يمكننا أن نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو النظام الإقليمي؟
- ما هو الدور الإقليمي وماهي خصائصه وأهدافه؟
- ما أهمية الدور الإقليمي في السياسة الخارجية للدول؟

المطلب الأول: ماهية النظام الإقليمي

تعني كلمة" **نظام**" **(System)** مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات، وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الإتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل

[1] عبد الله حيدر،العقوبات الأمريكية في الثمانينات،المعرفة،ص2،تم الإطلاع بتاريخ:2023/04/25،على الموقع: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

[2] نصيرة شيبان، العقوبات الإقتصادية الذكية ودورها في حفظ السلم والامن الدوليين، أطروحة دكتوراه (جامعة مستغانم، كية الحقوق والعلوم السياسية،2019)،ص115

النظامي". و قد عرفه **تشارلز ماكليلاند (Charles Maclellen)** على أنّه: " بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض و لها حدود تفصلها عن بيئتها و محيطها".

أما **هوفمان (Hofman)** فيعرفه على أنّه: "نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية."

في حين عرفه **(هولستي Holsti)** على أنّه: " مجموعة من الوحدات السياسية المتعلقة – سواءً كانت قبائل أو دول أو إمبراطوريات – تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقاً لمسالك مرتبة."

وعموماً يمكننا القول أنَّ النظام في معناه العام أو في أبسط معانيه هو مجموعة من الوحدات التي ترتبط مع بعضها البعض حتى تشكل كلاً متماسكاً و متفاعلاً يصعب تجزئته، حيث إذا حدث خللاً في جزء، ينجم عنه اختلال كل الأجزاء.[1]

أما مصطلح **النظام الإقليمي (Régional System)** فليست هناك معايير واضحة ودقيقة لتعريفه، حيث سبق **لجوزيف ناي (Joseph Ney)** أن ذكر أن ساعات كثيرة أهدرت في الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو عام 1954 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم لكن دون جدوى.

لكن هذا لا يعنى أنه لا توجد اجتهادات ومحاولات من قبل الباحثين والأكاديميين لتعريف النظام الإقليمي، وقبل التطرق إلى مختلف هذه المحاولات لابد علينا أولاً التمييز بين منظورين للتعامل مع هذا المفهوم، أولهما، يستخدم مصطلح **النظام الفرعي Sub System** الذي يشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية و ذلك إنطلاقاً من فرضية **أوران يونغ (Oran Yong)** على اعتبار أن بعض الأقاليم تتميز بقدر من **الانقطاع (Discontinuity)** والخصوصية التي تميزها عن مناطق أخرى، و ثانيهما، يستخدم النظام الإقليمي الذي يُعنى بتجميع دول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين وتتقاسم خصائص تفاعلية مشتركة تميزها عن باقي الأقاليم.

وعليه فالنظام الفرعي هو تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية، أما النظام الإقليمي فيُعنى بتجميع دول في نظم إقليمية.[2]

وقد عرفه **هاني إلياس الحديثي** على أنّه: "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقدم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتكامل، في

[1] عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،2015)، ص16

[2] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص ص 55.54.

مجالات الأمن والإقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا والتعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد."

أما **بروس روسيت (Brous Rousite)** فقد أعطى خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي تمثلت في ضرورة التجانس الثقافي والاجتماعي، التقارب الجغرافي، المواقف السياسية والسلوك الخارجي، المؤسسات السياسية، والإعتماد الإقتصادي المتبادل.[1]

في حين عرفه **لويس كانتوري (Louis Canteri)** و **ستيفن شبيغل (Steven Speigel)** (الأستاذان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية) على أنّه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية و إقليمية وإجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام."[2]

أما **تومسون (Thompson)** فقد عرفه على أنّه: "نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخلياً و خارجياً بصفته مضماراً متميزاً، و يجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر."[3]

و عليه، بناءاً على مختلف التعاريف المقدمة يمكننا القول بأن مسألة تعريف النظام الإقليمي بشكل دقيق مسألة جد معقدة نظراً لاختلاف الرؤى بين الباحثين، ففي حين ركز **هاني إلياس الحديثي** على ضرورة التقارب الجغرافي و اعتبره أساس التمايز بين الأقاليم، نجد **بروس روسيت** يركز على ضرورة التماثل الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بين الدول، أما **لويس كانتوري** و **شبيغل** فقد لفتا الإنتباه إلى الجانب المغيب في باقي التعاريف وهو الجانب الثقافي من خلال الإحساس بالوعي الثقافي، أما **تومبسون** فيؤكد على ضرورة التفاعلات السياسية والإقتصادية و الثقافية بين الدول كعامل حيوي لكل نظام إقليمي.

---

[1] د.محمود صلاح جاويش، "جيوبوليتيك القرن الإفريقي:الأهمية والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، سبتمبر 2021، ص30

[2] أ.مولاي بومجوط، محاضرة حول الأمن الإقليمي(جامعة بوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،(د ت ن))، ص ص 3،4

[3] حجاب عبد الله،"السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1779-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية"،مذكرة مجستير،(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012)،ص18

و منه، انطلاقاً من التعاريف سابقة الذكر و بناءاً على الإختلاف في وجهات نظر المفكرين يمكننا إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

١ –ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.

٢ –الجوار الجغرافي أي ضرورة الإنتماء إلى رقعة جغرافية محددة.

٣ –كثافة التفاعلات بين الوحدات و اختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوى على قدر من الخصوصية.

٤ –قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.[1]

المطلب الثاني: الدور الإقليمي

يتحدد مفهوم الدور الإقليمي في حقل العلاقات الدولية وفق السلوك السياسي الخارجي للدول، وتبعا لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية الدولية، باعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، فإنّ الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة.

وترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما يرجع هذا المفهوم لمصدر آخر وهو دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة التكامل الإقتصادي.[2]

بينما نجد مفهوم الدور(**The role**) قد عرف في معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية بأنه انطلاقا من ملاحظة كل الجماعات نجد تمييزا في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل

---

[1] مريم مخلوف،"النظام الإقليمي في العلاقات الدولية"،الموسوعة السياسية،تم التصفح بتاريخ:2023/04/27، على الموقع:https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] أسماء قطاف،"الدور الإقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهيمية نظرية،"مجلة الحقوق والحريات، المجلد 5، العدد2(2017)، ص42

الإجتماعي، ولكل وظيفة نجد أدوارا معينة ترتبط بها وتتيح تطبيقاتها وتطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، ونميز تقليديا بين الأدوار الفطرية والأدوار المكتسبة.

كما عرف في المعجم السياسي للدكتور وضاح زيتون بأنه السلوك السلوك الاجتماعي للفرد ويتكون الدور من حقوق والتزامات ويلعب الفرد أدوار عديدة في الحياة.

في حين عرفه القاموس الفرنسي لاغووس" Larousse" بأنه الوظيفة والتأثير الذي يمارس ومنه الحصول على دور مهم في قضية معينة. [1]

فالدور الإقليمي هو محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، ومنه فالدور يعبر عما يراه صانع القرار بأنه مناسب للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة.

ومنه يمكننا القول بأن هناك علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى ممارسة الدور الذي باستطاعة الدولة أن تتبعه وهي:

أ- طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي حددته لنفسها وتعمل على الوصول إليه.

ب- المدى المكاني وسعته، ضمن البيئة الخارجية للدولة التي ترغب أن تلعب دورها فيه.

ج- الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور، هل هي الوسيلة الدبلوماسية المستندة إلى القوة الكافية؟ أم من خلال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعليا؟ وما هي الأسس التي ترتكز عليها هذه الوسائل بحيث تكتسب القوة اللازمة للدور الذي ترغب الدولة في لعبه؟ وبما أن أهداف السياسة الخارجية لكل دولة تختلف باختلاف العديد من العناصر الجوهرية المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة، فمن الصعب وضع مقياس محدد لكافة الدول يتحدد بموجبه أهداف سياستها الخارجية.[2]

وليس بالضرورة أن يتحدد الدور الإقليمي للدولة بنموذج واحد من نماذج الأدوار العديدة والتي تريد أن تمارسها في بيئتها الإقليمية، إذ أن من أهم النماذج (الأدوار) الزعيم الإقليمي، المدافع الإقليمي، حامي العقيدة، المستقل النشيط (الدور الحيادي)، مركز انطلاق العمل الثوري، المؤيد للثورة، المثال أو

---

[1] المكان نفسه.

[2] أسماء قطاف، المرجع نفسه، ص 44.

النموذج ، المساعد على التنمية، الحليف المخلص الجسر الذي يعمق التفاهم الدولي مع دول الإقليم، المحب للسلام العالمي.

وكأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة فان للدور أربع خصائص أساسية هي:

أ) أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة، اي أنّ مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحققه، فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك.

ب) أنه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه، بمعنى ان دور الدولة لابد أن يأخذ في اعتباره تصورات أدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها .

ج) أن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعنى أن الدولة الواحدة يمكن أن تقوم بأدوار متعددة كدور مصر الإستقلالي خلال الستينيات، ودورها في نفس الوقت في تحقيق التكامل العربي.

د) من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة (إقليميا ودوليا)، وهذا يتضح في قيام الولايات المتحدة بمهام شرطي العالم، بينما اقليميا تلعب دوراً تكامليا في أمريكا الشمالية.[1]

وتتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة، كما يلي:

أ) قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وامدادها بأشكال المعونة المتنوعة.

ب) قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

ج) يمكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

د) قد يقتصر على مجرد الدفاع الاقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.

---

[1] محمّد سخري،"أصل وماهية الدور الإقلمي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم الاطلاع بتاريخ:2023/04/38،على الموقع: https://www.politics-dz.com/ar/%D8%A3%D8%B5%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A

هـ) قد يتخذ أهدافا إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

يتضح من العرض السابق أن الخلاف حول مفهوم الدور الإقليمي مازال قائماً، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطة هو أن الدور ليس حملة علاقات عامة، وإنما هو قدرة على التأثير بما يخلق مناخا إقليميا عاما يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح.

وتنسحب أهمية الدور – غالباً – على المصالح الأخرى بشكل يفيد الأمن والتنمية والإستقرار، وأحياناً يستخدم كأداة للمساومة مع القوة الخارجية والقوة الإقليمية لتحقيق مصالح محددة، وطالما ما يقود إلى مخاطر خارجية جمة وسلوكيات مرتبكة.[1]

المطلب الثالث: الدور الإقليمي في السياسة الخارجية دراسة نظرية

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (Neighboring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام. و نظرا للإرتباط الوثيق بين السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، و سياستها الإقليمية المعبرة عن تطلعات الوحدة للعب دور معين في محيطها الإقليمي، فإن دراسة الدور الإقليمي تطرح جملة و عددا من المواضيع، و من أهمها موضوع طبيعة الدور الذي تضطلع به الوحدة القومية في علاقاتها بالنظم الإقليمية المجاورة، و مسألة التغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي و إدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية و لقدرات وحدته و قدرات الوحدات. [2]

وسنتطرق فيما يلي لطريقة استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية لأحد الأدوار، من خلال تحديد مراحل التحليل، والتطبيقات العملية لنظرية الدور في الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، على النحو التالي:

---

[1] محمّد سخري، مرجع سابق، ص3

[2] أسماء قطاف، مرجع سابق،ص 40.

أولا: مراحل تحليل صناعة السياسة الخارجية:

ينطوي مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور على ثلاثة مراحل رئيسية؛ الأولى تحديد المتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما، وكيفية تأثيرها، ويمكن إطلاق عليها سياق السياسة الخارجية، والمرحلة الثانية تتمثل في تحليل هيكل صناعة السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوخي تحقيقها (التوجهات)، والمرحلة الأخيرة تهتم بدراسة السلوك الخارجي وطبيعة العلاقات والأدوات التي يستخدمها منفذو السياسة الخارجية.

أ. سياق السياسة الخارجية:

يتكون من مجموعة العوامل والظروف التي تؤثر على صانع القرار وتتحكم في تصوره حول قائمة الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة إقليميا أو دوليا، وطبقا **لهولستي** فإنّ السلوك السياسي الخارجي هو محصلة ضغوطات تفرضها البيئة المحيطة، وتأتي من مصادر متعدد بعضها موضوعي، يتعلق بالبيئة الداخلية أو الخارجية، والبعض الأخر معنوي يتمثل في القيم والمعتقدات وقراءة التاريخ.

والسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية، وإدراك صانع القرار لحجم وكيفية تأثيرها، ودرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية عند التنفيذ.[1]

ب. توجهات السياسة الخارجية:

يتحدد توجه السياسة الخارجية بناء على إدراك الدور الذي يشكل بدوره خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية في تعاطيه مع الملفات الخارجية، فهو مرتبط بتصورات صانع السياسة وما تضمنها من بيئة نفسية تنعكس في صور وإدراكات ونسق عقيدي، وما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية.

وتزداد محورية إدراك شخص صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الغير ديمقراطية، وما يعتقده ويتصوره ويتوقعه. وتظهر مخرجات ذلك منهجيا في تحديد مصالح وأهداف وأفضليات الدولة في السياسة الخارجية، وتحديدا في الأدوار التي تمثل المتغير الوسيط بين عملية إدراك الدور وأدائه وسلوكه، ويتحدد دور الدولة وفق قاعدتين: [2]

[1] جهاد عبد المالك عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"،المجلة العلمية للبحوث والدراساتالتجارية،المجلد31،العدد3، (2017)، ص594.

[2] جهاد عبد المالك عودة، سمير رمزي،مرجع سابق،ص595.

– الدور المعلن من قبل الدولة (Declatory Role): وهو الهدف الذي تسعى إليه الدولة، وتقديرها الذاتي لوضعها ومكانتها كقائدة أو تابعة وفقا لدرجة انخراطها في الشؤون الخارجية.

– الدور المنسوب من الأخرين (Aspired Role): يرتبط بسمعة الدولة واعتقادات الحكومة الأخرى عن مكانتها، فإسباغ أدوار معينة للدولة يدل على قبول الآخرين بهذه الأدوار ويضفي الشرعية.

ج. سلوك السياسة الخارجية:

يشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف التي تصدر من أشخاص حكوميون مخولين بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويعتبر هو الإطار العملي الذي يمكن من خلاله معرفة التطابق بين ما هو معلن وما هو كائن بالفعل، ودرجة تأثره بمتغيرات البيئة المحيطة، ومدى اتساق الأهداف مع الإمكانيات المتاحة. وتعتمد دراسة أداء الدور على بعض مؤشرات القياس ودلائل توضحيها ومعرفة الوسائل المستخدمة.

د. الدور كأداة لتحليل السياسة الخارجية:

يعتمد التحليل الإمبريقي للدور على فرضية الدور الواحد، ويحاول الكشف عن طبيعة الأفكار الداخلية المتشاركة بين المجتمع حول أهداف ودور الدولة في الساحة الدولية، ويحدد فعالية الدور من خلال شرح وتفسير استمرارية السلوك السياسي الخارجي.

ومن ناحية أخرى، يعتبر مفهوم قاعدة الدور أكثر ملاءمة لتحليل وشرح التغييرات التي تطرأ على الأدوار المختلفة وفعالية سلوكها السياسي الخارجي. فيرى والكر (Walker) وسيمون (Simon) أنّ الفاعلين يكتسبون من وقت لآخر خبرات حول تصارع الأدوار (Role Conflict)، وهو الوضع الذي ينم عن تنافس أو تصارع في التوقعات والتصورات والأفعال، ما يمكن أن يؤدي إلى تناقض في التصورات حول الدور الوطني لدولتين. ويجادل والكر بأن مكانة الدور تنم عن حركة انتقال أحد الأدوار، بهدف التغلب على تصارع الأدوار، فإذا حاول أحد أعضاء النظام أن يضع حلا لتصارع دوره، من خلال تغيير دوره في النظام، فسيؤدي ذلك إلى تغيير تموضع بقية الأدوار الأخرى في النظام، كما سيؤدي إلى تغيير توقعات الإستجابة من الأدوار الأخرى لهذا التغيير.[1]

ثانيا: بعض أدوار السياسة الخارجية:

يطرح اقتراب الدور مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة، سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أو الطموح، ويمكننا تقسيمها إلى عدة أنواع كما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص597.

أ. الأدوار المرتبطة بالداخل: وهي دور المستقل النشيط، وصانع التنمية الداخلية، حامي السيادة.

ب. الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي: وهى الأدوار التي تتبني فيها الدولة محاولة تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية ومنها: الداعم للتحرر، والوسيط، وصانع السلام، والموازن دوليا، والتنموي.

ج. الأدوار الإقليمية: وهي الأدوار التي تتعلق بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء النظام الإقليمي ككل، أو في علاقتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتتنوع إلى: الحليف المخلص، والقائد الإقليمي، و حارس الإقليم، وقائد التكامل الإقليمي، والساعي للهيمنة، والمساوم، والموازن والطامح الإقليمي.

وعادة ما تأخذ الدول مزيجا من هذه الأدوار، لاسيما في حال التفرقة بين ما يتصوره صانع القرار عن دور دولته من ناحية، وما تتوقعه الدول الأخرى منه من ناحية أخرى، وتتكون هذه الأدوار كنتاج لعملية متعددة المراحل، تبدأ بمدركات صانع القرار عن سياق السياسة الخارجية، وتحويل هذه المدركات إلى سلوك فعلي تقوم به سياسته الخارجية، والتي بدورها تتفاعل مع توقعات الدول الأخرى، ما ينتج حالة ديناميكية تنتج أدوارا عادة ما تقبع في المساحة بين توقعات صانع القرار وتوقعات الآخرين.

كما تعد الإضافة الرئيسية لهذا الإتجاه في إعادة الإعتبار لدور صناع القرار في العلاقات الدولية، وتقديمه إطارا تحليليا يمكن إستخدامه لتحليل حالات مختلفة مثل الدول الكبرى والصغرى، والدول المحافظة والثورية وغيرها من النماذج.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 598،599.

الفصل الثاني:

طبيعة العقوبات الإقتصادية الغربية على إيران

تتعدد دوافع فرض العقوبات الإقتصادية من دولة إلى أخرى حسب المخالفة المرتكبة من طرف الدولة المستهدفة، وكذا الجهة المعنية بفرض العقوبات، فإيران خضعت إلى مجموعة من العقوبات الإقتصادية من طرف دول وتنظيمات دولية، والتي أثرت على مجموعة من القطاعات الحيوية لإيران.

المبحث الأول: الدوافع الغربية لتطبيق العقوبات الإقتصادية على إيران

تشير العقوبات الأمريكية ضد إيران إلى العقوبات الإقتصادية والتجارية والعلمية والعسكرية ضد إيران التي فرضها المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية أو المجتمع الدولي تحت الضغط الأمريكي من خلال مجلس الأمن الدولي. وتشمل العقوبات حاليا حظرا على التعامل مع إيران من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في مجالات عديدة.

فما هي الدوافع الغربية لتطبيق العقوبات الإقتصادية على إيران؟

المطلب الأول: البرنامج النوي الإيراني

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود، من خلال عهدين مختلفين في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي، حيث كان الأول في ظل حكم الشاه أما الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية، وما يزال قائما حتى الآن.[1]

فعلى الرغم من نفي المسؤولين الإيرانيين على الدوام نية طهران صنع قنبلة نووية، فإن قسماً كبيراً من المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية باتا اليوم على شبه يقين أن طهران بدأت تقترب من تصنيع قنبلتها النووية الأولى، وقد مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل أهمها:

سنة 1957 وقعت الولايات المتحدة إتفاقية تعاون نووي مدني مع إيران التي انضمت سنة 1958 إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وافتتحت طهران للأبحاث النووية سنة 1967 وتوقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية عام 1968، وفي منتصف السبعينيات بدأت إيران تطوير برنامج للطاقة النووية بدعم من الولايات المتحدة.

اندلعت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 حين كان المفاعل الأول قد أنجزت نسبة 85% من بنائه، وكان من المخطط له أن يبدأ إنتاج القدرة الكهرونووية عام 1981. ولأن الألمان هو من تم تكليفه ببناء مفاعليْ بوشهر، فقد توقف عن إكمال البناء فتباطأ العمل فيهما بعد استتباب الثورة

[1] شريفة كلاع،"قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني"،مجلة المعرفة للبحوث والدراسات التاريخية"،العدد5،(ماي 2016)،ص51.

الإيرانية إلى أن تصاعدت حدة القتال أثناء الحرب العراقية الإيرانية فقام العراق بقصف المفاعلين عام 1987.

بحثت إيران الثورة عن بلد يكمل لها ما بدأه الخبراء الألمان، وبما أن الثورة الإسلامية ناصبت الغرب العداء وخاصة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فإنه لم تقبل أي دولة غربية أن تقوم بإكمال المشروع النووي الإيراني، إلا الإتحاد السوفياتي السابق الذي كان يرى في إيران حليفا جديدا وجاهزا يمكن أن يضيفه إلى حلفائه في العالم الثالث.[1]

وتم التوصل لاتفاق سنة 1995 مع روسيا لإتمام بناء مفاعل بوشهر للماء الخفيف. ولأن لإيران مصممة على إتمام مشروعها النووي قام الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون بتاريخ 14 مارس 2000 بالتوقيع على قانون يسمح بفرض عقوبات على الأشخاص والمنظمات التي تقدم المساعدة لبرنامج إيران النووي. لكن إيران لم تكترث ووقعت اتفاقية جديدة مع روسيا سنة 2002 لتسريع بناء المفاعل، لتتداول ادعاءات سنة 2003 تفيد بإصدار الزعيم الديني آية الله خامنئي أمرا بتعليق البرنامج النووي إثر الإحتلال الأميركي للعراق بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، لكن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إثر تفقدهم شركة "كالايا" للكهرباء في طهران، أعلنوا العثور على آثار يورانيوم مخصب بدرجة عالية، ليقوم النظام الإيراني بعقد اتفاق مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا حول تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، ويوقع البروتوكول الملحق بمعاهدة حظر إنتشار السلاح النووي، إلا أنه يتراجع لاحقا بذريعة أن الإتفاق "غير متوازن[2]". واستؤنف تحويل اليورانيوم في منشأة نووية بإيران سنة 2005 عقب انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران غير مكترث بالتهديدات الغربية، ووضْع حجر أساس مفاعل "أراك" للماء الثقيل، وأكدت إيران أنها للأغراض السلمية فقط.

---

[1] البرنامج النوي الإيراني، ص2 تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

[2] التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02،على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A

في 10 جانفي 2006 استأنفت إيران تستأنف البحث في مصنعها لتخصيب اليورانيوم في نطنز، بحجة أن ذلك يندرج ضمن شروط الاتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتيجة لذلك وبتاريخ 10 جانفي 2006 أوصى وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) بإحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي بشأن برنامجها النووي، ليوقم الرئيس محمود أحمدي نجاد بتاريخ 10 جانفي 2006 بإنهاء تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتاريخ 23 ديسمبر 2006 صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على فرض عقوبات على إيران لفشلها في تعليق برنامجها النووي.

في 21 سبتمبر 2009 وجهت إيران رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكشف فيها عن وجود منشأة نووية ثانية تقع تحت الأرض في قاعدة عسكرية بالقرب من مدينة قم. ليجري مفتشو الوكالة عقب ذلك زيارة للمنشأة، وفي 05 ديسمبر 2010 بدأت إيران إنتاج الكعكة الصفراء، وهي مرحلة وسيطة في معالجة اليورانيوم.

بتاريخ 09 جانفي 2012 أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخصيب اليورانيوم بدأ في منشأة فوردو النووية بمحافظة قم شمالي إيران، إذ قامت إيران بتاريخ 15 فيفري 2012 بتحميل أول قضبان وقود نووي محلية الصنع في مفاعل الأبحاث بطهران. وانعد اجتماع يومي 18 و19 جوان 2012 بين إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا) في موسكو، ولم يُتوصل فيه إلى اتفاق، ليبدأ سريان قرار الحظر الكامل على النفط الإيراني من الإتحاد الأوروبي بتاريخ 01 جويلية 2012. [1]

[1] تاريخ البرنامج النووي الإيراني، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الموقع:
https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%AA-%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%81%D9%8A-6680463

بتاريخ 30 أوت 2012 خلص تقرير للأمم المتحدة إلى أن إيران كثفت إنتاجها لليورانيوم المخصب عالي الجودة كما أعادت تهيئة أراضي بارشين، إحدى قواعدها العسكرية، في محاولة واضحة لعرقلة تحقيق الأمم المتحدة بالبرنامج النووي للبلاد.

بتاريخ 24 نوفمبر 2013 تم التوصل إلى اتفاق بين القوى العالمية الست وإيران للحد من أنشطتها النووية مقابل الحصول على عقوبات أخف، حيث صرح بتاريخ 20 جانفي 2014 المتحدث باسم البرنامج النووي الإيراني بهروز كمالوندي بأن إيران بدأت في تعليق مستويات عالية من تخصيب اليورانيوم. وأعلن الإتحاد الأوروبي بدوره تعليق بعض العقوبات المفروضة على إيران لمدة ستة أشهر.

في أفريل 2015 توصل مفاوضون من إيران والولايات المتحدة والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا إلى اتفاق بتخفيض مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 98%، لكن طهران رفضت التوقيع على الإتفاق إلا إذا رُفعت العقوبات الإقتصادية في اليوم الأول للتنفيذ، وتم في جويلية 2015 الإتفاق على خطة عمل مشتركة لتقليل عدد أجهزة الطرد المركزي الإيرانية بمقدار الثلثين، وفرض حظر على التخصيب في المنشآت الرئيسية، وأيد مجلس الأمن الدولي هذا الإتفاق.

لكن في 08 و 09 مارس 2016 قامت إيران باختبار صاروخين باليستيين من طراز Qadr خلال مناورة عسكرية واسعة النطاق، كما قامت بتاريخ 29 جانفي 2017 بإطلاق صاروخاً باليستياً متوسط المدى، ليكون ذلك أول اختبار صاروخي لها منذ أن أصبح دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة، لكن الاختبار فشل.[1]

وكرد فعل أمريكي قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 03 فيفري 2017 بفرض عقوبات على 25 فرداً وشركة على صلة ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، إضافة إلى الذين يقدمون الدعم لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، ليعلن دونالد ترمب بتاريخ 08 ماي 2018 أن الولايات المتحدة ستنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة وستفرض أعلى مستوى من العقوبات الإقتصادية على إيران، كما أعلن الرئيس السايق لإيران روحاني بتاريخ 08 ماي 2019 انسحاباً جزئياً من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعلن بتاريخ 05 نوفمبر 2019 أنّ إيران ستبدأ ضخ غاز اليورانيوم في 1044 جهاز طرد مركزي كانت تدور فارغة في مصنع فوردو. وتمثل هذه

[1] المرجع نفسه، ص6

الخطوة خروجاً عن شروط الإتفاق، الذي حصر إيران في تشغيل نحو 5000 جهاز طرد مركزي من الطراز القديم، وصرحت إيران في 05 جانفي 2020 بأنها مستعدة للعودة إلى حدود خطة العمل الشاملة المشتركة بمجرد إزالة جميع العقوبات.

وبعد اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة بتاريخ 27 نوفمبر 2020، قرر البرلمان الإيراني بتاريخ 02 ديسمبر 2020 مشروع قانون لرفع تخصيب اليورانيوم إلى مستويات ما قبل عام 2015 إضافة إلى منع عمليات التفتيش النووي في حال لم تُرفع كل العقوبات. وأعلنت إيران بتاريخ 04 جانفي 2021 استئناف تخصيب اليورانيوم حتى درجة نقاء 20%، وهي نسبة تتجاوز بكثير الحدود المنصوص عليها في الإتفاق النووي عام 2015، لتعلن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتاريخ 18 فيفري 2021 أنّ الولايات المتحدة مستعدة للجلوس لإجراء محادثات مع طهران والأطراف الأخرى الموقعة على الإتفاق النووي الإيراني، للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

بتاريخ 13 أفريل 2021 قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبليغ طهران بقرار زيادة التخصيب إلى 60%، وصرحت إيران بتاريخ 12 سبتمبر بأنها ستسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة بمراقبة المعدات النووية في البلاد.[1]

المطلب الثاني: منظومة الصواريخ الباليستية

بدأت إيران بتطوير برنامجها الصاروخي في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وبعد حرب الخليج الأولى شعرت إيران بأنّ هناك خطراً جديداً بات يتهدّد أمنها، بعد أن حلّت الولايات المتحدة مكان العراق في تصدر مكامن الخطر الخارجي، فبذلت جهودها لبناء قوّة عسكرية قادرة على شن حرب استنزاف ضد الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. تتوجّه إيران في جهودها لبناء قدراتها العسكرية نحو الإستثمار في مجال بناء الصواريخ البالستية متوسطة وطويلة المدى، وفي مجال بناء الصواريخ المضادة للسفن ذات الدقة العالية، وفي مجال تطوير برنامجها النووي من أجل استكمال بناء دورة نووية كاملة، تضعها في صفوف الدول النووية.

في عرض عسكري إيراني لمناسبة ذكرى الحرب مع العراق في 23 أيلول عام 2003، عرضت إيران نماذج عن الصواريخ التي تمتلكها، وكان من بينها صاروخ شهاب-3 الذي يبلغ مداه 1300 كلم وحمولته 700 كلغ، وقدَّر الخبراء في حينه عدد الصواريخ التي تمتلكها إيران من هذا الطراز بين 25

[1] المرجع نفسه، ص8

و100 صاروخ، ويغطّي مدى صاروخ شهاب-3 كل مساحة الكيان الصهيوني، وجميع مناطق الإنتشار الأميركي في منطقة الخليج العربي.[1]

.وقد أثار ظهور صاروخ شهاب-3 في العرض العسكري مع ما رافقه من تصريحات لمسؤولين إيرانيين تحمل عبارات تهديد لكل من أميركا والكيان الصهيوني، نقاشاً دولياً حول ضرورة العمل للحد من إنتشار الصواريخ البالستية، على أساس أنّها تشكّل تهديداً مباشراً للإستقرار الإقليمي والسلام الدولي.

من هنا، يبدو أنّ المعلومات التي جرى الكشف عنها حول ما أحرزته إيران من تقدّم تقنيّ في برنامجها النووي قد شكّلت الخلفية الأساسية للنقاش الدولي حول المخاطر المترتبّة على تطوير إيران للصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وكان الهدف من هذا النقاش منصباً حول كيفيّة التحكم بانتقال تكنولوجيا الصواريخ ومكوّناتها من روسيا والصين وكوريا الشمالية إلى إيران.

وتركّز الاهتمام الأميركي لانتقال التكنولوجيا الصاروخية إلى إيران على سببين: الأوّل، للترابط الطبيعي ما بين هذا البرنامج لانتقال صواريخ متوسطة وبعيدة المدى وبين برنامجها النووي الطموح لصنع سلاح نووي. والثاني، يتعلّق بموقف إيران العدائي من الكيان الصهيوني، وما يمكن أن تشكّله هذه الصواريخ من تهديد له.

بدا منذ البداية للأميركيين، أي في تسعينيات القرن الماضي بأنّ إيران مصمّمة على الإستمرار في برنامجها لتطوير صواريخ بالستية، مُنطَلِقَة من تطوير التكنولوجيا المتوافرة على صاروخ سكود، وبأنّها ستتبع في تجاهلها للتحذيرات الأميركية السلوكية التي اتبعتها كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية. وردّت واشنطن على تجاهل طهران لتحذيراتها بإصدار قانون يقضي بفرض عقوبات إقتصادية عليها، وطُبّق هذا القانون اعتباراً من العام 1979م.

إلّا أنّ هذا القانون لم يحد من الجهود الإيرانية لإنتاج صاروخ شهاب-3، ولكنّه شكّل السبب الرئيسي لعرقلة الجهود المشتركة للرئيس محمد خاتمي ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لفتح قنوات للحوار من أجل تحسين العلاقات المتأزمة بين البلدين منذ قيام الجمهورية الإسلامية في العام 1979. هكذا وضعت الولايات المتحدة إيران منتصف التسعينيات إلى جانب كوريا الشمالية، في نقطة الإرتكاز

[1] عبد القادر نزار، "برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني،العدد97، لبنان، (جويلية2016)، ص10

لاهتماماتها المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها الإستثمار في تطوير الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى.[1]

في 2015 أطلقت إيران صاروخ عماد طويل المدى والذي (له القدرة على حمل رأس نووي)، كما يمكن توجيهه بدقة نحو الهدف، وهو صاروخ أرض – أرض جرى بناؤه على يد الخبراء الإيرانيين، وهو أول صاروخ بالستي يوجَّه بدقة نحو الهدف. هذا الصاروخ يبلغ مداه 1700 كيلومتر، ووصلت دقته إلى مسافة 500 متر من الهدف، ويبلغ وزن الرأس المتفجر الذي يحمله 750 كيلوغرام.[2]

من جانب آخر نَقَلَت صحيفة دي فيلت الألمانية في 2015، عن مصادر مخابراتية لم تسمها، قولها أن إيران اختبرت صاروخ كروز يسمى سومار قادراً على حمل أسلحة نووية، ولم يصدر حتى الآن أي تعليق على التقرير من السلطات الإيرانية، والصاروخ سومار جرى تصنيعه في إيران وحلق لنحو 600 كيلومتر في أول اختبار ناجح مُعلَن لإطلاقه. كما نقلت الصحيفة أنه يُعتَقَد أن الصاروخ قادر على حمل أسلحة نووية ويمكن أن يتراوح مداه بين 2000 و3000 كيلومتر، كما قال خبير أمني للصحيفة إن الميزة الكبيرة من وجهة نظر إيران هي أن صواريخ كروز لم تُذكَر في أي من قرارات الأمم المتحدة التي تحظر العمل على تصنيع الصواريخ الباليستية القادرة على حمل أسلحة نووية[3]، إضافةً إلى صاروخي عماد وسومار فقد انضم صاروخ عاشوراء بدوره إلى مضمار الصواريخ الإيرانية الحاملة للرؤوس النووية، فعندما جربت جمهورية إيران هذا الصاروخ الباليستي بعيد المدى أعلنت واشنطن أن هذا الصاروخ ذو القوة التدميرية الفائقة قد يُطلَق على أي هدف أميركي في شرق أوروبا.[4]

وأعرب موظفون كبار في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن قلقهم الشديد من وجود الصاروخ البالستي الجديد المسمى (عاشوراء) في ترسانة السلاح غير التقليدية لإيران، وأشارت مصادر

---

[1] المرجع نفسه، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] إيران اختبرت صاروخ كروز قادر على حمل رؤوس نووية، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/03،على الموقع: https://arabi21.com/story/982365/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%AA-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE-%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%B2-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%B1%D8%A4%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%8C

[4] المنظومة الصاروخية الإيرانية بالأرقام، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/03، على الموقع: https://alkhanadeq.com/post.php?id=21

في البنتاغون إلى أن هذا الصاروخ يتراوح مداه من 2000 إلى 2500 كيلومتر، ويمكنه في المستقبل أن يحمل أيضاً رأساً متفجراً نووياً .الصاروخ الجديد يتكون من مرحلتين ويُعتبَر في حينه الأكثر تطوراً في عائلة الصواريخ الإيرانية.

كذلك يُعتبَر صاروخ قيام-1 هو أول صاروخ باليستي دون جنيحات تنتجه البلاد والقادر على حمل رؤوس نووية متنوعة، وهذا الصاروخ الذي يُطلَق بشكل عمودي لا مائل هو من فئة أرض-أرض ذو وقود سائل، يبلغ مداه 800 كيلومتر، ويُعتبَر صاروخ نفطي خفيف لا يكشفه الرادار، ولم تكتف جمهورية إيران بذلك، بل استمر علماؤها في تكثيف جهودهم لتعزيز ترسانة بلادهم من الصواريخ النووية، حيث طورت سنة 2019م صاروخ شهاب-3 ليصبح قادراً على حمل رأس نووي، حسب تأكيد دول فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ووضحت تلك الدول إن صاروخ شهاب-3 الذي تمتلكه طهران، أُدخِلَت عليه تحسينات عام 2019، سمحت له بحمل رأس نووي يصل وزنه إلى نصف طن على الأقل، لمسافة 1300 كيلومتر على الأقل، وطورت إيران نسخة جديدة لهذا الصاروخ باسم "شهاب دي3"، حيث يبلغ مداه 2200 لغاية 3000 كيلومتر. [1]

ويوضح الشكل رقم (1) نماذجا عن الصواريخ الباليستية الإيرانية

[1] مسعود الزاهد،"صواريخ إيران التي تهدد قلب أوروبا"، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/04، على الموقع:
https://www.alarabiya.net/iran/2017/12/16/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%82%D9%84%D8%A8--%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

الشكل رقم (1): الصواريخ الباليستية

المصدر:

https://arabi21.com/UP/Istanbul%20book/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%20%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A9%20%D8%B5%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%A9%20%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A9-0%D9%A1%20(1).jpg

المطلب الثالث: السياسات الإيرانية الإقليمية (الطابع التدخلي)

لا تقلّ الأحداث الإقليمية أهميةً عن الدولية منها، حيث شهد الإقليم منذ نهاية 2010 موجات ثورية شعبية هدّدت استقرار النظام الإقليمي وشكله، تمكّنت إيران من احتواء التغييرات التي فرضتها الموجة الثورية الأولى، بل استطاعت تحويلها إلى فرصةٍ أتاحت لها التوغل داخل الإقليم، حيث مدّت نفوذها إلى أربع عواصم عربية، بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء.

أولا: السياسة الإقليمية لإيران:

إذ ترتكز سياسية إيران الإقليمية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية على ثلاثة عوامل رئيسية:

القوة الناعمة: القائمة على تبنّي مفهوم ثوري ظاهرياً يدعو إلى تقويض الهيمنة الأميركية، وبناء نظام عالمي أو إقليمي جديد إسلامي الطابع، تشكّل إيران مركزه الرئيسي ومحرّكه الوحيد. وعليه، تقوم قوة إيران الناعمة على ثلاث دعائم، معاداة أميركية والإحتلال الصهيوني، استنهاض القوى الإسلامية ونصرة الضعفاء، توحيد القوى الطائفية الشيعية والقريبة منها.

القوة الخشنة: أو القوة العسكرية المباشرة، رغم عدم دخول إيران في مواجهات عسكرية مباشرة في المنطقة العربية منذ وقف إطلاق النار مع العراق، تُبدي إيران اهتماماً كبيراً بالجانب العسكري، التقني والبحثي والكمّي، وهو ما يتجلّى في نواحٍ عدة، مثل تعدّد القوى العسكرية الإيرانية، حيث تم تقدير عديد الجيش الإيراني وفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام 2016 أكثر من 520 ألف شخص. ويبلغ عدد الاحتياط حوالي 350 ألف شخص، يتمتعون بقدرة عسكرية عالية ويتلقون تدريباً محترفاً.[1]

كذلك تخصّص إيران جزءا كبيرا من ميزانيتها السنوية لأغراض عسكرية، وفق تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ سبيري، السنوي للعام 2021، تحتل إيران المرتبة 14 عالمياً من حيث الإنفاق العسكري (24 مليار و600 مليون دولار)[2]. لا تشمل هذه الأرقام الإنفاق على الأبحاث وعلى بعض الهياكل العسكرية، مثل فيلق القدس والباسيج، كما لا تشمل الانفاق العسكري غير المعلن، عن طريق عائدات الصادرات الإيرانية غير الشرعية، سيما النفطية منها، وكذلك التبرّعات الطوعية والإجبارية،

[1] "الجيش الإيراني"، ص1، تم التصفح بتاريخ:2023/05/05، على الموقع:
https://alkhanadeq.com/post.php?id=181

[2] "إيران تحتل المرتبة 14 في العالم من حيث الإنفاق العسكري" ، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/05، على الموقع:https://www.iranintl.com/ar/202204266675

أيضاً لا تشمل عائدات استثمارات الهياكل العسكرية الاقتصادية، وخصوصا الحرس الثوري الذي يملك استثمارات عدّة في مجالات متعدّدة كهربائية وعقارية، تقدّر بعض التقارير الرسمية عائدات الحرس الثوري الإيراني السنوية بـ 12 مليارات دولار.

ثانيا: الأذرع الإقليمية: تندرج أذرع إيران الإقليمية ضمن قوتها الخشنة غير المباشرة، التي تتدخّل في الدول الأخرى وفق توجيهات المرشد الأعلى، لا تتوفّر معلومات دقيقة ومؤكّدة عن حجمها وحجم تمويلها، في حين يلحظ ذلك في مناطق تأثيرها ونشاطها، أي في كل من لبنان وسورية والعراق واليمن، إذ تحظى بدعمٍ ماليٍّ كبير جداً يتيح لها بناء مؤسّسات عسكرية ومالية وإجتماعية وخدمية مستقلة عن الدولة، وتنافس إمكانيات دولها، ترعى من خلالها شؤون منتسبيها والمقربين منها. [1]

وانطلاقًا مما سبق سعت إيران لتوظيف حركات وأنظمة موالية لها في دول المنطقة لتحقيق هذه الغاية، فقامت بتقديم الدعم للمليشيات المسلحة في اليمن والعراق ولبنان وسوريا، ويأتي ذلك ضمن توجه إيراني عام يقوم على ضرورة توظيف المزيد من هذه الكيانات من غير الدول، لسد الشواغر الاستراتيجية التي خلفها انهيار سيادة الدول وتحديدا في العراق.

أ- النفوذ الإيراني في فلسطين: نظرا لمركزية القضية الفلسطينية في العالم الإسلامي، وإدراك إيران لمدى أهميتها للعالم العربي، فقد بادرت إيران إلى التواصل مع الحركات الفلسطينية مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي التين قدمت لهما الدعم، مستغلة في ذلك التهميش الذي عانت منه هذه الحركات من الحكومات العربية، وهذا ما أتاح لإيران الظهور بمظهر المساند للمقاومة الفلسطينية، وذلك بعد تأكيدها المستمر على أن الكيان الصهيوني يعتبر هو العدو الأول للعالم الإسلامي.

ب-النفوذ الإيراني في لبنان: لم يقف النفوذ الإيراني عند حدود فلسطين بل امتد إلى لبنان، حيث شكلت الأراضي اللبنانية ساحة للمواجهة بين إيران وخصومها، فاستطاعت إيران إيجاد وكلاء لها في لبنان، عبر توظيف الطائفة الشيعية، وتشكيل عدد من المليشيات الموالية لها، التي دمجت لاحقا في حزب الله، الذي قامت إيران بتدريبه وتسليحه وتحول هذا الحزب إلى ممثل للإرادة الإيرانية، ومنفذا لتوجهاتها. وقد أصبح حزب الله رقما في الساحة السياسية اللبنانية عبر التمثيل البرلماني، والمشاركة

[1] حيان جابر،"النفوذ الإيراني في المنطقة العربية: سياقاته وماضيه وراهنه"، مجلة العربي الجديد،(أكتوبر 2022)، ص11.

في الحكومات بحقائب وزارية مهمة، وهذا جعل الحزب كأنه كيان موازي للدولة اللبنانية، وبهيمنة إيران على الحزب أصبحت تشكل جزءا من صنع القرار في لبنان بما يخدم مصالحها في كامل المنطقة.[1]

ج-النفوذ الإيراني في العراق : كان الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإسقاط نظامه السياسي، وحل جيشه بعدما سيطرت الأحزاب والمنظمات والمليشيات الشيعية الموالية لإيران على الحكم بعد التمكين السياسي للشيعة في دستور 2005، فأصبحت مطلقة اليد في العراق، في غياب أي دور عربي، ليصبح العراق مصدرا لتجنيد المقاتلين في المليشيات الخاضعة للحرس الثوري، وفيلق القدس، هذه المليشيات استخدمت لتوسيع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية. [2]

د-النفوذ الإيراني في سوريا : توجد هناك علاقات قوية تربط النظام الإيراني بسوريا وخاصة بعد وقوف سوريا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، وبعد اندلاع الثورة السورية تدخلت إيران بصورة مباشرة في الصراع المسلح، وأرسلت عناصر من الحرس الثوري وفيلق القدس للقتال جنبا إلى جنب مع قوات النظام، لأنها ترى أن ما يحدث في سوريا ثورة شعبية، بل مؤامرة كونية كبرى عليها، ومع وجود المليشيات الموالية لإيران على الأراضي السورية، وضعف قوات النظام، وانشقاق أعداد كبيرة منها – أحكمت إيران قبضتها على سوريا[3]، ويعد موقف إيران من الثورة السورية، وانحيازها إلى نظام بشار الأسد نقطة تحول في الموقف الشعبي العربي منها، على اعتبار أنّ هذا الموقف كشف الوجه الطائفي للنظام الإيراني، فقد دعمت إيران الحراك الشيعي في البحرين، ووقفت بكل ثقلها إلى جانب النظام السوري، وبهذا تكون إيران قد سعت لطموحها في إقامة هلالها الشيعي من العراق إلى لبنان مروراً بسوريا.[4]

هـ-النفوذ الإيراني في اليمن : لم تكتف إيران بتوسيع دائرة نفوذها في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا، بل اتجهت إلى اليمن واستغلت حالة الفوضى التي شهدتها البلاد في أعقاب اندلاع الثورة الشعبية ضد

---

[1] بكر البدور،"مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، مجلة رؤية تركية، العدد2، (ماي 2019)، ص ص 108،109.

[2] بن واضح فارس، النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الإستقرار السياسي والأمني 2003-2018،مذكرة ماستر، (جامعة محمّد بوضياف المسيلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية،2019)،ص81.

[3] أحمد خلف الله خلف الله، "أثر ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية وانعكاساتها تجاه الأزمة السورية (2011 – 2015)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد9،العدد2،(جوان 2018) ص 246.

[4] فؤاد كمين، **توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 24.

نظام علي عبد الله صالح بإمداد الحوثيين بالأسلحة والذخائر، وبعد تنفيذ مخرجات الحوار الوطني اليمني والمبادرة الخليجية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية تمكن الحوثيون من الانقلاب على الشرعية الدستورية، واحتلال العاصمة صنعاء، والسيطرة على الموانئ البحرية المهمة، لتكون إيران بذلك قد أضافت موطيء قدم جديد في الساحة العربية. [1]

و- النفوذ الإيراني في البحرين: يشكل الشيعة في البحرين نحو نصف السكان، ووجودهم قديم منذ أيام الدولة القرمطية (899-1076م)، ثم الدولة العيونية (1076-1244م)، وكان شيعة المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم تحولوا تدريجياً إلى العقيدة الاثني عشرية.

وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً خاصاً، وفي جميع المجالات السياسية والإجتماعية والدينية والثقافية، مع قيام الدولة الصفوية (1501-1722م). وبعد سقوط الدولة الصفوية سياسياً وعسكرياً، ظل النهج العقائدي الصفوي هو المهيمن، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين، بل في كل مكان يتواجد فيه الشيعة، بمنزلة (الدولة الأم)، هذا الولاء السياسي للشيعة في البحرين استغلته إيران يشكل ظاهرة خطيرة إلى أمن الوطن، حيث قام الشيعة على مدة ثلاثة عقود بثلاث محاولات انقلابية للوصول إلى الحكم:

لأولى: في بداية الثمانينيات، وكان التيار الشيرازي هو المسؤول عن هذه المحاولة، وقد كانت محاولة ساذجة لقلب الأوضاع في البلد عن طريق إدخال أسلحة ومتدربين (تدربوا في معسكرات خاصة في إيران). وكان المنظّر الرئيسي للمحاولة هو السيد هادي المدرّسي. وقد تمكنت السلطة من ضرب المخططين للمحاولة، وتم اعتقال وسجن العشرات في ديسمبر عام 1981م، ولجأ مئات آخرين من شباب الشيعة إلى الخارج.

الثانية: في أواسط التسعينيات (1994-1996)، حيث قاد هذه المحاولة هذه المرة الفرع البحريني لحزب الدعوة، وقادة هذا الحزب هم الذين شكلوا فيما بعد (جمعية الوفاق)، أكبر الجمعيات السياسية الشيعية. اعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفوضى وإشعال الحرائق، لتحفيز الشيعة على القيام بثورة شاملة، محاكاة لثورة الخميني. وقد تمكنت السلطة من إخماد هذه المحاولة.

---

[1] محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وإنعكاساته على الأمن الإقليمي**، (السعودية: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، نوفمبر 2017)، ص 31.

الثالثة: وهي التي بدأت يوم 14 فبراير 2011م في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي. وكان العامل الرئيس في فشل هذه المحاولة تصدي النصف الآخر من الشعب (السنّة) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي الواضح، ثم دخول قوات درع الجزيرة للبحرين في مارس 2011م.[1]

المبحث الثاني: القوى الدولية الفارضة للعقوبات على إيران

تفرض العديد من الجهات الدولية عقوبات على إيران بسبب الأنشطة النووية ونظام الصواريخ البالستية وطابعها التدخل في سياستها الخارجية ودعوى دعم الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

المطلب الأول: العقوبات الأمريكية وسياسة الشد القصوى

إن حالة التعقيد والغموض التي تميز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دفعت بالولايات المتحدة إلى العمل من أجل التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية لكافة القضايا العالقة مع إيران، وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال إعطاء المزيد من الوقت لإجراء حوار دبلوماسي مع إيران سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من خلال الدور الذي تلعبه دول الترويكا الأوربية من أجل إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وحيازتها للقدرات النووية، إلا أنّ فشل تلك الجهود السلمية قد فتح الباب أمام السياسة الأمريكية إلى ترجيح عدة خيارات يمكن الرجوع إليها للتعامل مع إيران وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي:

أولاّ: تغيير النظام السياسي:

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه إيران وتحت تأثير تيار المحافظين الجدد إمكانية تغيير النظام السياسي القائم في إيران واستبداله بنظام يكون صديقا للولايات المتحدة في هذا البلد الغني بالنفط. إذ ركزت السياسة الأمريكية في هذا الجانب على عاملين رئيسين: الأول تمثل في العمل على إضعاف الحكومة الإيرانية، أما الثاني فقد تمثل في عدم إهمال قوى المعارضة وتقديم المساعدة لها للتعجيل بإحداث التغيير المطلوب، والذي سيأخذ في حال تحقيقها طابع الثورة أو الإنتفاضة.

وعليه فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لاسيما إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بأن إسقاط النظام السياسي القائم في إيران يمثل الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأتي تلك الرؤية من قناعة مفادها أنه حتى في حالة إبرام اتفاق مع واشنطن فان ذلك

[1] ناصر الشيخ عبد الله الفضالة،"الدور الإيراني في أزمة البحرين"، مجلة البيان، العدد 307،(فيفري 2013)، ص 11.

النظام لن يلتزم به وسيستمر في تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، نظرا لحالة عدم التوافق وغياب الثقة بين الجانبين، وعليه فقد ركزت السياسة الأمريكية في هذا المسعى على عدة وسائل لتغيير النظام هي:[1]

1. دعم الإنتفاضات والثورات الشعبية .
2. مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام .
3. مساندة التخطيط لإنقلاب عسكري ضد النظام القائم.

ولا شك فإن خيار تغيير النظام السياسي في إيران قد لا يبدو قابلا للتحقيق، ولعل مرد ذلك عاملين هما:

1. صعوبة إيجاد تيارات موالية للولايات المتحدة الأمريكية في الداخل الإيراني، فضلا عن كون النظام الإيراني يعمل بوتيرة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد قوته في مواجهة معارضة تتسم بالتفكك مما يسهم في إضعافها، وعلى الرغم من التعويل على التيار الإصلاحي في هذا الجانب، إلا إن قدرة النظام على قمع أية إنتفاضة شعبية معارضة له يحول دون تحقيق الهدف المرسوم.
2. صعوبة قيام أي إنقلاب عسكري ضد النظام نظرا لعملية (تسييس الجيش) أو إعطائه دورا أكبر في الحياة السياسية الإيرانية، مما يقلل فرص السعي لإحداث انقلاب كونه أحد أكبر المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلا عن وجود جهاز استخباري أمني شديد لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء رجال الجيش أو الحرس الثوري.

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى قناعة بأن التعويل على العامل الداخلي لتغيير النظام الإيراني يبدو أمرا مستبعدا، وغير قابل للتحقيق نظرا لطبيعة الواقع الداخلي الإيراني الذي يقف بالضد من أي محاولة لتغييره، والمجيء بقوى قد تكون موالية أو مؤيدة للولايات المتحدة.

ثانيا: خيار العقوبات الإقتصادية:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية أداة العقوبات الإقتصادية كأحد الوسائل المؤثرة للتعامل مع إيران دون اللجوء إلى الخيار العسكري للضغط على إيران من أجل تغيير سياستها وكبح طموحاتها النووية. فالعقوبات الإقتصادية ومنع توريد الأسلحة وفرض القيود التجارية، وحجب الإستثمارات الخاصة قد تكون وسائل ناجعة في مواجهة الطموحات الإيرانية والحد منها، إنطلاقا من إدراك الولايات

[1] فنسان الغريب، **دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص 190.

المتحدة بأن مجريات الأحداث الدولية وطبيعة الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا لا تسمح بتجربة عسكرية أخرى على غرار العمل العسكري الأمريكي ضد العراق عام 2003، وبذلك فإنّ العقوبات الإقتصادية ضد إيران يمكن أن تشكل رادعا لها. وترمي أداة العقوبات الأمريكية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

الأول: تمثل في إضعاف إيران إقتصادياً للحيلولة دون تطوير قدراتها العسكرية.

أما الثاني: فيرمي إلى عزل إيران دبلوماسيا عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقوى الكبرى الأخرى للضغط على إيران إقتصاديا وعسكريا.

وعليه فإنّ العقوبات الإقتصادية هي الأكثر فاعلية في المرحلة الراهنة حسب الرؤية الأمريكية، والتي تتضمن حظر مبيعات الأسلحة وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع قيود على العمليات التجارية والاستثمارات الإيرانية لإضعافها إقتصاديا، ووضع القيود على سفر الإيرانيين إلى الخارج، فضلا عن فرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة لطهران التي تستخدمها في شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، وفرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية لاسيما النفط والغاز الطبيعي اللذان يمثلان مصدرين بالغي الأهمية للدخل القومي الإيراني. [1]

كما نجحت الجهود الأمريكية في إصدار القرار (1929) من مجلس الأمن في جوان 2010 الذي فرض عقوبات على إيران، وإضافة نحو (15) مؤسسة إيرانية إلى القائمة السوداء، وممارسة الرقابة على المصرف المركزي الإيراني، والحد من واردات وصادرات إيران.

تركت السياسة الأمريكية في هذا الجانب تأثيرا واضحا على الإقتصاد الإيراني ما فاقم من المشكلات الإقتصادية، وأدى إلى الإتفاق على الدخول في مفاوضات حول البرنامج النووي انطلقت في جنيف في نوفمبر 2013 بين إيران ومجموعة دول (5+1) وهي كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، وألمانيا)، وهو ما وضع أزمة البرنامج النووي الإيراني أمام واقع جديد أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، وهو وإن كان إقرارا ضمنيا ومحصورا في التخصيب عند نسبة 5% فقط، مع إقراره واعتماده الحل السياسي والدبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهو ما

[1] المرجع نفسه، ص ص 192,193

تكلل بالنجاح من خلال التوصل إلى اتفاق إطاري بين إيران والدول الكبرى في أفريل 2015، يقضي بالتزام إيران بسلمية برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها تدريجيا.[1]

مع وصول الرئيس السابق دونالد ترمب إلى البيت الأبيض (2017-2021)، تعهد بإعادة النظر في الإتفاق النووي، إذ في 2018/05/08 أنهى مشاركة بلاده في خطة العمل الشاملة المشتركة، وأصدر تعليمات بالشروع في خطوات لإعادة فرض العقوبات الأميركية التي تم رفعها نتيجة للإتفاق النووي، ولم يكتف ترمب بإعادة العقوبات التي تم تعليقها، بل أضاف عقوبات جديدة في إطار حملة "الضغط الأقصى"، التي مارستها إدارته على طهران لحملها على التفاوض من جديد بشروط واشنطن.[2]

طالت العقوبات الأميركية العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية في إيران، لعل أبرزها:

- **مكتب المرشد الإيراني**، في 24 جويلية 2019، فرضت واشنطن بموجب أمر تنفيذي عقوبات على مكتب المرشد الإيراني علي خامنئي، متهمة إياه بأنه أثرى نفسه على حساب الشعب الإيراني، ويتربع على قمة شبكة واسعة من الإستبداد والفساد تحرم الشعب الإيراني من الحرية والفرصة التي يستحقها.
- **وزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة**، وطالتها العقوبات في سبتمبر 2021 بعدما اتهمتها واشنطن بالاضطلاع بدور رئيسي في تزويد الجماعات المسلحة في المنطقة بالأسلحة والعتاد.
- **منظمة الطاقة الذرية الإيرانية**، واستهدفتها العقوبات في يناير 2020 رداً على ما تعتبره واشنطن تصعيداً نووياً إيرانياً، وانخراطاً من المنظمة في تعاملات وأنشطة أسهمت بصورة فاعلة في نشر أسلحة الدمار الشامل.
- **وزارة النفط**، وطالتها العقوبات في أكتوبر 2020 بتهمة توظيفها في تسهيل مخططات توليد الإيرادات المالية للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس التابع له.

---

[1] سليم كاطع علي، "البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية"،مجلة دراسات دولية، المجلد 115 العدد 60،(مارس 2015)، ص176.

[2] الزبير الأنصاري، "بالحقائق والأرقام.... أبرز محطات العقوبات الأمريكية على إيران"، ص3، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/006،على الموقع: https://asharq.com/ar/3T1nWnVRlfSLOG8TaKCao8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA

- **وزارة الاستخبارات والأمن الوطني**، وهي إحدى المؤسسات الأمنية التي استهدفتها العقوبات بعدما اتهمتها واشنطن بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقمع الاحتجاجات في إيران، وملاحقة المعارضين والمنشقين خارج البلاد.
- **شرطة الأمن الإيرانية**، وطالتها العقوبات إثر اتهامها بالمشاركة في قمع الاحتجاجات بإيران، ودعم أنشطة الحرس الثوري، إضافة إلى أدوارها خلال الصراع في سوريا.
- **البنك المركزي**، وقد فرضت عليه عقوبات في سبتمبر 2019 بعد اتهامه بتقديم مليارات الدولارات إلى الحرس الثوري، وفيلق القدس، وحزب الله في لبنان.
- **صندوق التنمية الوطنية الإيراني**، وهو صندوق الثروة السيادية لطهران، وفرضت واشنطن عليه عقوبات في سبتمبر 2019 بتهمة العمل كمصدر مهم للعملة الأجنبية لفيلق القدس ووزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة.
- **الحرس الثوري الإيراني**، وفرضت عليه العقوبات لأول مرة في أكتوبر 2007 ضمن إجراءات تم بموجبها أيضاً تصنيف فيلق القدس التابع للحرس على أنه مجموعة إرهابية، ثم في أكتوبر 2017 تم تصنيف الحرس الثوري بكامله "كياناً إرهابياً"، وبعدها بعامين، أضافته وزارة الخارجية الأميركية إلى قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وتعتقد واشنطن أنَّ الحرس الثوري يمتلك أو يتحكم في كيانات اقتصادية تمثل ما يصل إلى 20٪ من الناتج الاقتصادي الإيراني.

وفي ضوء ما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعول على هذا الأسلوب من أجل الضغط على إيران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي والتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وهو ما يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: العقوبات الأوروبية

من الملاحظ أن السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني تنطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة، من حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية مهمة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني الذي محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الإتحاد الأوروبي في تحقيقها. أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الإقتصادية، كما أنّها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل.

[1] المرجع نفسه، ص5

بادرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (المعروفة أيضا باسم EU3) منذ 2003 للتعامل مع إيران لإيجاد حل سلمي للأزمة بهدف تجنب النزعة العسكرية للبرنامج النووي الإيراني مع منع التصعيد العسكري للأزمة، مما يؤدي إلى اندلاع صراع آخر في الشرق الأوسط بعد الحرب في العراق.

فبعد سلسلة من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق سعد أباد 2003 حيث جرى الإعلان عنه في طهران عقب لقاء جمع بين وزير الخارجية الإيراني في ذلك الوقت كمال خرازي ووزراء خارجية الترويكا الأوروبية، وتضمن البيان التزاما طوعيا من إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتشين الدوليين بزيارة منشآتها النووية الناشئة حينئذ في "نطنز"، والتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل تعهدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا بعدم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، واعتراف دول الترويكا بحق إيران في الإستخدام السلمي للطاقة النووية، وتزويدها بالمساعدات التكنولوجية التي تحتاجها. لكن تقرير الوكالة الدولية جاء سلبيا تجاه تعاون إيران بخصوص المواد النووية التي تمتلكها ومواقع منشأتها.[1]

وقد حرص الأوروبيون حتى عام 2004 على عدم المساهمة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بل سعوا من خلال وفد الترويكا بزيارات متكررة إلى إيران بغية التفاوض والحوار لإقناعها بتعليق برنامجها، وذلك في سبيل تحقيق توازن بين متطلبات المصالح الأوروبية في إيران وعدم التفريط بها من جهة، والضغط والتهديد بالعقوبات في حال إصرار الحكومة الإيرانية على الإستمرار في برنامجها مهددة بإعادة النظر في علاقاتها التجارية والإقتصادية من جهة أخرى. ففي جوان 2005، تم انتخاب أحمدي نجاد رئيسا جديدا للبلاد ليقوم في شهر أوت بفض الأختام من معدات التخصيب في أصفهان، وهو ما اعتبرته المملكة المتحدة خرقا لإتفاقية باريس.

وبعد إعلان الرئيس الإيراني نجاد في 2006 عن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5% باستخدام أكثر من 100 جهاز طرد مركزي زادت وتيرة القلق والتوتر في العلاقات الإيرانية الغربية بصفة عامة، ما دفع بالإتحاد الأوروبي لإتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه إيران وتعثر المسيرة التفاوضية بينهما.[2]

---

[1] بلال مسعود محمود نمريش، "العلاقات الإيرانية الغربية في ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني"، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد22،العدد246،مصر، (أفريل 2022)

[2] المرجع نفسه، ص 213.

واعتبارا من 2007 أصدر الإتحاد الأوروبي جملة من العقوبات ضد إيران، واستهدفت في المقام الأول البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ البالستية. كما ركزت العقوبات الأوروبية على قطاعي الطاقة والمالية الإيرانيين، بالإضافة إلى الحظر الكامل على النفط في عام 2012، كما جمد الإتحاد الأوروبي أصول البنك المركزي الإيراني وقطع شريان الحياة الإيراني إلى النظام المالي الدولي، وخدمة الرسائل المصرفية "سويفت".[1]

وفي تحليل الموقف الأوروبي ضمن موقف الترويكا الأوروبية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أنّ الموقف البريطاني من أكثر المواقف الأوروبية دعما وتأييدا للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيبوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني.

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية، مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ.

أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة وإستقلالية فرنسا آخذا في الإعتبار عقود العمل والإستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في إحتياطي النفط والغاز الطبيعي، وكان لتحرك ألمانيا المكثف أسبابه البعيدة والقريبة، الكامنة في مجرى تطور العلاقات الثنائية مع إيران من جهة ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى والصادر في الوقت نفسه من تطلع ألمانيا إلى دور يقربها من هدف العضوية الدائمة في مجلس الأمن.[2]

لكن المتأمل لقرارات مجلس الأمن العقابية ضد إيران أرقام 1737 و 1747 و 1804، يجد أنّه تم وضعها بشكل لا يمكن معالجته من قبل الأوروبيين، ومن ثم كانت البنوك الإيرانية تلجأ للإلتفاف على

---

[1] عمر محمد علي الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

العقوبات الفروضة من المؤسسات الأمريكية إلى تنفيذ تعاملاتها من خلال وساطة نظيرتها الأوروبية. إلا أنّ التوتر الناتج عن العقوبات الدولية والأمريكية لم يؤد فقط إلى برود العلاقات بين إيران والإتحاد الأوروبي بل نجم عنه أيضا مساهمة الأوربيين في العقوبات الإقتصادية ضد إيران.

وتضمنت العقوبات الأوروبية على إيران تجميدا لأصول وتعاملات بعض البنوك الإيرانية، كما دعت الدول الأخرى إلى مزيد من المحيطة عندما توقع التزامات جديدة بتقديم دعم مالي عام للمبادلات التجارية مع إيران، خاصة في مجال عمليات التأمين على التعاملات التجارية. كما دعى الإتحاد الأوربي البنوك الأوربية إلي خفض مستوى تعاملاتها مع البنوك الإيرانية، وكان للعقوبات الأوربية تأثيرات قوية على الإقتصاد الإيراني، ذلك أن الإتحاد الأوربي شريك تجاري أساسي لإيران.

وبناء عليه فقد أدى رفض البنوك الأوربية والمؤسسات المالية الدولية التعاون مع إيران كنتيجة للعقوبات إلى أضرار كبيرة بالتجارة الخارجية الإيرانية وخاصة بالاستثمارات الضرورية في مشاريع الغاز والبترول.[1]

المبحث الثالث: القطاعات الإيرانية المشمولة بالعقوبات الغربية

من أجل الضغط على إيران وإخضاعها للتخلي عن برنامجها النووي، عمدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج سياسة تطبيق عقوبات إقتصادية إستهدفت الشريان الإقتصادي لطهران، حيث إستهدفت بهذه العقوبات القطاعات الحساسة لإيران لعزلها وتضييق الخناق عليها، ومن أهم القطاعات التي شملتها العقوبات الغربية على إيران:

- المجال الطاقوي عصب الإقتصاد الإيراني.
- القطاع المصرفي وإشكالية التحويلات المالية.
- القطاع الصناعي.

المطلب الأول: المجال الطاقوي عصب الإقتصاد الإيراني

إيران هي واحدة من أكبر الدول من حيث حجم احتياطيات الطاقة، وتلعب الصناعة النفطية في إيران دوراً هاماً في ذلك، وهي أهم قطاع إقتصادي يوفر العملة الأجنبية لإقتصاد إيران، وتوفر إيران حاليا نحو 5% من النفط المستهلك في العالم.

[1] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، "العقوبات إقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 63،(أوت 2017) ، ص ص، 758، 759.

وفي السنة المالية 2009، شكل القطاع 60% من إجمالي الإيرادات الحكومية و80% من إجمالي القيمة السنوية لكل من الصادرات وعائدات العملات الأجنبية. تتأثر إيرادات النفط والغاز بقيمة النفط الخام في السوق الدولية.

وفي عام 2012، كانت إيران، التي تصدر نحو 1.5 مليون برميل من النفط الخام يومياً، ثاني أكبر مصدر بين منظمة البلدان المصدرة للنفط. وفي نفس العام، قدّر المسؤولون في إيران أن عائدات النفط والغاز السنوية في إيران قد تصل إلى 250 مليار دولار بحلول عام 2015. ومع ذلك، تعطّلت الصناعة بسبب الحظر الدولي من جوان 2012 حتى جانفي 2016. وتخطط إيران لإستثمار مجموعه 500 مليار دولار في قطاع النفط قبل عام 2025.[1]

العقوبات الأمريكية التي شملت المجال الطاقوي الإيراني تجلت أكثر عند وصول دونالد ترمب إلى البيت الأبيض وتعهد بإعادة النظر في الإتفاق النووي، وإنهائه لمشاركة بلاده في خطة العمل الشاملة المشتركة، وإصداره سنة 2018 لتعليمات بالشروع في خطوات لإعادة فرض جميع العقوبات الأميركية التي تم رفعها أو التنازل عنها نتيجة للاتفاق النووي. كما أضاف عقوبات جديدة في إطار حملة "الضغط الأقصى". وحرصت واشنطن في عقوباتها على استهداف النفط الإيراني، في محاولة لتقليص الإيرادات المالية لحكومة طهران، وبالتالي الحد من قدرتها على تمويل برنامجها النووي، وأنشطتها الأخرى التي تعتبرها واشنطن مزعزعة للاستقرار.

وإلى جانب وزارة النفط الإيرانية فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدد كبير من شركات النفط الإيرانية، والشركات العاملة في مجال تكريره وتوزيعه ونقله، بما في ذلك:

- **الشركة الوطنية الإيرانية للنفط** المملوكة للحكومة، واستهدفتها واشنطن بعقوبات في أكتوبر 2020 ضمن مساعيها للحد من الواردات الإيرانية.
- **الشركة الوطنية الإيرانية لتكرير وتوزيع النفط**، وطالتها العقوبات أيضاً في أكتوبر 2020، بتهمة بيع النفط لمصلحة الحرس الثوري.
- **شركة خطوط أنابيب النفط والإتصالات الإيرانية**، وخضعت للعقوبات بالتهمة نفسها وهي العمل لتوليد مداخيل مالية لمصلحة الحرس الثوري.

[1] صناعة النفط في إيران، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/07،على الموقع:
https://www.marefa.org/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7_%D9%81%D9%8A_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

- **مجموعة الأسطول البحري لخطوط الشحن لجمهورية إيران**، وهي شركة حكومية تعمل في مجال الشحن البحري، وتتهمها واشنطن بتقديم الدعم اللوجستي لوزارة الدفاع، وفرضت عليها عقوبات في يونيو 2020 وشملت 65 شركة تابعة، بما في ذلك شركة "حافظ داريا آريا للشحن"، التي تتهمها واشنطن بخدمة منظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية.
- **شركة الناقلات الإيرانية الوطنية**، واستهدفتها واشنطن في أكتوبر 2020 ضمن عقوباتها على شركات الطاقة الإيرانية التي قالت إنها تدعم الحرس الثوري.
- **شركة جام للبتروكيماويات**، وطالتها العقوبات في يوليو 2022 بتهمة تصدير مئات الآلاف من الأطنان المترية من المنتجات البتروكيماوية، بقيمة مئات الملايين من الدولارات، إلى الشركات في جميع أنحاء شرق آسيا.

كما شملت العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة عدداً من المصافي مثل شركة "عبادان" لتكرير النفط، ومصفاة "الخميني شازند"، إضافة إلى أكثر من 122 سفينة تم تحديدها بوصفها مملوكة بشكل آخر لمجموعة الأسطول البحري الإيراني، وتعمل في مجال نقل النفط الإيراني وتهريبه، بحسب وزارة الخزانة الأميركية. [1]

كما تمثل رزمة العقوبات النفطية التي أقرها الإتحاد الأوروبي في جويلية عام 2012 منعطفا كبيرا في مسلسل الحصار الغربي ضد إيران، فخلافا لتوقعات الإيرانيين، انخفض سعر النفط في السوق العالمية مباشرة بعد إقرار هذه العقوبات، وتلا ذلك ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الداخلية الإيرانية بشكلٍ كبير، وعلى الرغم من كل الإجراءات التي لجأ إليها الإيرانيون للتخفيف من تأثير العقوبات، فقد تكبد الإقتصاد الإيراني خسائر فادحة، إذ فقد الريال الإيراني، عام 2012، نحو 80% من قيمته أمام الدولار الأميركي، كما أدى انخفاض الصادرات الإيرانية النفطية، وانسحاب مستثمرين وشركات أجنبيّة من السوق الإيرانية، إلى نقص كبير في حاجيات البلاد من العملة الأجنبيّة مما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني إلى وصف العقوبات الغربية بـ "الحرب" المعلنة على الإقتصاد الإيراني.[2]

---

[1] الزبير الأنصاري، مرجع سابق، ص8

[2] تأثيرات العقوبات الإقتصاديّة الغربيّة ضد إيران وأبعادها، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/08،على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/The_impact_and_repercussions_of_Western_economic_sanctions_against_Iran.aspx

المطلب الثاني: القطاع المصرفي وإشكالية التحويلات المالية

كشكل من أشكال العقوبات الإقتصادية على إيران، تم فرض عقوبات مالية استهدفت أساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك. وبجانب تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية، تعد عملية عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى إيران ركناً هاماً من أركان العقوبات المالية، ومن أهم العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي الإيراني:

إصدار جورج بوش الإبن منذ وصوله إلى البيت الأبيض لقرارا في جوان 2006 يجمد الحسابات المصرفية لشخصيات مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، ووافق الكونغرس الأميركي لاحقا على تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، التي هدفت إلى وقف الدعم المالي الذي يمكن أن يساعد طهران في صنع أسلحة نووي، كما فرضت واشنطن في أكتوبر 2007 عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية، وأطلقت عبارة "ناشر أسلحة الدمار الشامل" على الحرس الثوري الإيراني. ومنذ ذلك الوقت أضافت وزارة الخزانة المالية العديد من المصارف الإيرانية الأخرى إلى قائمتها السوداء.[1]

وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بعد وصوله إلى البيت الأبيض، أقر في جانفي 2010 قانون عقوبات شاملة على إيران ومنع الاستثمار فيها. وفي جوان 2011 أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات إعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم، وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفرادا أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة.

ووصفت واشنطن يوم 21 نوفمبر 2011 إيران بأنها "منطقة رئيسية لغسل الأموال"، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأميركية بالامتناع عن التعامل مع إيران، كما وضعت الولايات المتحدة 11 جهة متهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النووي على قائمتها السوداء، ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطية والبتروكيميائية.

وأقر أوباما أيضا يوم 31 ديسمبر 2011 قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يُعد القناة الرئيسية لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأميركية.

---

[1] حازم سالم الضمور، "مسار الملف النووي الإيراني (1957-2019)"، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/08، على الموقع: https://strategiecs.com/ar/analyses/timeline-of-irans-nuclear-file-1957-2019

ولممارسة مزيد من الضغوط على السلطات الإيرانية، قررت الولايات المتحدة في جوان 2013، فرض مزيد من العقوبات على إيران عبر استهداف العملة الإيرانية وقطاع السيارات.

وبعد وصول الرئيس السابق للولايات المتحدة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض يوم 20 جانفي 2017، عادت الإدارة الأميركية إلى سلاح العقوبات المالية ضد طهران، وأعلنت واشنطن في فيفري 2017 فرض عقوبات جديدة على 13 فردا و12 كيانا إيرانيا يعتقد ارتباطهم بالبرنامج الصاروخي، وبدعم ما تصفه بالأنشطة الإرهابية.[1]

وفي جانفي 2018 أعلنت الإدارة الأميركية فرض عقوبات مالية على خمس شركات إيرانية بعد اتهامها بالمشاركة في برنامج صناعة الصواريخ البالستية الإيرانية.[2]

كما أنّ العقوبات الإقتصادية كلفتها تجميد 150 مليار دولار لمختلف البنوك الأجنبية، حيث أن الحظر النفطي الأميركي السابق على إيران، تشدّد نهاية عام 2012، في منع الدول التي تشتري البترول الإيراني من سداد ثمنه بالدولار أو حتى تحويل الأموال إلى إيران، وألزم الدول بأن تفتح حساباً بالعملة المحلية، تضع فيه قيمة مشتريات النفط الإيراني، ما أدى، تالياً، إلى تراكم المليارات الإيرانية في الحسابات الأجنبية.

كمثال، لإيران في ألمانيا مليارات الدولارات مجمدة غير معلومة القيمة على وجه التحديد، ودُفع جزء منها إلى من اعتبروا "ضحايا" أعمال إرهابية، وبلغت قيمته 1.9 مليار دولار تسلمه مدّعون في الولايات المتحدة بعد أمر قضائي صادر عام 2013، إضافة إلى مليارَي دولار تخضع للمزيد من إجراءات التقاضي من جانب مدّعين أميركيين في الولايات المتحدة ولوكسمبورغ.

---

[1] جمال أوكيلي، "العقوبات ضد إيران... إرث تناقلته الإدارات الأمريكية منذ 4 عقود"، جريدة الشعب، العدد17795، 13 نوفمبر 2018،ص14

[2] عامر سليمان، "تاريخ العقوبات الأمريكية على إيران والموقف التركي منها"، ص5، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/08، على الموقع:
https://www.dailysabah.com/arabic/opinion/2018/08/06/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7

وفي اطار مساعي ايران لتحصيل استحقاقاتها في الخارج، رفع البنك المركزي الإيراني في جانفي 2018 دعوى في لوكسمبورغ بحق وحدة "كليرستريم" التابعة للبورصة الألمانية، لاستعادة أصول قيمتها 4.9 مليارات دولار والفوائد المستحقة عليها، لكن سفير واشنطن لدى برلين آنذاك، ريتشارد غرينيل، طلب في جويلية 2018، من برلين منع إيران من سحب مبلغ نقدي ضخم من حسابات مصرفية في ألمانيا، لمواجهة تداعيات عقوبات مالية أميركية جديدة عقب إنسحاب واشنطن من الإتفاق النووي المبرم عام 2015.[1]

المطلب الثالث: القطاع التجاري (الحصار الإقتصادي)

لما كانت المقاطعة الإقتصادية تفيد حرمان دولة ما من عائد تصدير سلعة تتميز بها أو تتوافر لديها بوفرة أو تمتلك مزايا نسبية في إنتاجها، فإنّ الحصار الإقتصادي على العكس من ذلك، إذ هو منع دولة معينة من الحصول على سلع أو خدمات تحتاج إليها ولا يوجد لدى هذه الدولة بدائل تحل محلها. إذا الحصار الإقتصادي هو التضييق إقصادياً على دولة ما لدفعها إلى الاستسلام، ولهذا النوع من الاجراءات آثار إقتصادية قوية على الدولة المستهدفة، إذ من الصعب أن تعيش دولة في عالم اليوم بمعزل عن باقي دول العالم. الأمر الذي تم تطبيقه وبقوة تجاه إيران بتطبيق حزمة من العقوبات الهادفة إلي الحصار الإقتصادي، وتشمل منع الشركات الأمريكية من الإستثمار في قطاع النفط والغاز الإيراني والتجارة مع إيران، وفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار سنوياً في قطاع الطاقة، وكذلك فرض عقوبات على تجارة إيران في مواد وتكنولوجيا ذات علاقة بالنشاط النووي.

---

[1] "الأموال الإيرانية المجمدة... جبهة صراع بين طهران وواشنطن على عشرات مليارات الدولارات"، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/09، على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86

وبتقليب النظر في هيكل التجارة الخارجية الإيرانية فإن التصور النظرى الخاص بفرض حصار تجاري على النفط مقترن بحصار بحرى يمنع تصدير النفط ويحظر الاستثمارات في قطاع النفط، يقود إلى استنتاج بأنه سيضرب النظام الإيراني. ويعود ذلك لأن النفط يشكل سلعة التصدير الأولى في إيران، ويمثل ما بين 80% إلى 90% من الصادرات الإيرانية، كما يمول تصدير النفط ما بين 40% إلى 60% من إيرادات الدولة الإيرانية. ولأن إيران تريد توسيع عمليات استخراج النفط من حقولها المكتشفة بالفعل أو القيام بعمليات استكشاف لحقول جديدة، فهي بحاجة إلى استثمارات ضخمة في قطاع النفط للوصول إلى تلك الأهداف، ولذلك فإن الحظر النفطي المقترن بإيقاف الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة (النفط والغاز) سوف يؤديان منطقياً إلى تأثيرات شاملة على كيان إيران الإقتصادي. [1]

ويعد الحصار الإقتصادي على إيران من أشد العقوبات على إقتصادها، وأكثرها ضررا ووقعا، حيث انسحبت الشركات العالمية من إيران، وألحق هذا الأمر أكبر الأضرار بالإقتصاد الإيراني، حيث قيدت العقوبات حصول إيران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية والاستثمار، وأصبحت القدرة الإنتاجية في حقول النفط والغاز مقيدة. [2]

كما فرضت الولايات المتحدة بتاريخ 09 فيفري 2023 عقوبات على تسع كيانات منخرطة في تجارة المنتجات البتروكيماوية والبترولية الإيرانية، بموجب الأمر التنفيذي 13846.

وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على ست شركات مقرها إيران تشارك في بيع وتوزيع البتروكيماويات. أول هذه الشركات شركة أمير كبير للبتروكيماويات التي أنتجت وباعت ما قيمته ملايين الدولارات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة لشركة تريليانس للبتروكيماويات المصنفة في الولايات المتحدة. الشركات الأخرى هي شركة سيمورغ للبتروكيماويات المملوكة لشركة أمير كبير للبتروكيماويات وشركة لاليه للبتروكيماويات وشركة مارون تدبير تينا وشركة مارون سبهر أوفوغ وشركة مارون للصناعات التكميلية وكلها مملوكة لشركة مارون للبتروكيماويات، والتي تم تصنيفها سابقًا لتقديمها الدعم المادي لشركة تريليانس.

بالإضافة لذلك، فرضت وزارة الخزانة أيضا عقوبات على كيانين مقرهما سنغافورة هما Asia Fuel PTE المحدودة وUnicious Energy PTE المحدودة، اللتان سهّلتا بيع Triliance للمنتجات البترولية للعملاء في شرق آسيا.

---

[1] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، مرجع سابق، ص 762.

[2] المرجع نفسه، ص 765.

وفرضت وزارة الخزانة أيضاً عقوبات على شركة Sense Shipping and Trading SDN. BHD ومقرها ماليزيا، وهي شركة واجهة سهلت شحن عشرات الآلاف من الأطنان المترية من البتروكيماويات لشركة Triliance.

يبين هذا الإجراء جهود الولايات المتحدة الأمريكية المستمرة لفرض العقوبات على التجارة الإيرانية خاصة النفط والبتروكيماويات وتعطيل جهود إيران للتحايل على العقوبات.[1]

فإصرار الولايات المتحدة على المضي قدماً في سياسة المقاطعة والحصار التي تفرضها ضد إيران للتأثير على إقتصادها، كان الأثر السلبي على المجال التكنولوجي وعلى قدرة إيران في اللحاق بالتطور التكنولوجي المتسارع في العالم، تجعل الولايات المتحدة تمضي قدما في سياسة العقوبات الإقتصادية ضد إيران.

[1] الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، فرض عقوبات على الكيانات المشاركة في تجارة البتروكيماويات والمنتجات البترولية الإيرانية، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/09، على الموقع:
https://www.state.gov/translations/arabic/%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AC/

الفصل الثالث:

مدى تأثر الدور الإقليمي الإيراني بالعقوبات الإقتصادية الغربية

لعبت إيران و تلعب دورا محوريا في إقليم الشرق الاوسط، و ذلك انطلاقا من إمكانياتها و مقومات قوتها المختلفة المتاحة سواء، الجغرافية والمتمثلة اساسا في موقعها الاستراتيجي الذي يتيح لها فرصا كثيرة للتدخل في مناطق مختلفة من الإقليم، وكذا مواردها المختلفة (النفط، الغاز، اليورانيوم)، و كذا الحجم السكاني لها و الذي يفوق في تعداده مجموع سكان دول الخليج العربي، إضافة الى استثمارها للمتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، هذه المتغيرات التي حاولت ايران استغلالها فيما يتوافق و الوصول لأهدافها الإستراتيجية، والتي على رأسها الوصول للهيمنة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، ولو على حساب بعض الدول المهيمنة إقليميا في المنطقة كالسعودية، و ذلك في إطار المنافسة الإقليمية التي أصبحت معالمها واضحة في الشرق الأوسط. وبدا ذلك جليا من خلال استثمار إيران للقضايا و الأحداث الإقليمية في الشرق الأوسط، بدءا بالغزو الأمريكي للعراق، و الذي اتاح لها (إيران) فرصة ثمينة لزيادة نفوذها في العراق و من ثم في المنطقة ككل، خاصة مع توالي حكومات عراقية ذات توجه شيعي خدم و يخدم بالدرجة الأولى المصالح الإيرانية، التي تسعى لتدعيم الفئة الشيعية و زيادة أعدادهم ونفوذهم ليس في دول الشرق الأوسط فقط، بل في مختلف مناطق العالم. و كذا استثمار إيران للخلاف القطري الخليجي عام 2017، بزيادة استثماراتها مع دولة قطر، التي وجدت فيها متنفسا –ولو بصفة مرحلية – من نتائج العقوبات الإقتصادية الدولية على إيران.

وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على الدور الإقليمي لإيران من حيث المحددات والأهداف وجغرافيا النفوذ الإقليمي واستراتيجيات الهيمنة، وتأثير العقوبات الإقتصادية على الداخل الإيراني على جميع المستويات: السياسي (العسكري)، الإقتصادي والإجتماعي، ثم معالم الإنحصار والتمدد للنفوذ الإقليمي الإيراني.

المبحث الأول: ماهية الدور الإقليمي الإيراني

تشهد المنطقة العربية صراعات في ظل التحولات الراهنة، ولا يخفى على أحد سعي إيران لأن تكون قوة عسكرية مميزة في المنطقة واستعادة دورها الإقليمي، ولاشك أنّ سقوط النظام العراقي عزّز من طموحها لملء الفراغ السياسي الأمني.

المطلب الأول: محددات الدور الإقليمي الإيراني

مثلت المنطقة العربية وبالخصوص منطقة الشرق الأوسط معبرا للمواصلات العالمية بين القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) ما جعل منها موقعا استراتيجيا هاما، بالإضافة إلى ما تتمتع به من

غنى في مواردها الطبيعية بما فيها الغاز، وتحوي أكثر من ثلث الإنتاج النفطي العالمي، هذا الأخير شكل مصدرا للتنافس الدولي والإقليمي على المنطقة على مدار عقود، وهذا ما عزز التوتر في المنطقة وأشعل الحروب داخلها، وبعد نهاية الحرب الباردة وتشكيل النظام العالمي الجديد، استمر التوتر في المنطقة باندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، هذه الأخيرة شكلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا تدخلت على إثره في المنطقة ممهدة بذلك لحرب على العراق انتهت بسقوط النظام العراقي الذي كان له أثر كبير على منطقة الشرق الأوسط وأعاد ترتيب العديد من الأوراق داخلها ليرسم معالم قوى إقليمية جديدة في المنطقة تمثلت في تعاظم التواجد الإيراني بتزعم النفوذ الشيعي حيث سعت إيران لنشر ايديولوجيتها في المنطقة والعمل على حماية حلفائها.

فما هي محددات الدور الإقليمي الإيراني؟.

أولا: المحدد التاريخي:

يعدّ العامل التاريخي من العوامل المهمة في سياسة إيران الخارجية، فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المرتكز في تفسير طبيعة فهمها للماضي والإستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل. وتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل 12 قرناً من ظهور الإسلام، فرضت خلاله سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً مهماً في رسم سياستها عبر التاريخ، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي. وقد إعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة، وفي ظل النظام الراهن، على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، منطلقة من العامل التاريخي الذي كانت لإيران فيه، في عهد الإمبراطورية الفارسية، سلطة على بعض الدول العربية بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية[1]. إضافة إلى النفسية الثأرية الإيرانية تجاه العرب من خلال الإرث التاريخي، حيث أن نهاية الإمبراطورية الفارسية كانت على يد العرب المسلمين.

[1] صباح الموسوي، "مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية"،مركز الخليج للدراسات الإيرانية، 2022/04/17، ص2.

ثانيا: المحدد الجغرافي:

يعدّ الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة السياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة؛ فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة انعكست على سياستها الداخلية والخارجية. ويمتاز موقع إيران الجغرافي بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري؛ من جهة الشمال (بحر قزوين)، ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية مهمة وحيوية، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف لإيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل، لا سيما سواحل الخليج العربي[1].

وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): خريطة الشرق الأوسط

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e6/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B3%D8%B7.png

[1] المرجع نفسه، ص 3

ثالثا: المحدد الديمغرافي: بلغ عدد سكان إيران نهاية عام 2021 نحو 88 مليون نسمة، وفقا لبيانات البنك الدولي[1]، وتتكون إيران من مزيج قومي يضم 30 قومية يشكل الفرس منها نسبة 63 %، ثم الأذريون الأتراك وتبلغ نسبتهم 20%، يليهم الأكراد ويشكلون نسبة 6 % من مجموع السكان، ثم يليهم العرب بنسبة 8 % ويتركزون في إقليم عربستان- الأهواز/خوزستان- والأقاليم المطلة على الخليج العربي، وسكان البلوش بنسبة 2 %، وجماعات أخرى بنسبة 1 %، يدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع الأغلبية الكبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني، ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية[2].

هذا التنوع العرقي والمذهبي في إيران هو عامل قوة وضعف في نفس الوقت، فهو يشكل عامل تواصل وتمدد خارج الحدود، ويهدد التماسك الداخلي بين مكونات الشعب الإيراني، من هذا المنطلق اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية حيث استغلت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية الشيعية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع اقتصادية فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق والاستقرار فيها بشتى الوسائل والأساليب وتحديدا نحو سواحل الخليج العربي، لتمارس دورا ثقافيا واقتصاديا كبيرا في الدول العربية التي استقرت فيها[3].

رابعاً: المحدد السيكولوجي أو النفسي :

يعتقد الإيرانيون أنهم ينتسبون إلى السلالة الآرية، وهي من أعرق السلالات البشرية، وهذا الأمر مستقر في الضمير الجمعي للمجتمع الإيراني، ما انعكس في سلوك صانع السياسة الخارجية، الذي ينطلق من هذا الفهم في محاولته لصنع مكان ودور بارز في الإقليم والعالم، عبر التدخل بصورة مباشرة في مختلف القضايا الإقليمية لتتبوأ الدولة الإيرانية المكانة التي تستحقها على هذا الأساس، وربما هذا ما

---

[1] جمهورية إيران الإسلامية، البنك الدولي، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01، على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR

[2] ديمغرافيا إيران، ص3، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01، على الموقع: https://www.marefa.org/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[3] عباس شريفة، المشروع الإيراني الصفوي في المنطقة العربية، المجلس الإسلامي السوري، ص6، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01، على الموقع: https://sy-sic.com/?p=7768

يفسر لنا جزءا من الصراع الجيوسياسي الذي تخوضه إيران مع القوى الإقليمية الأخرى إلى جانب البعد الإيديولوجي الذي يرتكز إلى أسس دينية ومذهبية وقومية أيضا.[1]

خامسا: المحدد المذهبي والسياسي:

يلعب المحدد المذهبي أو الإيديولوجي أثرا مهما في تحديد نوع الدور في السياسة الخارجية للدول عامة ولإيران خاصة، لكون الثورة الإيرانية فسحت المجال للإيديولوجية الإسلامية، حيث شكلت السياسة الإيرانية من خلال قادتها بعد سقوط الشاه في عام 1979م، سياسة راديكالية متطرفة إستندت من خلالها علي قاعد دينية وفقاً للمذهب الشيعي.

ومن هنا بدأ التأثير القيادي الجديد ينعكس علي توجهات سياسة إيران الخارجية والأمنية، ولهذا فقد جاء تصور إيران للأمن في المنطقة العربية انعكاسا لفكرها السياسي المستند للمذهب الشيعي، فإيران تستند في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية على أنها الدولة الإسلامية الرئيسية في العالم العربي وبالتالي فهي الوصي علي الإسلام، حيث اتبعت إيران سياسة خارجية طائفية قائمة على نشر الفكر الشيعي، ومساندة الجماعات التابعة لها، ولهذا فإن إيران ولتحقيق طموحاتها الفكرية استندت على مبدأ تصدير الثورة الذي برز بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979م، وعلى وجه الخصوص لدول الجوار الجغرافي، والإستفادة من التيارات الدينية الناشئة أو التي تحاول إنشاءها ودعمها بكل الوسائل المتاحة المالية والعسكرية، وخصوصا تلك التي تعتنق المذهب الشيعي.

وتقوم إيران بتوظيف البعد الديني في تحقيق أهدافها السياسية، وتتبنى إيران ما يعرف باستراتيجية "أم القرى" والتي تعتبر فيها إيران نفسها مركز العالم الإسلامي الذي يجب على باقي الدول العربية والإسلامية الدوران في فلكه، وعلى ذلك رأت إيران أ ن الثورات العربية بمثابة امتداد للصحوة الإسلامية في إيران قبل ثلاثة عقود، حيث عملت على تمكين الأقليات الشيعية في العديد من بلدان الوطن العربي لتحقيق دور أكبر في المستقبل السياسي.[2]

وعليه فهي تعتبر نفسها نموذجا يحتذى به في التشيع السياسي.

سادسا: المحدد الأمني:

---

[1] بكر البدور، مرجع سابق، ص 104

[2] "محددات الدور الإيراني في المنطقة العربية"، ص3، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01على الموقع: http://www.acrseg.org/40845

تخضع السياسة الخارجية الإيرانية في ممارستها الفعلية لاتجاهين موجودين في النخبة الحاكمة، **الاتجاه الأول؛** ينظر إلى السياسة الخارجية من منظور ديني مذهبي طائفي، ومن ثم يرى هذا الإتجاه ضرورة خلق حالة من الوعي الديني والإنتماء المذهبي والطائفي، ثم تحديد مراكز التهديد والخطر الأمني في السياسة الخارجية على أسس دينية، بينما ينظر **الاتجاه الثاني؛** إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية يجب أن تبنى على أسس قومية، وأن أمنها يجب أن يستند إلى طبيعة علاقتها السياسية وتبادلاتها الإقتصادية، وضمان هذه العلاقات مع الآخرين، ويمكن القول: أن السياسة الخارجية الإيرانية تمزج بين الاتجاهين».[1]

سابعا: المحدد الاقتصادي:

يعتبر المحدد الإقتصادي مهم ومؤثر أيضا، حيث قامت الثورة الإسلامية على محدد الإستقلال الإقتصادي للدولة الإيرانية وبشكل يسعى إلى التحرر من القيود الخارجية، ويشكل المحدد الإقتصادي عامل توازن بين الإيديولوجية والبراغماتية، إلا أنّ مفهوم التحلل من التزامات الروابط العضوية الإقتصادية الدولية أصبح متغيرا في علاقات إيران الخارجية خاصة منذ بداية المرحلة الثانية من عمر الثورة، لذا أصبح المحدد الإقتصادي يأخذ منحى آخر في تحقيق مصالح الدولة الإيرانية نحو مسار الإقتصاد العالمي الذي باتت تنتهجه دول العالم نتيجة سيطرة النظام الرأسمالي وغياب النظام الاشتراكي.[2]

ثامنا: المحدد العسكري:

تعتمد إيران على إستراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحادثة في إختلالات التوازن المستمر التي تشهدها المنطقة، كما أن إيران تستخدم في رسم دورها العسكري العديد من السبل، أهمها دعم الحركات الشيعية دون مستوى الدول، مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن وقوات الحشد الشعبي في العراق، إلي جانب ذلك، تصدرت القوات النظامية والمتمثلة في قوات الحرس الثوري المشهد داخل سوريا داعمة النظام السوري

---

[1] بكر البدور، مرجع سابق، ص 105.

[2] "السياسة الخارجية الإيرانية.. والجيوبولتيك الإيراني"، ، ص8، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الموقع:
HTTPS://SITAINSTITUTE.COM/?P=6566%E2%80%8E%E2%80%8F%20%E2%80%8F

(الرئيس بشار الأسد)، إضافة إلى ذلك، شرعت إيران في امتلاك الأسلحة النووية ومواصلة برنامجها النووي الذي هو موضع إعتراض إقليمي ودولي لما له من دور في تأجيج الصراعات وعدم الإستقرار في المنطقة بل أنه يزيد من سباق التسلح بين دول المنطقة، ولعل هذا ما يفسر توقيع إيران للإتفاق النووي مع مجموعة (5+1) الذي ألغاه ترامب عام 2018، وتجدد التفاوض حوله مع بايدن ولم يسفر عن إتفاق إلى غاية كتابة هذه الأسطر.[1]

سادسا: المحدد الإقليمي والدولي :

يتعلق المحدد الإقليمي بمصالح وسياسات القوى الإقليمية الفاعلة والدول الكبرى، وهذه المصالح والسياسات ذات طبيعة متشابكة ومتضادة، وهذا يحتم على صانع السياسة الخارجية التكيف مع هذه الحالة الثنائية من التضاد والتقاطع بين المصال ح الوطنية ومصالح القوى الإقليمية والدولية لتعظيم المكاسب وتقليص الخسائر وتوظيف التضاد بين مصالح الدول الكبرى لتحقيق قدر ملائم من المصالح الوطنية، وهذا المحدد تشترك فيه جميع الدول بما فيها إيران، ومن الأمثلة على ذلك الموقف الإيراني من الأزمة السورية، وتدخلها عسكريا، وسط تنافس شديد مع تركيا وتحالف مع روسيا، مع وجود تضاد في المصالح بينهما.[2]

المطلب الثاني: أهداف إيران الإقليمية

أهداف إيران الإقليمية تتجسد في مشروعها الواضح الذي تمتلكه في تحركاتها تجاه المنطقة العربية وخاصة منذ دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003، فالمشروع الإيراني ظهرت بوادره بعد قيام الثورة الإسلامية ولكن هذا لا يمنع من وجود تحركات لإيران على الساحة الإقليمية قبل ذلك، فقد ظهرت بعض التطلعات الإيرانية في دول المنطقة في عهد الشاه وذلك لتجاوز المشاكل التي كانت تواجهها بالداخل عن طريق شغل الشعب بمنازعات خارجية وتحقيق بعض التأييد الشعبي.

إلى أن جاءت الثورة الإسلامية وظهرت معها الأهداف الحقيقة في المنطقة من خلال المشروع الذى أعلن عنه الخميني، حيث أعلن أنه يعمل على تصدير ثورته إلى الأقطار العربية والإسلامية. ولكن هذا المشروع توقف فترة مع نشوب الحرب بين العراق وإيران، ولكن خلفاء الخميني لم ينسوا هدف إمامهم بل بذلوا قصارى جهدهم لمحاولة تحقيق مشروعهم وقدموا أقصى ما لديهم من إمكانيات مادية ودينية من أجل تحقيق هذا المشروع في المنطقة العربية.

---

[1] "محددات الدور الإيراني في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص5.

[2] بكر البدور، مرجع سابق، ص109.

مثل أمريكا وتركيا وغيرهما من الدول التي لديها مشاريع سياسية، فإيران لديها مشروع إسلامي سياسي تسعى إلى تحقيقه ولكن مشروعها مختلف عن تلك المشاريع. فالمشروع الإيراني في المنطقة العربية مشروع يعمل على تفتيت الدول من داخلها من خلال إستقطاب الشباب وتجنيدهم والعمل على تدريبهم، وتمويل بعض الجماعات، وتشجيع حركات التمرد. فهو يبدو في ظاهره مشروع ديني يعمل على قيام خلافة إسلامية ومحاربة النظم الإستبدادية الفاسدة ونصرة المستضعفين ولكن في الحقيقة يقوم على زعزعة إستقرار وأمن المنطقة في محاولة منها لأخذ الزعامة والقيادة في المنطقة.

يقوم المشروع الإيراني على عدة مرتكزات تشترك مع مرتكزات سياتها الخارجية ولكن يمثل البعد العقائدي والإيدلوجي والبعد الأمني والإستراتيجي أسس قيام ذلك المشروع.

فالبعد العقائدي يتمثل في إيمان طهران بحتمية قيام دولة خلافة إسلامية تضم كافة الدول الإسلامية تحت رايتها وضرورة التحرك بقوه لتحقيق ذلك، كما أنها تؤكد من خلال خطابها الديني بأن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج اليها العالم في الوقت الحاضر، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة بإعتبارها واجباً دينياً إلزاميا.[1]

أما البعد الأمني فينطلق من مواجهة مشروع الشرق الأوسط الأمريكي، حيث طرحت إيران مشروع الشرق الأوسط الإسلامي–الإيراني، خلال ولاية الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، ويسعى المشروع إلى ربط المجتمعات الشيعية وباقي الحركات الإسلامية بدولة القلب المذهبي–إيران. ويمكن تعريف مشروع الشرق الأوسط الإسلامي–الإيراني بأنه مشروع هيمنة إيراني باسم المذهب الشيعي ككل، الهدف منه انتزاع إيران للمبادرة التاريخية أو مهام القيادة الإسلامية في العالم الإسلامي، وبناء إطار مقاوم باسمهم على المستوى الإقليمي الواسع، الذي تعيش فيه شعوب إسلامية، وفي هذه الحالة يكون هدف استخدام تعبير الشرق الأوسط للتغطية على عملية بناء مجال حيوي مذهبي، يقوم على الهيمنة أو القيادة السياسية للدولة الإيرانية.[2]

يمكن تشبيه المشروع الإيراني في المنطقة العربية بالهرم متعدد الطبقات، بحيث تكون منطقة الخليج هي قاعدة الهرم، ثم يأتي المشرق العربي كطبقة ثانية. أما الطبقة الثالثة من الهرم فهي القدرات

[1] دلال محمود، "الإتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران فى المنطقة العربية دراسة مقارنة: سوريا واليمن(2011–2016)"،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الإقتصادية والسياسية، برلين،2016/07/05، ص 21.

[2] سهام الدريسي،"المشروع الإيراني: المقومات والأبعاد"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات،(2023/02/07)، ص 44.

العسكرية الرادعة والتي يمكنها إستهداف المصالح الغربية الإستراتيجة في منطقة الخليج وتأتي في النهاية الطبقة الأخيرة والتي تتمثل في القدرات النووية والتي تعتبر هي أهم ما تسعى إيران الى تطويره لإستخدامها في حمايتها سواء على المستوى الدولي حيث يعزز من تواجدها وسط القوى الكبرى ويعطيها مكانة دولية بارزة، أو على المستوى الأقليمي حيث تتخذها مظلة تحميها وتعزز من تحقيق مشروعها عوضا عن الحماية الدولية التي تفتقر اليها.

وفقا لهذا التقسيم نرى أن المشروع الإيرانى يفرق بين منطقة الخليج ومنطقة المشرق العربي وهذه التفرقة مستوحاة من واقع المنطقة العربية حيث تختلف خصائص المنطقة الأولى عن الثانية في نواحي الإمكانات المالية والإحتياطات من الطاقة وعوامل السكان والقدرات العسكرية. وما تشهده المنطقة العربية في الوقت الحاضر والدور الإيراني فيها خير دليل على ذلك، حيث إختلفت التحركات الإيرانية وكذلك الإستراتيجة المتبعة في كلا المنطقتين.

فمنطقة الخليج تشكل الأساس الذى تقوم عليه الإستراتيجة الإيرانية، وهى التي كانت مؤهلة لتنامي الدور الإيراني فيها ويرجع هذا إلى عاملين: أحدهما يعود إلى الجذور التاريخية للعلاقات بينهم، والآخر إلى الوضع الراهن وزيادة أذرع إيران من جماعات وقيادات وأفراد داخل تلك الدول، ونتيجة لذلك نرى الآن التدخل الإيراني في العديد من دول الخليج العربي أصبح واضحاً للعيان، كما أنها نجحت في التغلغل داخل معظم دول الخليج مثل" العراق– لبنان– اليمن والسعودية" فضلا عن حليفتها سوريا والعلاقات معها.

أما بالنسبة لدول المشرق العربي فالعلاقات بينهم لم تكن واضحة ولم نر تغلغلا إيرانيا داخل أي من تلك الدول، ولكن مع ثورات الربيع العربي نشط دور إيران في المنطقة العربية وكانت البداية من المشرق العربي حيث حاولت التدخل في تونس ومصر وليبا ولكنها لم تنجح مثلما نجحت في دول الخليج. وبالتالي يمكن القول بأن المشروع الإيراني يمكن أن تكون بداية نجاحه من منطقة الخليج العربي.

ومن خلال المشروع الإيرانى يمكن إستخلاص الأهداف الحقيقة وراء ذلك المشروع والتي تتمثل في:

- حماية الأمن القومي الإيراني.
- جانب عقائدي وتصدير الثورة ونشر المذهب الشيعي.
- تكريس الهيمنة على المنطقة العربية بإعتبار النظام العربي الحلقة الأضعف بعد غزو وإحتلال العراق.

- تحسين موقفها التفاوضي مع الغرب ومكانتها الدولية والحصول على أقصى قدر من المكاسب والمضي في برنامجها النووي.[1]

المطلب الثالث: جغرافيا النفوذ الإقليمي الإيراني وإستراتيجيات الهيمنة

تمثّل المنطقة العربية نقطة الإستهداف الأولى في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية لاعتبارات متعدّدة، بعضها مرتبط بالأبعاد التاريخية، وبعضها مرتبط بأبعاد جغرافية، وأخرى بأبعاد إقتصادية، وقد تزامنت الثورة الإيرانية مع أحداث إقليمية أتاحت لإيران فرصة التمدّد والتدخّل في عمق المنطقة العربية، وبتتبعنا جملة الأحداث التاريخية يمكننا تحديد جغرافية تمدّد النفوذ الإيراني على النحو الآتي:

أولا: في فلسطين:

كانت إيران أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني كدولة بعد قيامها بفترة وجيزة عام 1949، وبقيت سفارة الكيان الصهيوني في طهران حتى عام 1981، حيث أُغلِقت وحلت السفارة الفلسطينية محلها، ودُعِي ياسر عرفات إلى زيارة طهرن، فزارها والتقى بآية الله الخميني، وكان الخميني قد حث المسلمين على دعم الثورة الفلسطينية، كي تتمكن من مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين، ورفع الظلم عن شعبها، ولا شك أن مثل هذه الاجراءات تلامس عواطف ملايين المسلمين من مختلف المذاهب، لما يحملونه من تعاطف مع الشعب الفلسطيني، ونظرًا لمركزية قضية فلسطين في العالم الإسلامي، وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بادرت إيران إلى التواصل مع الحركات الفلسطينية التي ناوأت الإتفاق، وقدمت لها أشكالًا متعددة من الدعم، في الوقت الذي عانت فيه هذه الحركات تهميش الحكومات العربية، وهذا ما أتاح لإيران الظهور بمظهر المساند للمقاومة الفلسطينية.[2]

ثانيا: في لبنان:

لبنان التي تمدّد لها النفوذ الإيراني بعد فسطين، حيث شكّلت أراضيه ساحة للمواجهة بين إيران وخصومها، فاستطاعت إيران إيجاد وكلاء لها في لبنان، عبر توظيف الطائفة الشيعية، وتشكيل عدد من الميلشيات الموالية لها، التي دُمِجت لاحقًا في حزب الله، حيث فوّضت إيران هذه الميلشيات باستهداف مصالح الدول التي لم ترحب بالثورة، ونظرت إليها بريبة، خصوصًا الولايات المتحدة. بعد تأسيس حزب الله وتدريبه وتسليحه من قبل إيران، تحوّل هذا الحزب إلى ممثل للإرادة الإيرانية، ومنفذًا لتوجهاته، واستطاع الحزب كسب شعبية كبيرة في الشارع العربي والإسلامي، إثر العمليات التي نفذها

[1] دلال محمود، مرجع سابق، ص 23.

[2] بكر البدور، مرجع سابق، ص 108.

ضد الكيان الصهيوني، والتي تكلّلت بخروج هذا الأخير من جنوب لبنان عام 2000، وكذلك بعد حرب الكيان الصهيوني على لبنان عام 2006، والتي نفّذ فيها الحزب عمليات نوعية، استهدف فيها عمق الكيان بالصواريخ.

شكّل التمويل والتسليح والتدريب المقدم من إيران إلى حزب الله اللبناني رافعة قوية له ليكون رقمًا صعبًا في الساحة السياسية اللبنانية عبر التمثيل البرلماني، والمشاركة في الحكومات بحقائب وزارية مهمّة، وهذا جعل الحزب كأنه كيان موازٍ للدولة اللبنانية. وبهيمنة إيران على الحزب أصبحت تشكل جزءًا من صنع القرار في لبنان، إلا أن السلوك الطائفي للحزب في الحرب السورية وانخراطه في القتال إلى جانب النظام السوري جعله يفقد قاعدته الشعبية لدى الأغلبية العربية السنية.[1]

ثالثا: في دول الخليج العربية:

يعود الصراع بين الجزيرة العربية وبلاد فارس إلى عهد الفتوح الإسلامية، حيث تمكنت جيوش الفتح من إسقاط الإمبراطورية الفارسية، وتسعى إيران إلى إعادة إحياء "حوزة إيران الحضارية"، وهذا يدفع الصراع إلى التجدد بين الحين والآخر لأسباب كثيرة[2]، وقد بدأت الأطماع الإيرانية في دول الخليج العربية المجاورة لها في وقت مبكر من القرن العشرين، إذ احتلت الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، عام 1971، كما كانت تطالب بضم البحرين – المحافظة 14 حسب الإدعاء الإيراني.

ومع وقوف دول الخليج العربية إلى جانب العراق في الحرب العراقية الإيرانية سعت إيران إلى توظيف الأقليات الشيعية في هذه الدول، من خلال دعمها ماليًّا، وتشجيعها على التمرد وزعزعة الإستقرار بالتظاهرات، وأعمال الشغب، والتفجيرات، وغيرها من الأساليب، وتبقى فكرة الثورة كنموذج للتخيير السياسي، ومع إندلاع ثورات الربيع العربي استغلت إيران هذه الثورات في تحريك الأقليات الشيعية مجددًا، خصوصًا في البحرين، والمنطقة الشرقية من السعودية، وأظهرت إيران ازدواجية في مواقفها، فأعلنت دعمها للتظاهرات في البحرين، ووقفت إلى جانب النظام السوري في قمعه لثورة الشعب.[3]

---

[1] بكر البدور، مرجع سابق، ص 109.

[2] علي رضا نادر، "هل تتغير السياسة الإيرانية في المنطقة إذا امتلكت القنبلة النووية؟"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (2013/09/18)، ص 2.

[3] بكر البدور، مرجع سابق، ص 110.

رابعا: في العراق:

بعد أن خاضت إيران حرباً قاسية وموجعة لمدّة ثماني سنوات مع العراق في عقد الثمانينات من القرن الماضي، أصبحت وكالاتها الأمنية على إطلاع كبير بالتضاريس الطبيعية والسياسية لأرض العراق، كما أصبحت قادرة على الإحتفاظ بوجود استخباراتي نشط في جنوب العراق وفي بغداد وكردستان، وتشتمل أذرع النفوذ الإيراني على شبكة واسعة الإنتشار من المخبرين مدفوعي الأجر وفيلق الحرس الثوري الإيراني (IRGC أو Pasdaran) والدعاية الدينية الممّولة بواسطة دولار النفط وحملات الرعاية الإجتماعية. ويتمثّل الأمر الأكثر أهمية في أن إيران قد حاولت التأثير على العملية السياسية في العراق من خلال تقديم المساندة، وعلى الخصوص للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI). وحتى رغم ذلك، وفي حين أن الأحداث توحي بوجود حافز إيراني راسخ للتدخل في العراق وفي العديد من الأنشطة الإيرانية، فإنه يوحي أيضاً بتناغم ضئيل، على المجتمع العراقي. ويعود سبب ذلك إلى وجود شكّ واستياء عميق لدى العديد من العراقيين تجاه جارتهم الشرقية.[1]

خامسا: في سوريا:

تقع سوريا بمعطياتها الجيوسياسية في قلب المشروع الإيراني، حيث تمثل سوريا أهمية بالغة للنفوذ الإيراني في الجوار العربي المشرقي، ويأتي هذا التحالف على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من عرب إيران مرورا بالعراق وصولا إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولا إلى لبنان، وبحكم أن دمشق تمارس القيادة على جيرانها العرب في الهلال الخصيب، وطريقا آمنا إلى لبنان كونها حلقة ربط لإيران مع حزب الله بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، لذلك كان لإيران اليد الطولى في سوريا طوال 12 سنة إلى جانب النظام على حساب قوى التغيير.[2]

سادسا: في اليمن:

لا يمكن حصر الإهتمام الإيراني باليمن في العقد الأخير بل هو سابق على ذلك بكثير، ويسبق الإطاحة بنظام الشاه وإنتصار الثورة الإسلامية كما يسبق إعادة توحيد اليمن، لكن هذا الإهتمام لم يكن

---

[1] "إيران في العراق: ما مدى النفوذ"، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/05، على الموقع: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/iran-iraq-how-much-influence

[2] وليد محمّد ربيع عبد الحميد، "عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد1، جامعة قناة السويس،(جانفي 2022)، ص48.

ضمن الأولويات الأولى في السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما تغير في العقد الأخير. وفَّر الصراع بين الحكومة المركزية والحوثيين أسبابًا لإيران لتُنافس السعودية على النفوذ في اليمن.

كما استغلت إيران حالة الفوضى التي شهدها اليمن في أعقاب اندلاع الثورة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح بإمداد الحوثيين بالأسلحة والذخائر، وبعد تنفيذ مخرجات الحوار الوطني اليمني والمبادرة الخليجية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية تمكّن الحوثيون من الانقلاب على الشرعية الدستورية، واحتلال العاصمة صنعاء، والسيطرة على الموانئ البحرية المهمّة، لتكون إيران بذلك قد أضافت موطئ قدم جديد في الساحة العربية[1].

المبحث الثاني : تأثير العقوبات الإقتصادية على الداخل الإيراني

جملة العقوبات الإقتصادية التي فرضها الغرب على إيران كان لها تأثير على الداخل الإيران، حيث مس كل المستويات السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: على المستوى السياسي

رغم حرص المسؤولين الإيرانيين على تأكيد فشل إستراتيجية الضغوط القصوى التي فرضتها إدارة ترامب تحديدا على إيران، بل والعقوبات الإقتصادية بشكل عام، إلا أنه اتضح أن العقوبات كان لها تأثير كبير على المستوى السياسي من جوانب عدة، تتمثل في:

أولا- تصاعد حدة الإحتجاجات وتراجع المشروعية: زادت وتيرة الإحتجاجات داخل إيران بعد الخروج الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة (الإتفاق النووي) بشكل غير مسبوق، حيث شهدت إيران تسونامي من الإحتجاجات، بما في ذلك انتفاضات مناهضة للنظام في جميع أنحاء البلاد وآلاف الإحتجاجات الإجتماعية. ويظهر ذلك مدى الإستياء المتنامي والواسع النطاق من النظام وعجز الدولة المتواصل عن تلبية حاجات شعبها الأساسية، ما أسفر عن حالة إنعدام إستقرار دائمة بسبب الإحتجاجات الشعبية المتكررة وحملات القمع العنيفة لها.

إذًا، لم يتعرّض إستقرار النظام للخطر وحسب، بل تزعزت أيضًا قدرته على الصمود، وأدركت المنظومة السياسية والأمنية بأن التهديد الرئيس يتأتى من داخل البلاد وليس من خارجها، خاصة الإحتجاجات التي اجتاحت البلاد من أواخر العام 2017 إلى مطلع العام 2018، وأثارت صدمة في أوساط النخب، وشكّلت إحتجاجات نوفمبر 2019 استمرارًا لها بحكم الأمر الواقع. وبلغ عدد

[1] "اليمن في الإستراتيجية الإيرانية"، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/05،على الموقع: https://adengad.net/public/articles/511979

المشاركين في احتجاجات 2018 –2017 حوالى 50,000 شخص، فيما نزل إلى الشارع 200,000 شخص في احتجاجات العام 2019 ، وفق أرقام وزارة الداخلية. وقد اندلعت هذه الإحتجاجات في الدرجة الأولى نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، لكن سرعان ما ارتدت طابعًا سياسيًا، واستهدفت الشعارات المكوّنات الدينية والعسكرية للجمهورية الإسلامية، أي رجال الدين والحرس الثوري الإسلامي، وكذلك المنظومة بجناحَيها المتشدّد والإصلاحي.

علاوةً على ذلك، شهدت إيران خلال السنوات القليلة الماضية آلاف الاحتجاجات التي ضمّت فئات إجتماعية متنوعة، حيث نُظّم 4,000 إحتجاج في العام 2021 وحده – وهو رقم قياسي لم يسجّل منذ العام 2016 – وأكثر من 2,200 إحتجاج خلال النصف الأول من العام 2022. وتُعتبر هذه الأرقام مؤشرًا على الاستياء العارم من الظروف في إيران.[1]

ثم تلا ذلك الإحتجاجات التي اندلعت من مدينة الأهواز في جويلية 2021 اعتراضًا على شروع الحكومة الإيرانية في تحويل مياه الأنهار إلى المحافظات الوسطى، الأمر الذى تسبب في تدمير المحاصيل الزراعية، وكانت السلطات الإيرانية تهدف من خلال ذلك إلى تهجير قاطني هذه المناطق من العرب.[2]

ثانيا– تشديد القبضة الأمنية :دفعت الفترة الطويلة التي فرضت فيها العقوبات الإقتصادية على إيران– أربعة عقود منذ قيام الثورة– وما تسببت فيه من ضائقة معيشية، النظام إلى تبني سياسة أمنية هدفت إلى إحتواء أية تهديدات قد يفرضها إستمرار الإحتجاجات وعدم تطورها إلى حركة يمكن أن تمثل تحدياً لبقائه، واتضح ذلك في زيادة عدد أقسام الشرطة، فضلاً عن إنشاء ثلاثة أفرع جديدة لها، هي شرطة الإستخبارات، وشرطة الأمن العام، وشرطة الإشراف على المواقع والمرافق العامة، إلى جانب تأسيس الشرطة الإلكترونية[3]، ومع تصاعد الإحتجاجات في إيران، باتت السلطات مقتنعة، أن هذا التحرك تخطى الدوافع الإقتصادية التي إنطلق منها.

---

[1] "هل يصمد النظام الإيراني؟"، ص3، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/06،على الموقع: https://carnegie-mec.org/diwan/88077

[2] مرفت زكريا،"هل تمثل تظاهرت الأقليات بوادر الأزمة لطهران؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1295، أبو ظبي،(2021/07/28)، ص 1.

[3] "قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران"، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/07،على الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx

ثالثا- إرتباك السياسة الخارجية :أدى فرض العقوبات الإقتصادية على إيران إلى عدم وضوح إتجاهات سياستها الخارجية، فرغم ادعاءاتها المستمرة بضرورة التوجه نحو الشرق، إلا أنها سرعان ما إتجهت إلى الدول الغربية خلال مرحلة تحسن العلاقات مع أمريكا، مثلما حدث في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، بعد الوصول إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، حيث شرعت إيران في عقد شراكات كبيرة مع الشركات الأوروبية والأمريكية، بينما إتجهت عقب إنسحاب إدارة دونالد ترامب من الاتفاق النووي عام 2018 إلى تطوير علاقاتها مع كل من روسيا والصين.

وفي هذا السياق، عقدت حكومة روحاني – الرئيس الإيراني السابق – إتفاقية التعاون الإستراتيجي الشامل مع الصين، والتي تم الإعلان عن دخولها حيز التنفيذ عقب زيارة وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان إلى بكين في منتصف جانفي 2023، والتي تقضي بضخ الصين لـ 400 مليار دولار في كافة قطاعات الإقتصاد الإيراني خاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة والبنية التحتية، وبالمثل أعلنت حكومة إبراهيم رئيسى أنها ستوقع إتفاقية مماثلة مع روسيا عقب زيارة الرئيس رئيسي إلى روسيا في جانفي 2023.

المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي

يعتبر تدهور وضع الإقتصاد الإيراني بسبب عوامل عدة في مقدمتها العقوبات الأمريكية هو العامل الأكثر تأثيرًا فيما يتعلق بتصاعد معدل الاستياء العام في إيران، وهو ما يمكن توضيحه من خلال:

أولا: معضلة الصادرات النفطية :رغم أن التقديرات الإيرانية تكشف عن إرتفاع معدل الصادرات النفطية من خلال عمليات التهريب التي تتم إلى الصين، إلا أن طهران تعانى من بعض القيود الهيكلية في هذا الإطار مثل ضعف البنية التحتية اللازمة لتأمين الصادرات النفطية في سياق التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة العالمي تحت تأثير التغيرات التكنولوجية لزيادة الإنتاج وتقليل الإستهلاك. كما تسببت حملة الضغوط القصوى الأمريكية التي تم فرضها ترامب في خروج إيران من سوق النفط العالمية وفقدان دورها في السلسلة الإقتصادية العالمية.

ومن ناحية أخرى، أدى ظهور بعض التقنيات الحديثة مثل التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي إلى تعزيز قدرة بعض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين احتياجاتها من الطاقة عن

طريق النفط الصخرى، فضلاً عن أن الفترة الطويلة من العقوبات التي فرضت ومازالت مفروضة على إيران أدت إلى فقدانها ثقة المستثمرين على المدى الطويل.[1]

ثانيا: تصاعد المؤشرات الإقتصادية السالبة : مع أن العقوبات الإقتصادية أدت إلى اتجاه إيران نحو التفكير في سبل بديلة للصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي، إلا أنها أسفرت عن انخفاض معدل الصادرات السلعية الأخرى، بالنظر إلى العقوبات الإقتصادية التي فرضت على المعادن الصناعية الإيرانية وقطاع البتروكيماويات. ويتوازى ذلك، مع إنفصال إيران عن الشبكات المصرفية العالمية، بل ويتم تحويل الأموال إليها على شكل حقائب أو من خلال مكاتب الصرافة نتيجة دخولها إلى القائمة السواء بعد رفض البرلمان الإيرانى المصادقة على توقيع إتفاقية مجموعة العمل المالي لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، تراجع الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 6 % في 2018، وأكثر من 6.8 % في العام التالي. وعلى رغم عودته إلى تسجيل مستوى إيجابي في 2020، لا يزال الناتج المحلي عند مستويات تناهز التي عرفها في 2015. وتأسيسًا على ما سبق، كشف التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولى في الربع الثانى من عام 2021 عن أن معدل التضخم الحالي في إيران يبلغ 36.5%، ويصل إلى 39% بنهاية العام ذاته، كما أقر التقرير بوصول معدل البطالة إلى 11.4%، وتوقع التقرير أن يرتفع إلى 11.7% بنهاية عام 2021. وفي السياق ذاته، نشر مركز الإحصاء الإيرانى في جانفي 2022 تقريرًا فصليًا عن حالة الإقتصاد الإيرانى ذكر فيه أن معدلات البطالة والتضخم في البلاد مستمران في الإرتفاع. ويرجع ارتفاع معدل التضخم إلى قيمة السيولة النقدية التي تضخها الحكومة داخل الإقتصاد، وأكد التقرير ذاته على أن إجمالي السيولة النقدية بالدولة بلغ 4067 ألف مليار تومان (الدولار يساوي نحو 4200 تومان). ورغم إعلان رئيسي أن الحكومة الثالثة عشر عازمة على تقليل الإقتراض من البنك المركزى، إلا أن الحكومة اتجهت إلى استبدال ذلك بموارد النظام المصرفي، وصناديق استثمار البنوك. بمعنى آخر، لم يتغير سوى نهج الحكومة في تمويل عجز الموازنة[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص، 3- 4.

[2] "قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران"، مرجع سابق، ص 6.

ثالثا: تدهور مستوى معيشة المواطن : يعاني الإيرانيون تراجع مستويات المعيشة، في ظل القرارات التي إتخذتها الحكومة بشأن التخلي عن دعم الدولار المخصص لإستيراد السلع الغذائية، مما أدى إلى إرتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية[1].

ولم تنجح سياسات الحكومة الإيرانية في تعويض الفئات المتضررة من آثار ارتفاع الأسعار، ونتيجة لتأثير العقوبات الإقتصادية على عائدات الحكومة من مبيعات النفط وقطع العلاقات التجارية الإيرانية مع العالم الخارجي، زاد معدل التضخم والبطالة، مما أثر بالسلب على الدخول الحقيقية للأسر. كما كشف تقرير نشرته وزارة العمل والرعاية الإجتماعية الإيرانية (بدأ في 21 مارس 2020) عن أن خط الفقر يعادل مليون و254 ألف تومان للفرد، وارتفع معدل خط الفقر بنسبة 38% عن عام 2019، نظراً للتضخم في قطاع الأغذية وارتفاع تكاليف قطاع الإسكان، بالتوازى مع انتشار جائحة كورونا.[2]

رابعاً: إرتفاع معدلات البطالة : يعاني الإقتصاد الإيراني من إرتفاع معدلات البطالة. ووفقاً لبيانات البنك الدولي بلغ معدل البطالة في إيران 11.5% من إجمالي القوة العاملة خلال عام 2021، وبلغت البطالة بين الإناث نحو 19% وبين الذكور حوالي 9.9%. ولكن على الجانب الآخر، تصر الحكومة على توفيرها للعديد من فرص العمل، إذ أعلنت عن توفير 750 ألف فرصة عمل خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام المالي 2021، مؤكدة وجود ما قرابة 400 ألف فرصة عمل من دون طلب.[3]

نوضح تصاعد المؤشرات السلبية للإقتصاد الإيراني بالشكل الموالي:

[1] "تأثير الإحتجاجات الشعبية في إيران على المشهد الإقتصادي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1709، أبو ظبي،(2022/12/13)، ص2.

[2] "قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران"، مرجع سابق، ص 7.

[3] "تأثير الإحتجاجات الشعبية في إيران على المشهد الإقتصادي"، مرجع سابق، ص 3.

شكل رقم (3): حجم الأزمة الإقتصادية في إيران

المصدر :

https://www.alaraby.co.uk/sites/default/files/styles/meduim_16_9/public/2021-06/iran-economic-info%20Corrected.jpg?h=d1cb525d&itok=s5SVaq8W

المطلب الثالث: على المستوى الإجتماعي

أدى فرض العقوبات الإقتصادية المتواصلة على إيران إلى ظهور مشكلات عدة داخل المجتمع الإيرانى تنبع بشكل أساسي من إنخفاض الشعور بالرضا عن الحياة وظهور الكثير من القلق بشأن المستقبل، ولاسيما فيما يتعلق بالوضع المالي للأفراد داخل الأسر. وتتضح أبرز التأثيرات الإجتماعية لاستمرار فرض العقوبات فيما يلي:

أولا: تآكل الطبقة المتوسطة : نظرًا لأن الطبقة المتوسطة تمارس دورًا كبيرًا في أي مجتمع، باعتبارها بمثابة المحرك الأساسي لتطور الدول، وبؤرة استقرارها السياسي، فإنها أيضًا تعد الفئة الأكثر تأثرًا في حالة تعرض البلدان لمشكلات إقتصادية. ومن هنا، أدى فرض العقوبات الإقتصادية على إيران، بالتوازى مع تفشى جائحة كورونا، إلى تراجع مكاسب الطبقة الوسطى من التوظيف ومناصب الإدارة العليا والأدوار القيادية، وتحويل الذين يعيشون في حالة فقر نسبي إلى فقر مدقع. ومع ذلك، فإن ثمة اتجاهًا يرى أن النظام الحاكم يسعى إلى استغلال هذه الظروف لتوزيع بعض المساعدات المالية والسلعية على الفقراء وبالتالي استقطابهم إلى صفه، وتعزيز قبضته السياسية والأمنية، لأنه مع تدهور وضع الخدمات الأساسية لن تصبح الحكومة هي مصدر هذه الضائقة المالية ولكن من يقدم العلاج لها. كما إرتفعت معدلات الفقر في إيران مع تدهور الأوضاع الإقتصادية خلال السنوات الماضية.

كما إتضح أن المرأة وبشكل خاص في فترات العقوبات المكثفة تحملت أعباء لا تتناسب ومهامها الرئيسية، حيث تواجه المرأة المتعلمة– والتي كانت المحرك الأساسي للتغيير الإجتماعي والسياسي في إيران– فرصًا متناقصة في المجالين العام والخاص من خلال استغلال التيار المحافظ للتأثير السياسي والإقتصادي للعقوبات للدفع بأجندة إجتماعية رجعية، تعمل على إضعاف دور المرأة داخل المجتمع.

ثانيا: زيادة نسب الهجرة :كشف أحد التقارير الصادرة عن مرصد الهجرة الإيراني في أكتوبر من عام 2022 عن أنّ العقوبات الأمريكية والظروف الإقتصادية الصعبة تسببت في ارتفاع نسبة المهاجرين الإيرانيين من إجمالي عدد سكان إيران من 1.45% عام 1990 إلى 2.29% عام 2019، كما أن 37% من حاملي الميداليات في الأولمبياد الطلابية و25% من أعضاء مؤسسة النخبة الوطنية الإيرانية يقيمون حاليًا في دول أخرى. ومع الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي في عام 2018 تصاعدت أشكال الهجرة الطلابية والناشطين في مجال تأسيس الشركات الناشئة.

رغم تأكيد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قبيل تسلمه السلطة على أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لعودة الإيرانيين من الخارج، إلا أنه من المتوقع أن تتزايد نسب الهجرة خلال المرحلة القادمة في إيران، بالنظر إلى حالة الغموض وعدم الإستقرار التي تخيم على مفاوضات فيينا، وتصريح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بأن واشنطن لا يمكنها تقديم ضمانات لإيران بعدم الخروج مرة أخرى من الإتفاق النووي.[1]

ثالثا: إضعاف المجتمع المدني :مارست العقوبات الإقتصادية دورًا في الحد من دور المجتمع المدني داخل إيران، حيث أثبت المتشددون الشعبويون في إيران براعتهم في استغلال نقاط الضعف الإقتصادية لتعزيز السلطة السياسية، والإستثمار في جمهور الطبقة العاملة من خلال توزيع المساعدات المالية المباشرة وحتى الغذاء والسلع الأساسية. ومع تزايد الضغوط على الشركات الخاصة، أصبح الإيرانيون

[1] "مهاجروا إيران.. بحث عن الأمان وهرب من الأزمة الإقتصادية"، ، ص4، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/09،على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

أكثر اعتمادًا على الدولة، وبالتالي، باتوا غير قادرين وعازفين عن الإنخراط في النشاط المدني، خوفًا من المخاطرة بفقدان مصدر رزقهم.[1]

المبحث الثالث : النفوذ الإيراني الإقليمي بين الإنحصار والتمدد

أصبحت إيران تسيطر فعليا و بشكل معلن على عدة عواصم عربية رئيسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعراق و دمشق و بيروت و الآن صنعاء تحولت إلى مناطق نفوذ إيراني شيعي بامتياز كما يصفه الخبراء، حيث فرضت إيران لنفسها واقعا جيوسياسية على المستوى الإقليمي إتسم بالمرونة والديناميكية، أسهمت بدورها في تنويع خياراتها السياسية، فضلا عن زيادة قدرتها على المناورة والحصول على تنازلات لتعزيز نفوذها.

المطلب الأول: مؤشرات التمدد الإيراني في العراق وسوريا واليمن

إنّ إنحسار التفاعل العربي في المنطقة العربية يدل على مدى تراجع التأثير العربي، وضعف مناعته، في مقابل فاعلية النفوذ الإيراني، ويلاحظ أن بؤر الصراع أصبحت تحاصر دول الخليج العربي، مع أن طبيعة الجوار تجعل التفاعل العربي الإيراني حتمي الإستمرار والتأثير والتأثر المتبادل.

أولا: العراق:

شكل العراق في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين سداً منيعاً أمام النفوذ الإيراني، بل وشكل المهدد الرئيسي للثورة الإيرانية أثناء الحرب العراقية الإيرانية عقب الثورة التي شهدتها الأخيرة. وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق، بالتعاون مع إيران، في العام 2003، أُسقط النظام العراقي، وسُلِّمت الدولة العراقية لمعارضي النظام السابق القادمين من إيران، وبُنيت مؤسسات الدولة العراقية وفقاً للطموحات الإيرانية، وبمشاركة محدودة للسنّة، تقلصت مع الأيام وطُردت قياداتها.

تحول العراق إلى مخزون بشري ومادي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، فأصبح الجنرال الإيراني قاسم سليماني يشرف على الجيش العراقي، ويتحكم في إدارة المعارك، ويعمل على تحشيد المقاتلين إلى سوريا، وكانت خزينة الدولة العراقية تمول تلك الحروب ومشاريع النفوذ الإيراني.

وقد تحول العراق إلى سوق إيرانية، وساحة خلفية لإيران يعبر إليه سكانها بمئات الآلاف دون أي إجراءات تحفَظ للعراق جزءاً من سيادته. ولتكبيل صانع القرار العراقي (الشيعي) حرصت إيران على إنشاء كيانات شيعية سياسية ومسلحة تتنافس على تقديم الولاء لها، وأنشأت مؤسسات رديفة لمؤسسات الدولة العراقية العسكرية (الحشد الشعبي) بمرجعية الحوزات، بعد أن إعترفت بقم الإيرانية مرجعاً لها،

[1] قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران، مرجع سابق، ص 8.

وسلحت هذه المليشيات بأسلحة الجيوش، وجعلتها عابرة للحدود، ومهددة لدول الجوار، ترفع صور زعماء الشيعة، ومنهم السعودي نمر باقر النمر.[1]

وتتبنى الأجهزة الإيرانية برنامجا لإحكام السيطرة على العراق من خلال :

- التأصيل لفكرة أن النجف لم تعد محور توجيه عموم الشيعة في العالم، بعد أن انتقل إلى قم التي أصبح لديها باحثين أكاديميين وفقهاء لديهم القدرة على إحداث التغيير السياسي على المستوى الداخلي وإدارة الصراع على المستوى الخارجي، خاصة أن الحوزة العلمية بالنجف لاتزال تتبنى فقها تقليديا لم يصنع للشيعة مكانة تذكر بالعالم، وأن نظرية الخميني حول الحكومة الإسلامية، هي التي أحدثت منعطفا تاريخيا بالفقه الشيعي وأن مقولاته كانت محملة بمفاهيم الخروج على الطاغوت.

– التأسيس لوحدة ثقافية وإجتماعية وسياسية بين البلدين، يمكن من خلالها تكوين كوادر عراقية مقربة من إيران، ومؤهلة لتلقي رسائلها السياسية وقيمها الثورية، بما يسهم في التحكم بالإتجاهات العامة للعراقيين.[2]

ثانيا: سوريا:

إتسمت العلاقات الإيرانية السورية بالتعاون منذ قيام الثورة الإيرانية، نتيجة الحاجة المتبادلة، فكل منهما يحتاج إلى الآخر، بسبب الخلافات بين قيادتي حزب البعث الحاكمتين للعراق وسوريا، ووقوف سوريا مع إيران ضد العراق في سابقة غريبة ومتناقضة مع القومية العربية التي يتبناها حزب البعث السوري، وأيضاً عوامل الصراع السوري الصهيوني، وهيمنة سوريا على لبنان، وحرص إيران على دعم الشيعة هناك، ووجود الفصائل الفلسطينية في سوريا، بالإضافة إلى إدراك الطرفين محدودية حلفائهم في المنطقة، وقد ذكر عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري سابقاً، في كتابه التحالف السوري الإيراني والمنطقة، وجود إستراتيجية إيرانية لترسيخ الوجود الإيراني في المنطقة منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية، ولم يدرك نظام حافظ الأسد حينها هذه الإستراتيجية.

---

[1] "النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب– الآفاق والحدود"، ص8، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/09، على الموقع:
https://fikercenter.com/2016/12/16/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9/

[2] سعيد محمّد الصباغ، "العمق الإستراتيجي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط –دراسة حالة "محور المقاومة الإسلامية"،(جامعة عين شمس، كلية الآداب،قسم اللغات الشرقية، 2022)، ص 193.

وحالياً تسعى إيران إلى مد نفوذها البري ووصله بسوريا عن طريق الأراضي العراقية، بعد سيطرة مليشياتها على المناطق السنية في غرب العراق، ويتحدث المسؤولون الإيرانيون عن خططهم في مد خط لسكة حديد من إيران إلى سوريا مروراً بالعراق.

نفوذ إيران من نفوذ نظام بشار الأسد، وتشاركها فيه روسيا، وتمثل سوريا خط الهجوم والدفاع الأول في الوقت نفسه لإيران وحلفائها في العراق ولبنان.[1]

ومن أشكال تمدد النفوذ الايراني في سوريا:

أ- **التمدد السياسي:**

دعمت إيران الرئيس السوري بشار الأسد منذ الإنتفاضات الأهلية الأولى في مارس 2011 ، والتي عرفها النظام الإيراني بأنها فتنه "مستوحاة من الخارج".

كما تناقش إيران وتنسق جميع القضايا الإستراتيجية والعملياتية مع نظام الأسد، وحاولت إيران منذ 2014 تأييد التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري من خلال 4 نقاط تم تحديثها في أوت 2014، حيث دعت إيران إلى:

1- وقف فوري لإطلاق النار.

2- إصلاحات دستورية لحماية الأقليات السورية.

3- إنتخابات حرة وخاضعة للإشراف الدولي.

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس مؤسسات دستورية جديدة.

كما أعلنت طهران علنا، منذ أواخر 2015، رغبتها في إيجاد حل دبلوماسي للنزاع السوري، في ظل وجودها الكثيف على الأراضي السورية.

ب- **التمدد العسكري:**

الحضور الإيراني العسكري على الساحة السورية، وسيطرته على مواقع إتخاذ القرارات وتنفيذها كشفه رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب الذي انشق في 2012 بقوله "سوريا محتلة من جانب النظام الإيراني، الشخص الذي يدير البلاد ليس بشار الأسد ولكن قائد قوة القدس "قاسم سليماني" الذي قُتل في أواخر 2019 في العراق على يد القوات الأمريكية، واعتراف المستشار في "فيلق كربلاء" عين الله تبريزي التابع للحرس الثوري بمقتل ألف و200 عسكري تابع لقوات بلاده في سوريا منذ عام 2012.

[1] النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب-الآفاق والحدود، مرجع سابق، ص9،

ج- التمدد الإقتصادي:

يشكل الإقتصادي السوري لطهران سوقاً مستهدفاً محتملاً للمنتجات الإيرانية ومن شان الدور الهام في النهضة الإقتصادية في سوريا أن يسمح أيضا لإيران بتعزيز نفوذ حلفائها المحليين السوريين والحفاظ على سيطرتها على دمشق. ومنذ 2013 ، قدمت إيران لسوريا ثلاثه خطوط إئتمان لإستيراد الوقود والسلع الأخرى، بقيمه تراكمية تجاوزت 6,6 مليار دولار. ولا تغطي هذه الخطوط الإئتمانية تكاليف المعدات العسكرية والذخيرة، والرواتب المدفوعة للمقاتلين الذين يدافعون عن النظام، أو الأموال الطارئة والتحويلات التي تحول دون الحصول علي الليرة السورية بكل حرية.[1]

ثالثا: اليمن:

بعد 2011 إنكشفت كثير من الأدوات العسكرية والإستخباراتية الإيرانية، وكثفت إيران دعمها لجماعة الحوثي في شمال اليمن، حيث استغل الإيرانيون إنشغال الأطراف اليمنية حول شكل الدولة ودستورها، وعملت طهران على تقريب وجهات النطر بين طرفي الدولة العميقة، الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح من جهة، وجماعة الحوثي من جهة أخرى، من أجل الوقوف ضد ما تسعى إليه الأطراف اليمنية الأخرى، خصوصا ما يتعلق بمخرجات الحوار الوطني الشامل، مستغلين طموح صالح في العودة إلى السلطة، وفي ذات الوقت كثفت وحدات التهريب الإيرانية التابعة لفيلق القدس من تعزيز وجودها العسكري في اليمن من خلال إرسال خبراء وخلايا تجسس، فضلا عن إرسال شحنات عسكرية لتعزيز قدرات الحوثي العسكرية.

وبالفعل سابقت إيران الزمن واجتاح حلفاؤها العاصمة صنعاء في 21 مارس 2014 قبل تطين النظام الإتحادي وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وبذلك دخل النفوذ الإيراني مرحلة الإستقواء والسيطرة المعلنة على اليمن لا سيما المحافظات الشمالية، ونقلت مواقع إعلامية عن مسؤول إيراني أنّ صنعاء العاصمة العربية الرابعة التي تقع تحت نفوذها بعد بغداد وبيروت ودمشق، وهو ما دفع المملكة العربية السعودية بمساعدة بعض الدول العربية إلى التدخل عسكريا في عملية أطلق عليها "عاصفة الحزم"

[1] شيماء محمود عبد الله، "تمدد النفوذ الإيراني في سوريا (سياسيا، اقتصاديا وعسكريا)"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، (2020/11/19)، ص 3.

بهدف إستعادة شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بوصفه رئيسا منتخبا، وهزيمة المشروع الإيراني.[1]

ويوضح الشكل رقم (4) تمدد النفوذ الإيراني في كل من العراق، سوريا واليمن.

الشكل رقم (4): تمدد النفوذ الإيراني

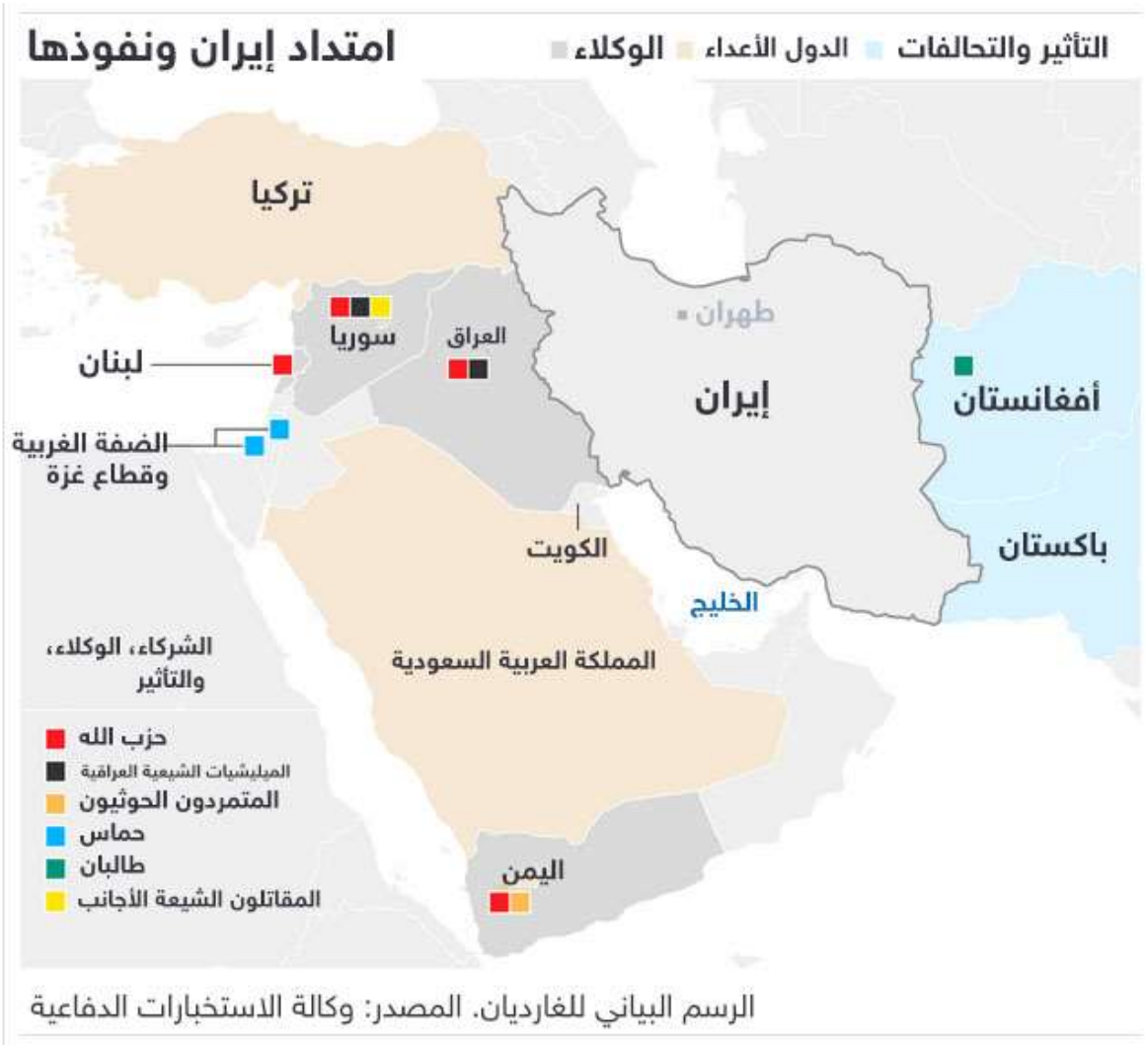

المصدر: https://www.noonpost.com/sites/default/files/inline-images/Guardian%20graphic%201.jpg

[1] عاتق جار الله، "النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطمبول، (2018)، ص 5.

المطلب الثاني: إنحصار الدور الإيراني في البحرين

يمكن إرجاع إنحصار الدور الإيراني في البحرين لعدة عوامل أبرزها:

1- التضييق على الشيعة وكلاء إيران وعدم تمكينهم سياسيا:

على خلاف العراق وسوريا واليمن، تراجع الدور الإيراني في البحرين وتجلى ذلك من خلال التضييق على الشيعة في البحرين خاصة التيار الثوري، حيث عمدت الحكومة البحرينية إلى إتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة الأغلبية الشيعية منذ إعتماد دستور المساواة في عام 2002 وحتى الآن، كالتمييز على المستوى السكني، و حرمان أبناء الطائفة الشيعية من حقوقهم المدنية، ولم يكن لهم حقوق مدنية كاملة وإنما تمت معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة. إضافة إلى خطة إعادة الهيكلة الديموغرافية من خلال إعادة توطين وتجنيس عشرات الآلاف من مواطني البلدان الأخرى من شبه القارة الهندية وبعض الدول العربية – تجنيس العمالة الوافدة–، وخاصة من سوريا واليمن والأردن والمملكة العربية السعودية في المناطق التي يسكن فيها أبناء الطائفة الشيعية، وهو ما يؤثر على هوية البحرين وتركيبتها السكانية وثقافتها وهي تستهدف الشيعة بشكل أساسي لتحويلهم إلى أقلية.

كما مارست السلطة التنفيذية في البحرين حملات القمع والفصل من العمل لآلاف المواطنين من الشيعة منذ عام 2011. وتم منع الشيعة من العمل في وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني وبقية الأجهزة الأمنية، ويتم توظيف عناصر أجنبية غير بحرينية كالهنود والباكستانيين والبلوش وغيرهم.

كما إمتد إضطهاد الشيعة في البحرين حتى في العمل، إذ أن الأغلبية العاطلة عن العمل هم من الشيعة والكثير منهم مؤهل وحاصل على شهادات في مختلف التخصصات، بل أكثر من ذلك حيث تم عزل وفصل الكثير منهم ممن يتقلدون قليلاً من هذه المناصب. كما أن السلطة في البحرين عملت خلال السنوات الماضية على إيجاد إتحادات عمالية تابعة لها بهدف مضايقة الإتحادات العمالية التي تتشكل من الشيعة والتي تدافع عن حقوقهم.

حتى التعليم الحكومي شمله التمييز، فوزارة التربية والتعليم أحد أهم وأقدم المؤسسات الرسمية التي تمارس التمييز ضد الشيعة، وهذا التمييز لا يقف عند الوظائف العليا بل حتى في الوظائف العادية، حيث يتم التعاقد مع معلمين من مختلف الدول العربية في حين يوجد من الشيعة المواطنين يستطيعون شغل هذه الوظائف. في حين أن الهيكل التنظيمي للوزارة وخاصة في المناصب العليا من رتبة الوزير إلى رتبة المدير ورؤساء الأقسام ليس للشيعة فيها أي تمثيل، كما يتم إستبعاد الطلبة من الشيعة من خريجي الثانوية العامة والحاصلين على معدلات عالية من البعثات الدراسية من فرص الحصول على

التخصص الذي يرغبون فيه. إلى جانب آخر، يتضح التمييز الطائفي في جامعة البحرين و هي أكبر جامعة رسمية في أن الشيعة لا يشغلون إلا نسبة ضئيله جدا في معظم المناصب القيادية الأكاديمية والإدارية، كما يتم التمييز ضدهم في إبتعاث الطلبة فيها للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه.

إضافة إلى التمييز في وسائل الإعلام وفي القضاء، فالمشاهد للتلفزيون والإذاعة البحرينية لا يرى وجودا للشيعة في البحرين في مختلف البرامج، ولا تغطية لأي من شعائرهم، بل لا وجود ملموس لثقافة المكون الشيعي ولا حتى للهجة المحلية للمواطنين من أبناء الشيعة في الإذاعة والتلفاز، ولقد برز بشكل مكشوف بعد 2011 – أحداث دوار لؤلؤة التي قام بها الشيعة لتغيير النظام – في البرامج التي قدمها تلفزيون البحرين الرسمي وتعرضه للشيعة وثقافتهم حجم التضييق الطائفي.

وفي سياق آخر، تتساهل السلطة حيال الأشخاص من كتّاب وخطباء مساجد ورجال دين ونواب وبمختلف مواقعهم الذين يتعرضون للشيعية أو لرموزهم في كتاباتهم وخطبهم، دون أن تتم مساءلتهم قانونيا. كذلك حماية المحسوبين على السلطة ممن يتعرضون للشيعة وافلاتهم من العقاب. حيث عبرت منظمة العفو الدولية عن وضع القضاء في البحرين بأنه وجه من أوجه العدالة الزائفة، أما منظمة هيومن رايتس ووتش تصف طبيعة عمل القضاء بإختصار، بأنه تجريم المعارضة وترسيخ الإفلات من العقاب، حيث أن المعارضة في أغلبيتها من الشيعة.[1]

2- **التحالف والتوافق الإستراتيجي بين السعودية والبحرين:** كما أنّ من دلالات تراجع الدور الإيراني في البحرين، تحالف البحرين مع السعودية وتماثل مواقفهما، كمشاركة البحرين في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من أجل تمكين الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي من إحكام سيطرتها على كافة الأراضي اليمنية، وهو ما أكده الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية البحرين أثناء المداولات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي افتتحت بتاريخ: 13 بتمبر 2016. أين أكد على أن حكومته ليست ضد أي طرف يمني وستقف مع اليمن وشعبه الشقيق بكافة

[1] "حقوق الإنسان، شيعة البحرين مواطنون من الدرجة الثانية"، ص2، تم التصفح بتاريخ:2023/05/11، على الموقع: https://www.farsnews.ir/ar/news/13980528000890/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

مكوناته في وجه كل من يريد الإضرار به أو السيطرة عليه من الخارج، حتى التوصل إلى حل سلمي وفق اتفاق سياسي والمرجعيات المتفق عليها والممثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.[1]

3- التطبيع البحريني الصهيوني من خلال إتفاقية أبراهام : كان توقيع البحرين لإتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني في سبتمبر 2020 أثرا كبيرا على سياسة إيران تجاه البحرين، وهو ما جعل إيران تنتقد بشكل حاد هذا التطبيع مع عدوتها الأبرز في المنطقة، ووصفت الخطوة بـ"الحماقة الإستراتيجية" تصل حد "الخيانة". وحملت الخارجية الإيرانية حكام البحرين المسؤولية في جرائم النظام الصهيوني بإعتباره التهديد الدائم لأمن المنطقة وكل العالم الإسلامي".[2]

4-التنسيق بشكل دائم ومكثف مع القوات الأمريكية بإعتبار البحرين حاضنة الأسطول الأمريكي الخامس، وما لذلك من إنعكاسات على أي أدوار محتملة لأذرع إيران في البحرين.[3]

5-الإنخراط بشكل كامل في الإجراءات الدولية المتعلقة بتنفيذ وتطبيق العقوبات الدولية على إيران.[4]

---

[1] البحرين تؤكد الالتزام بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وتدعو إيران لتغيير سياستها "العدوانية"، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/11، على الموقع:
https://news.un.org/ar/story/2016/09/261102

[2] "إيران تحمل الإمارات والبحرين "عواقب" التطبيع مع الصهاينة على الأمن في المنطقة"، ص1، تم التصفح بتاريخ:2023/05/15، على الموقع: https://www.france24.com/ar/20200916-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

[3] "لمواجهة تهديدات إيران.. الولايات المتحدة تعلن تعزيز وجودها العسكري في مياه الخليج"، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/25، على الموقع:
https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2023/5/13/%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA

[4] "البحرين ترحب بقرار أمريكا إنهاء الإعفاءات من العقوبات على إيران"، ص1، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/25،على الموقع: https://arabic.euronews.com/2019/04/23/bahrain-usa-iran-sanctions-ia4

خاتمـــــة

خاتمـــــة

بعد ما تم التطرق إليه حول العقوبات الإقتصادية الغربية على إيران ومدى تأثيرها على الدور الإقليمي الإيراني خلال الفترة ما بين 2012 و 2022، وبعد أن حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على طبيعة العقوبات الإقتصادية الغربية على إيران وحدود تأثر الدور الإقليمي لإيران بها، ونتيجة لبرنامج إيران النووي الطموح فرضت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي جملة من العقوبات الإقتصادية على إيران بدل الدخول معها في حرب مباشرة سعيا منها للضغط على إيران للتراجع عن مشروعها النووي وكذا منظومة الصواريخ البالستية، فشملت هذه العقوبات المجال النفطي لإيران والإقتصادي والتجاري، والتي كان لها الأثر على الداخل والخارج الإيراني، حيث ونتيجة للعقوبات الإقتصادية والعزل الإقتصادي المفروض على إيران تدهورت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الإيرانية وأدى ذلك إلى تراجع الأداء الإقتصادي لإيران، وهو مانتجت عنه جملة من الإحتجاجات الشعبية المتوالية لدى الإيرانيين في إطار ما سمي بسياسة الشد القصوى. أما التأثير الخارجي فتباين بين تمدده في العراق وسوريا واليمن مقابل انكماشه في البحرين.

وكإجابة على إشكالية الدراسة فإن تأثير العقوبات الإقتصادية الغربية على إيران لم يكن بالصورة المتوقعة بدليل إنخراطها في جبهة جديدة وهي اليمن، لكن المتفق عليه أن محدودية التأثير على المستوى الخارجي كان على حساب المستوى الداخلي بشكل ُترجم في تراجع مؤشرات الأداء الإقتصادي بشكل واضح.

أما بالنسبة لفرضية الدراسة والتي حسب البحث فإننا نؤكد نجاح الدول الغربية في فرض عقوبات إقتصادية أضرت بإيران إلى حد الذهاب إلى إحتمال تصفير النفط وتعطيل المنظومة الصناعية والمالية للبلاد. لكن إستحداث إيران إجراءات مكنتها من التكيف مع العقوبات والتهرب من بعضها، إلى حد جعل من التأثير محدود في مناطق نفوذها الإقليمية ، وإن كان على حساب الداخل في أحيان كثيرة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- ✓ إيران مصرة على مواصلة مشروعها النووي مدركة أنّ تخوف الدول الغربية من امتلاكها لأسلحة نووية يعطيها مكانة ويحفظ مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والعالم.
- ✓ الدول الغربية لن تتراجع عن عقوباتها الإقتصادية المفروضة على إيران بل تسعى لفرض عقوبات جديدة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمـــــة

- ✓ إيران تواجه الأزمة الداخلية بتفعيل نظرية المؤامرة بهدف خلق جبهة داخلية متماسكة بغض النظر عن التحديات الإقتصادية.
- ✓ إيران تبحث عن حلول للخروج من المقاطعة والحصار المفروض عليها بالبحث عن حلفاء وشركاء خاصة في المجال التجاري مثل الصين وروسيا الغير متوافقين مع النهج الغربي، وتشجيع الصناعات المحلية.
- ✓ للحفاظ على نفوذها في العراق وسوريا واليمن وزيادته، تعمل إيران على استغلال الأقليات الشيعية في هذه البلدان كامتداد لها ودعمهم للإطاحة بالأنظمة المناهضة لها وإرساء أنظمة موالية لها في إطار إستراتيجية نصر المستضعفين.
- ✓ تراجع النفوذ الإيراني في البحرين وهو ما توضحه سياسة الحكومة البحرينية تجاه الشيعة من تهميش وتمييز وحرمان من حقوق مدنية وسياسية، وتحالف البحرين مع السعودية في موقفها حيال الحرب اليمنية، وتأييد القرارات الأمريكية القاضية بفرض عقوبات إضافية على إيران، إضافة إلى تطبيع البحرين مع الكيان الصهيوني الذي كان بمثابة الضربة الموجعة للإيرانيين.

وعليه، وبناء على ما سبق، نتوقع تصعيدا من جانب الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية جديدة على إيران لحملها على التراجع عن مشروعها النووي ونزعتها التدخلية في شؤون الدول كاليمن، ما ينتج عنه بحث إيراني عن حلول وبدائل إقتصادية كالإنضمام إلى تحالفات دولية معادية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص كروسيا؛ كأحد أهم الدول المراجعة إضافة إلى الصين. هذا المنحى التعديلي للمنظومة الدولية سيحتاج إلى كل القوى الإقليمية من أجل تعزيزه ومنها إيران طبعا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

1-القاضي،محمّد حسن . الدور الإيراني في اليمن وإنعكاساته على الأمن الإقليمي، (السعودية: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، نوفمبر 2017)

2-الغريب، فنسان. دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)

3-دندن،عبد القادر. الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،2015)

4- يوسف حتى،ناصيف. النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)

2- المجلات:

1- مسلم الزين، نواف موسى. تأثير العقوبات الإقتصادية الدولية على الحق في التنمية – العراق وليبيا نموذجا،مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف–دهقلية،العدد23، 2021،الجزء2

2- رحايبي، حبيبة بوروبي. وعبد اللطيف. "دور العقوبات الإقتصادية في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة الشريعة الإقتصاد،المجلد السابع،العدد13، جوان 2018

3- قطاف، أسماء."الدور الإقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهيمية نظرية،"مجلة الحقوق والحريات، المجلد 5، العدد2(2017)

4- عودة،جهاد عبد المالك. رمزي،سمير."نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"،المجلة العلمية للبحوث والدراساتالتجارية،المجلد31،العدد3، 2017

5- كلاع،شريفة."قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني"،مجلة المعرفة للبحوث والدراسات التاريخية"،العدد5،(ماي 2016)

6- نزار، عبد القادر. "برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني،العدد97، لبنان، (جويلية2016).

7- جابر، حيان."النفوذ الإيراني في المنطقة العربية: سياقاته وماضيه وراهنه"، مجلة العربي الجديد،(أكتوبر2022)

8- البدور، بكر."مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، مجلة رؤية تركية، العدد2، (ماي 2019)

9- خلف الله،أحمد خلف الله. "أثر ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية وانعكاساتها تجاه الأزمة السورية (2011 – 2015)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد9،العدد2،(جوان 2018)

10- الفضالة ،ناصر الشيخ عبد الله ."الدور الإيراني في أزمة البحرين"، مجلة البيان، العدد 307،(فيفري 2013)

11-كاطع علي، سليم. "البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية"،مجلة دراسات دولية، المجلد 115 العدد 60،(مارس 2015)

12- نمريش ،بلال مسعود محمود.العلاقات الإيرانية الغربية في ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد22،العدد246،مصر، (أفريل 2022)، ص ص 210-212.

13- المحلاوي،شعبان عبده أبو العز. "العقوبات إلقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 63،(أوت 2017)

14- نادر،علي رضا. "هل تتغير السياسة الإيرانية في المنطقة إذا امتلكت القنبلة النووية؟"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (2013/09/18)

15- عبد الحميد،وليد محمّد ربيع. "عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد1، جامعة قناة السويس،(جانفي 2022)

3-الدراسات المنشورة:

1-جاويش،محمود صلاح. "جيوبوليتيك القرن الإفريقي:الأهمية والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، سبتمبر 2021

2-كمين، فؤاد. توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)

3- الموسوي، صباح . "مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية"، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، 2022/04/17

4- محمود، دلال. "الإتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران فى المنطقة العربية دراسة مقارنة: سوريا واليمن(2011-2016)"،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الإقتصادية والسياسية، برلين،2016/07/05

5- الدريسي،سهام."المشروع الإيراني: المقومات والأبعاد"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات،(2023/02/07)

6-"هل تمثل تظاهرت الأقليات بوادر الأزمة لطهران؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1295، أبو ظبي،(2021/07/28)

7-"تأثير الإحتجاجات الشعبية في إيران على المشهد الإقتصادي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1709، أبو ظبي،(2022/12/13)

8- سعيد محمّد الصباغ، "العمق الإستراتيجي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط –دراسة حالة "محور المقاومة الإسلامية"،(جامعة عين شمس، كلية الآداب،قسم اللغات الشرقية، 2022)

9- محمود عبد الله، شيماء. "تمدد النفوذ الإيراني في سوريا (سياسيا، اقتصاديا وعسكريا)"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، (2020/11/19)

4-الرسائل الجامعية:

1-شيبان،نصيرة. العقوبات الإقتصادية الذكية ودورها في حفظ السلم والامن الدوليين، أطروحة دكتوراه (جامعة مستغانم، كية الحقوق والعلوم السياسية،2019)

2- عبد الله، حجاب."السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1779-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية"،مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012)

3- بن واضح، فارس. النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الإستقرار السياسي والأمني 2003-2018،مذكرة ماستر، (جامعة محمّد بوضياف المسيلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية،2019)

4- الشيخ،عمر محمد علي. الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)

5-المحاضرات:

1-أ.مولاي بومجوط، محاضرة حول الأمن الإقليمي(جامعة بوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،(د ت ن))، ص ص 4،3

1- الجرائد:

1-أوكيلي، جمال. "العقوبات ضد إيران... إرث تناقلته الإدارات الأمريكية منذ 4 عقود"، جريدة الشعب، العدد17795، 13 نوفمبر 2018

2- المواقع الإلكترونية:

1-عبد الله قرباع،"العقوبات الإقتصادية"
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%B1%D8%BA%D9%85%20%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8%2

0%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D9%88%D8%A7%D8%B6%D8%AD%20%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA,%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A8%20%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82، تاريخ الوضع: 2021/02/10

2- الجامعة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا "إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول"، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/DIIIIAS.html، (د ت ن)

3-الأمم المتحدة ،"الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع وإنعدام الأمن" ، https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/our-roadmap/preventing-violations-and-strengthening-protection-human-rights-including-situations-conflict-and، (د ت ن)

4- العقوبات على كوريا الشمالية"،
https://www.aljazeera.net/news/2009/5/25/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9، تاريخ الوضع: 2009/05/25

5- يوسفي، أمال يوسفي."العقوبات اللاإقتصادية الدولية في إطار نظام الأمم المتحدة"، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/1/2/60231 ، (د ت ن)

6- الأمم المحدة، عرض عام للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/information، (د ت ن)

7- الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الأوروبي يتبنى نظام عقوبات عالمي خاص بحقوق الإنسان،
https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_ar
،تاريخ الوضع: 2020/12/07

8- الميادين، كيف تصنع أميركا العقوبات نيابة عن الأمم المتحدة؟
https://www.almayadeen.net/news/politics/900284/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9
، تاريخ الوضع: 2018/18/16

9- موسوعة مقاتل من الصحراء، "أزمة لوكيربي"،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Lokerby/sec10.doc_cvt.htm ، (د ت ن)

10- حيدر،عبد الله. العقوبات الأمريكية في الثمانينات،المعرفة،
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7 ، تم الوضع في: 2013/01/29

11- مخلوف،مريم."النظام الإقليمي في العلاقات الدولية"،الموسوعة السياسية،
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9 ، تم الوضع في: 2017/12/30

12- سخري،محمّد. "أصل وماهية الدور الإقليمي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،
https://www.politics-dz.com/ar/%D8%A3%D8%B5%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A/ ، تاريخ الوضع: 1019/06/11

13- البرنامج النووي الإيراني،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A ، تاريخ الوضع: 2015/06/18

14- التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A ،تاريخ الوضع:
2015/04/06

15- تاريخ البرنامج النووي الإيراني،
https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%AA-%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%81%D9%8A-6680463
، تاريخ الوضع:
2021/09/23

16- إيران اختبرت صاروخ كروز قادر على حمل رؤوس نووية،
https://arabi21.com/story/982365/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%AA-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE-%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%B2-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%B1%D8%A4%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%8C
،تاريخ الوضع: 2017/02/02

17- المنظومة الصاروخية الإيرانية بالأرقام، ص2، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/03، على الموقع: https://alkhanadeq.com/post.php?id=21 ،تاريخ الوضع: 2021/09/09

18-"الجيش الإيراني"، https://alkhanadeq.com/post.php?id=181 ،تاريخ الوضع:
2021/04/05

19-"إيران تحتل المرتبة 14 في العالم من حيث الإنفاق العسكري"،

https://www.iranintl.com/ar/202204266675 ،تاريخ الوضع: 2022/06/24

20- الزاهد، مسعود. "صواريخ إيران التي تهدد قلب أوروبا"،
https://www.alarabiya.net/iran/2017/12/16/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%82%D9%84%D8%A8--%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7
،تاريخ الوضع: 2020/05/20

21- الأنصاري،الزبير. "بالحقائق والأرقام.... أبرز محطات العقوبات الأمريكية على إيران"،
https://asharq.com/ar/3T1nWnVRlfSLOG8TaKCao8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%
AA/ ،تاريخ الوضع: 2022/08/21

22- صناعة النفط في إيران،
https://www.marefa.org/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7_%D9%81%D9%8A_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86 ، (د ت و)

23-تأثيرات العقوبات الإقتصاديّة الغربيّة ضد إيران وأبعادها،
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/The_impact_and_repercussions_of_Western_economic_sanctions_against_Iran.aspx
، تاريخ الوضع: 2012/10/24

24- الضمور، حازم سالم. "مسار الملف النووي الإيراني (1957-2019)"،
https://strategiecs.com/ar/analyses/timeline-of-irans-nuclear-file-1957-2019
،تاريخ الوضع: 2012/10/24

25- ديمغرافيا إيران،
https://www.marefa.org/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86 ، (د ت و)

26- البنك الدولي، جمهورية إيران الإسلامية،
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR ،(د ت و)

27- سليمان،عامر. "تاريخ العقوبات الأمريكية على إيران والموقف التركي منها"،
https://www.dailysabah.com/arabic/opinion/2018/08/06/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7 ، ،تاريخ الوضع: 2018/08/06

28-المجلس الإسلامي السوري، المشروع الإيراني الصفوي في المنطقة العربية، https://sy-sic.com/?p=7768 ، تاريخ الوضع: 2019

29-"الأموال الإيرانية المجمدة... جبهة صراع بين طهران وواشنطن على عشرات مليارات الدولارات"،
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86
،تاريخ الوضع: 2019/02/18

30- وزارة الخارجية الأمريكية، فرض عقوبات على الكيانات المشاركة في تجارة البتروكيماويات والمنتجات البترولية الإيرانية،
https://www.state.gov/translations/arabic/%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AC/، تاريخ الوضع: 2023/02/09.

قائمة المصادر والمراجع

31-"محددات الدور الإيراني في المنطقة العربية"، http://www.acrseg.org/40845 ،تاريخ الوضع: 2018/07/29

32-"السياسة الخارجية الإيرانية.. والجيوبولتيك الإيراني"، HTTPS://SITAINSTITUTE.COM/?P=6566%E2%80%8E%E2%80%8F%20%E2%80%8F ،تاريخ الوضع: 2020/01/16

33-"إيران في العراق: ما مدى النفوذ"، https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/iran-iraq-how-much-influence ،تاريخ الوضع: 2005/03/21

34-"اليمن في الإستراتيجية الإيرانية"، https://adengad.net/public/articles/511979 ،تاريخ الوضع: 2020/12/15

35-"هل يصمد النظام الإيراني؟"، https://carnegie-mec.org/diwan/88077 ،تاريخ الوضع: 2022/10/03

36- قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران"، https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx ،تاريخ الوضع: 2022/02/21

37-البحرين تؤكد الالتزام بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وتدعو إيران لتغيير سياستها "العدوانية"، https://news.un.org/ar/story/2016/09/261102 ،تاريخ الوضع: 2016/09/26

38-"مهاجروا إيران.. بحث عن الأمان وهرب من الأزمة الإقتصادية"، https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9 ،تاريخ الوضع: 2020/11/25

39-"لمواجهة تهديدات إيران.. الولايات المتحدة تعلن تعزيز وجودها العسكري في مياه الخليج"، https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2023/5/13/%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA ،تاريخ الوضع: 2023/05/13

40-"النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب- الآفاق والحدود"،
https://fikercenter.com/2016/12/16/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9/ ،تاريخ الوضع: 2016/12/26

41- "حقوق الإنسان، شيعة البحرين مواطنون من الدرجة الثانية"،
https://www.farsnews.ir/ar/news/13980528000890/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9
،تاريخ الوضع: 2019/08/20

42- "إيران تحمل الإمارات والبحرين "عواقب" التطبيع مع الصهاينة على الأمن في المنطقة"،
https://www.france24.com/ar/20200916-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9
،تاريخ الوضع: 2020/09/16

43-"البحرين ترحب بقرار أمريكا إنهاء الإعفاءات من العقوبات على إيران"،
https://arabic.euronews.com/2019/04/23/bahrain-usa-iran-sanctions-ia4
،تاريخ الوضع: 2019/12/09

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

العنوان	الصفحة
الصواريخ الباليستية	36
خريطة الشرق الأوسط	59
حجم الأزمة الإقتصادية في إيران	74
تمدد النفوذ الإيراني	80

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار النظري حول العقوبات الإقتصادية والدور الإقليمي	**26-06**
المبحث الاول: العقوبات الإقتصادية الدولية: مدخل معرفي	06
المطلب الأول: العقوبات الإقتصادية الدولية: دراسة في المفهوم	06
المطلب الثاني: أسباب فرض العقوبات الإقتصادية الدولية	10
المطلب الثالث: الجهات الفارضة للعقوبات الإقتصادية الدولية	11
المطلب الرابع: دور العقوبات الإقتصادية في إدارة النزاعات الدولية	15
المبحث الثاني: مدخل عام حول الدور الإقليمي	17
المطلب الأول: ماهية النظام الإقليمي	17
المطلب الثاني: الدور الإقليمي	20
المطلب الثالث: الدور الإقليمي في السياسة الخارجية دراسة نظرية	23
الفصل الثاني: طبيعة العقوبات الغربية على إيران	**55-27**
المبحث الأول: الدوافع الغربية لتطبيق العقوبات الإقتصادية على إيران	28
المطلب الأول: البرنامج النوي الإيراني	28
المطلب الثاني: منظومة الصواريخ الباليستية	32
المطلب الثالث: السياسات الإيرانية الإقليمية (الطابع التدخلي)	37
المبحث الثاني: القوى الدولية الفارضة للعقوبات على إيران	41
المطلب الأول: العقوبات الأمريكية وسياسة الشد القصوى	41
المطلب الثاني: العقوبات الأوروبية	45
المبحث الثالث: القطاعات الإيرانية المشمولة بالعقوبات الغربية	48
المطلب الأول: المجال الطاقوي عصب الإقتصاد الإيراني	48
المطلب الثاني: القطاع المصرفي وإشكالية التحويلات المالية	51
المطلب الثالث: القطاع التجاري (الحصار الإقتصادي)	53
الفصل الثالث: مدى تأثر الدور الإقليمي الإيراني بالعقوبات الإقتصادية الغربية	**83-56**
المبحث الأول: ماهية الدور الإقليمي الإيراني	57
المطلب الأول: محددات الدور الإقليمي الإيراني	57

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أهداف إيران الإقليمية	63
المطلب الثالث: جغرافيا النفوذ الإقليمي الإيراني وإستراتيجيات الهيمنة	66
المبحث الثاني : تأثير العقوبات الإقتصادية على الداخل الإيراني	69
المطلب الأول: على المستوى السياسي	69
المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي	71
المطلب الثالث: على المستوى الإجتماعي	74
المبحث الثالث : النفوذ الإيراني الإقليمي بين الإنحصار والتمدد	76
المطلب الأول: مؤشرات التمدد الإيراني في العراق وسوريا واليمن	76
المطلب الثاني: إنحصار الدور الإيراني في البحرين	81
الخاتمة	**84**
قائمة المصادر والمراجع	**87**
فهرس الأشكال	**98**
فهرس المحتويات	**100**